



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

كاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن «1500» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تلافكس «3120598 11 00963» • بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

حضور فلسطين
مستمر ومتصاعد

تمر القضية الفلسطينية هذه الأيام، بأهم وأخطر مراحلها منذ النكبة، ولعل بين أهم سمات هذه المرحلة، الأمور التالية:

أولاً: تعيش القوى الغربية الداعمة تاريخياً للكيان الصهيوني، حالة تراجع عامة على مختلف المستويات، وضمناً، فإن أقساماً واسعة من البشرية بأسرها، تصطف بشكل أكبر فأكثر ضد هذه القوى، التي مارست النهب والتسلط والإجرام عبر الاستعماريين القديم والجديد، والتي تمثل «إسرائيل» نفسها أحد أكثر أمثلة ذلك الاستعمار بشاعةً وهمجية. وفي إطار هذا التراجع العام، فإن استمرار الدعم والمساعدات التي يعيش الكيان على تدفقها، بات أمراً مشكوكاً به من حيث المبدأ، وعلى الأقل مشكوك باستمراره بالحجم الذي كان عليه سابقاً. وهذا لن يقف عند حدود اتساع إمكانيات تأييد القضية الفلسطينية على المستوى العالمي، وتراجع إمكانيات الغرب في مساعدة ودعم قاعدتهم الأساسية في منطقتنا، بل سيمتد نحو فتح الباب عملياً، لتطبيق القرارات الدولية المعلقة منذ عقود، وصولاً إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية.

ثانياً: لأن «إسرائيل» كانت تمتلك تقديراً لتطور التوازنات الدولية الذي نراه اليوم بشكل مبكر نسبياً، فإنها سارعت للحصول على اتفاقات التطبيع لتستخدمها في تأخير وعرقلة آثار التغييرات عليها. ولن يطول الوقت حتى تدرك الأنظمة العربية التي انحدرت نحو وحل التطبيع، أن من حسن حظها أنها لم تغرق تماماً في التطبيع مع الكيان، وأن واقع الأمور لا يقول فقط بالتغيرات بالتوازنات إقليمياً ودولياً، بل ويقول أيضاً إن موقف الشعوب العربية من «إسرائيل» لم تؤثر فيه عمليات التطبيع، بل يزداد يوماً وراء الآخر عداً للصهيونية ولجرائمها بحق الفلسطينيين، وتأييداً لمقاومة الفلسطينيين وبطولاتهم.

ثالثاً: لأول مرة في تاريخه، يشهد المجتمع «الإسرائيلي» انقساماً حاداً وغير مسبوق، يضعه على حافة حرب أهلية داخلية، كما عبّر صراحة عدد من قادته، وهو ما يعكس أزمة الحكم العميقة التي لم تجد حلاً عبر 5 حكومات متعاقبة، والتي تُعبر في الجوهر عن محصلة أزمات الكيان، بما فيها الانقسامات الداخلية ضمن النخب الغربية نفسها، التي لا يشكل الكيان بهذا المعنى، ونخبه، سوى امتداد لها.

رابعاً: رغم كل محاولات الضبط والسيطرة، ورغم التنسيق الأمني بين الاحتلال والسلطة الفلسطينية، إلا أن نضال الشعب الفلسطيني لم يتراجع، بل على العكس ازداد ويزداد حيوية وقوة، وبأخذ أشكالاً جديدة ومتجددة، ويحمل طاقة عالية جداً تؤكد أنه غير قابل للاحتواء بأي شكل وبأية طريقة.

هذه العوامل مجتمعة، من بين جملة عوامل أخرى، تجعل من الممكن القول إن الوصول إلى حل حقيقي وشامل وعادل للقضية الفلسطينية على أساس القرارات الدولية، وضمناً 181 و242 و338، بات أقرب من أي يوم مضى.

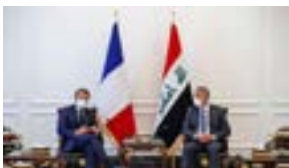
أكثر من ذلك، فإن الوضع الدولي والإقليمي والداخلي المتشكّل، لا يقول بالاقتراب التاريخي من حل القضية الفلسطينية فحسب، بل ويقول إن «الإسرائيليين» في حال استمروا في تعنتهم وإجرامهم ورفضهم الانصياع للقرارات الدولية، فإنهم سيضعون بأنفسهم موضوع وجود أو زوال «إسرائيل»، على جدول أعمال المستقبل المنظور لمنطقتنا، ضمن مخاض العبور إلى العالم الجديد....

الحكومة والمركزي

والبدهيّات الاقتصادية!

[05]

شؤون عربية ودولية

الحكومة العراقية تؤكد «حاجتها»
للنفقات الأمريكية والعلاقات مع فرنسا

18

شؤون اقتصادية

ما الذي يعنيه وصول الولايات
المتحدة لسقف الدين العام؟

12

ملف «سورية 2023»

«العلم» الذي ينجرعه الصهيوني...
جرى تحضيره بعناية فائقة!

06

شؤون عمالية

العمال
وبرامج القوى السياسية

02

العمال وبرامج القوى السياسية

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



الواقع العمالي يحتاج إلى سياسات أخرى لتغييره

من تقاليد الحركة النقابية أن تقدّم في مؤتمراتها النقابية تقارير عن أعمالها خلال عام، تضمنها رؤيتها للواقع النقابي والعمالي، ويجري التركيز أكثر على الجانب الاقتصادي من حيث تحليل أداء الشركات والمنشآت الصناعية، ونتائج أعمالها إن كانت رابحة أم خاسرة، أو بين بين، وتأثير كل ذلك على مستوى معيشة العمال، ومدى حصولهم على حقوقهم ومكتسباتهم التي يجري الاعتداء عليها أما الآن فيجري التركيز أكثر تقريباً على الأجور والوضع المعيشي وهذا موضوعاً صحيح. ما نود أن نقوله بهذا الصدد إن الحركة النقابية تملك من المعرفة والدراية لواقع الطبقة العاملة من حيث حقوقها ومطالبها، ولواقع القطاع العام الصناعي والخدمي وما يجري فيه من تراجع في الأداء الاقتصادي بشكل عام، بسبب الفساد والنهب وسوء الإدارة التي تشرف على تسيير أموره، ما يجعله غير قادر بشكل فعلي على تأمين متطلبات النمو الحقيقي، الذي لو تحقق فإن تأثيره سينعكس بكل وضوح على مستوى معيشة الفقراء، ومنهم الطبقة العاملة السورية التي تعاني كثيراً من السياسات الليبرالية، وهنا لا فرق في حجم وقسوة المعاناة بين عمال العام والخاص، إلا نسبياً. وهذا يعني أهمية النضال المشترك لعمال القطاع العام والخاص دفاعاً عن الحقوق والمطالب العامة الاقتصادية والاجتماعية للطبقة العاملة.

إن استمرار الحركة النقابية بموقفها «التشاركي» مع الحكومة وسياساتها الليبرالية، يعني المزيد من التراجع في إمكانية انتزاع حقوق العمال والدفاع عن القطاع العام وتخليصه من ناهبيه، على طريق إصلاحه. والمزيد من تمادي الحكومة وإدارتها في الهجوم على مكاسب العمال وحقوقهم، ويمكن أن نرى الصورة واضحة في المؤتمرات المنعقدة حالياً، حيث المطالب السابقة بإعاد طرحها وهذا يعني أن الحكومة ليست بصدد تأمين أو تحقيق ما يطلبه العمال بالرغم من الوعود الحكومية وهي وعود خلبية تتبخّر مع انتهاء أعمال المؤتمرات.

والأنكى من ذلك فإن الحكومات المتعاقبة لا ترى بالعمال سوى أنهم سبب مهم من الأسباب التي أوصلت المعامل والشركات إلى حالتها الراهنة من ضعف الأداء والخسائر التي تتكبدها، ولا بد أن نتساءل: من يدير المعامل والشركات، العمال أم الحكومة؟ من يضع الخطط الإنتاجية والتسويقية والصيانة وغيرها، العمال أم الإدارات؟ من يعين المدراء الفاشلين والمشكوك في نزاهة الكثيرين منهم، العمال أم الحكومة؟

إن الإجابة عن تلك التساؤلات سيضع العربة على سكتها الصحيحة، والإجابة هنا تعني وضع إستراتيجية للعمل النقابي المستند إلى قوة الطبقة العاملة وإرادتها الصلبة في الدفاع عن القضايا الوطنية الكبرى، التي بحمايتها ستتعزز العلاقة الكفاحية بين الطبقة العاملة وحركتها النقابية، التي هي حجر الأساس في مواجهة قوى السوق والسياسات الليبرالية التي تنتهجها الحكومة، فالإجابة عن ذلك إذا برسم الحركة النقابية التي في حال استطاعت أن تحييه، فإنها سترفع من سوية مواجهة السياسات الليبرالية التي تتبناها الحكومة، والتي تحتاج مواجهتها أولاً إلى الصلابة التنظيمية المستندة إلى القرار النقابي المستقل المستند إلى أوسع حريات نقابية وديمقراطية في أن يختار العمال ممثلهم الحقيقيين.



في هذه الأيام نسي السوريون جميعاً وخاصة من بقي منهم في الداخل جميع التناقضات والانقسامات والثنائيات الوهمية التي تم حصرهم بها في مختلف محطات الأزمات من كلا الطرفين الموالاة والمعارضة، بدءاً من موال / ومعارض إلى انقسامات طائفية وقومية عديدة، ومازالت هذه القوى تصنف السوريين تبعاً لمصالحها الفئوية الضيقة، لعلها تنجح في حرف أنظار السوريين عن تحقيق هدفهم الحقيقي والواقعي في التغيير الجذري والشامل.

■ ادب، خالد

سياسات واحدة في مختلف مناطق النفوذ

ولكن اليوم وبسبب السياسات الاقتصادية الليبرالية المتبعة والتي تتماشى مع العقوبات والحصار، ظهر على السطح الانقسام الحقيقي في المجتمع بين ناهيين ومنهويين، وبدا ظاهراً تماماً للشعب السوري أنهم جميعهم وبجميع فئاتهم وطوائفهم من أصحاب الأجور فقراء، وكيف تتشابه معيشتهم في كل المناطق وتحت أي نفوذ كان، فالسياسات الاقتصادية في مختلف مناطق النفوذ واحدة وهي النهب المستمر للمجتمع، والذي يقطع مع العقوبات الغربية والأمريكية، خاصة وهؤلاء الناهيون جميعهم اليوم يقفون ضد الحل السياسي لمنع أي تغيير حقيقي لصالح السوريين من خلال الانتقال إلى العمل الجدي والملموس ضد المصالحة السورية التركية التي يجري تحضيرها تحت نار هادئة من خلال دول مجموعة أستانا، والتي من المفترض أنها ستمهد لحل سياسي يوقف انهيار الدولة والمجتمع في سورية ويحافظ على وحدتها.

الحل السياسي والمجتمع

ولأن الحل السياسي يعني بجوهره استعادة السوريين للسلطة التي اغتصبت منهم منذ عقود وحيدتهم ونهبتهم وأفقرتهم، فإن الحل السياسي سيعيد القطار إلى سكوته الصحيحة وسيعيد للمجتمع كلمته الفصل، وفي اختبار جدية كل القوى السياسية وبرامجها خاصة الاقتصادية منها، لأن الأوضاع الاقتصادية الحادة التي يواجهها السوريون اليوم علمتهم أن الاقتصاد ورقة عباد الشمس لكشف برامج القوى السياسية ومنهم يمثلهم حقيقة، ومن يمثل عليهم ويتاجر بدمائهم.

الانقسام الحقيقي

فقضية الأجور مثلاً تحولت اليوم إلى قضية سياسية بامتياز، ومن خلال الموقف منها تظهر حقيقة موقف القوى السياسية من طريقة توزيع الثروة في المجتمع، ومن يقف مع أصحاب الأجور، ومن يقف في صف أصحاب الربح وقوى الفساد، من يريد إبقاء الاقتصاد السوري تابعاً للغرب وعقوباته، ومن يريد التوجه شرقاً واستبدال الدولار، من سيقوي الليرة السورية ومن يسعى إلى انهيارها، ومن يبث الروح بعجلة الإنتاج، لأنه من دون وجود برامج اقتصادية

مختلفة كلياً عما هو متبع اليوم لا يمكن بتاتاً البدء بإعادة الإعمار أو ترميم أو إعادة بناء المجتمع ومعالجة المشكلات التي يواجهها من البطالة والفساد والفقر وهجرة للشباب وتفكك أسري وانتشار الجريمة والمخدرات والمسكرات وتكاثر العشوائيات وأزمة الفقر حول المدن.

ووحدهم أصحاب الثروة الحقيقيين من عمال وفلاحين ومن خلال نضالهم يستطيعون تعرية القوى السياسية أمام المجتمع، ففي هذه المعركة السياسية الحاسمة والتي لا تقل أهمية وشراسة عن المعارك والعمليات المسلحة، سيستطيع العمال إنجاز عملية التغيير الجذري والشامل من خلال الدفاع عن مصالحهم فهم أصحاب الأجور ومصلحتهم تتطلب الوقوف ضد قوى النهب والفساد والتي تغير من جلدنا حسب كل متغير وتتهب ثروتهم التي ينتجونها.

لذلك لا بد في هذه المرحلة من الدفاع عن نقابات العمال ومؤسساتهم، والعمل على لم شمل العمال حول نقاباتهم لمنع تقسيمها أو تقزيم دورها لمجرد جمعيات خيرية كما تسعى قوى الفساد، لتكون رأس حربة في هذا الصراع المنتظر والآتي حتماً عاجلاً أم آجلاً.



قضية الأجور مثلاً تحولت اليوم إلى قضية سياسية بامتياز ومن خلال الموقف منها تظهر حقيقة موقف القوى السياسية

المؤتمرات السنوية لنقابات اتحاد عمال دمشق / 2



ينتاب اتحاد عمال دمشق عقد مؤتمراته السنوية للأسبوع الثاني حيث عقدت خلال الأسبوع الثاني مؤتمرات لنقابات عمال الكهرباء ونقابة عمال المصارف ونقابة عمال البناء والإسمنت وكذلك نقابات عمال النقل البري والسكك، ونقابة عمال النفط.

■ مراسك قاسيون

الرواتب. وإلغاء ضريبة الدخل على الرواتب وأجور العمال. وزيادة قيمة الوجبة الغذائية. وطالب بتشغيل العمال في مجال المهن الخطرة في الشركات التابعة لنقابة عمال النفط والثروة المعدنية بطبيعة العمل نظراً للأعمال الخطرة والمجهد التي يقوم بها العمال. وتعديل قانون العمل رقم 50 لعام 2004 وقانون العمل رقم 17 لعام 2010، وكذلك أكدت مداخلات المؤتمرين على هذه المطالب وخاصة قضية الأجور.

وطالب عمال النقل البري من خلال مؤتمريهم تحسين الوضع المعيشي وزيادة الرواتب وفتح سقفها وزيادة طبيعة العمل والوجبة الغذائية ومعالجة مشكلات التأمين الصحي ورفع سقف الطبابة وتحسين مواصفات اللباس العمالي وإعطائه للعمال المستحقين وأكدوا على نقص باليد العاملة وأشارت بعض المداخلات إلى النقص في عدد باصات شركة النقل الداخلي وطالبوا برفدها باليد العاملة، وطالبوا بحل المشكلات التي تواجه السائقين العاملين على الخطوط الخارجية وطالبوا بتأمين المحروقات لوسائل النقل، وتأمين الأدوات والآليات لصيانة الخطوط الحديدية. نقابة عمال الكهرباء والاتصالات أشار أعضاء المؤتمر إلى ضرورة تحسين الوضع المعاشي للعاملين من خلال زيادة الرواتب وإلغاء سقفها وإلغاء ضريبة الدخل على الراتب، وكذلك زيادة قيمة الحوافز والمكافآت والتعويضات وطبيعة العمل وحل مشكلات التأمين الصحي ورفع سقف الطبابة، وطالبوا بتأهيل المحطات التي تعرضت للتخريب وتأمين مستلزماتها. وأشار المؤتمرين إلى النقص باليد العاملة. ذات الخبرات الفنية. وطالبوا بزيادة قيمة الوجبة الغذائية وتثبيت العمال بعقود سنوية. وأشاروا إلى النقص

وكان القاسم المشترك لمطالب المؤتمرين في مؤتمرات هذه النقابات التي عقدت خلال هذا الأسبوع، المطالبة بتثبيت العمال المؤقتين والعقود السنوية وتسوية أوضاعهم، والرواتب والأجور التي لا تتناسب مع مستوى المعيشة من غلاء وأعباء على كافة السلع الأساسية والضرورية، وإلغاء كافة أشكال الضرائب على هذه الأجور والتعويضات المختلفة، تحسين الرعاية الصحية للعاملين ورفع قيمة الوحدات الصحية من تصوير شعاعي ومخابر وأجور أطباء وغيرها وإعادة النظر بالتأمين الصحي عبر شركات التأمين بما يخدم مصالح العامل ويؤدي الخدمة المطلوبة منه على أكل وجه، وأكد المؤتمرين على نقص اليد العاملة في أغلب القطاعات من فنيين وعمال بمختلف الاختصاصات، والعزوف عن العمل لدى قطاع الدولة نتيجة شح الرواتب والأجور، وفتح سقف الرواتب والأجور والمكافآت وكافة التعويضات الأخرى، وتعديل قوانين العمل النافذة بشكل يلبي مصالح ومتطلبات العمال بشكل حقيقي، والمطالبة برفع قيمة الوجبة الغذائية، كذلك إعطاء اللباس للعمال الذين حرموا منها. كما كان واضحاً غير العمال على منشاتهم والمطالبة بتطويرها وتجديد ألتها وتوفير قطع الغيار لها وتقديم الدعم المالي لهذه المنشآت لتحسين أدائها بما يخدم الاقتصاد الوطني. أما فيما يتعلق بالسكن العالي فقد طالب العمال بإعادة النظر بالقسط الشهري المترتب على العمال المكتتبين على السكن وحل المشكلات العالقة.

وأكد تقرير نقابة النفط المقدم إلى المؤتمر على إصدار تشريع خاص بالقطاع النفطي يلبي مصالح العاملين فيه. وفتح سقف

القطاع. وتثبيت العمال غير المثبتين، وزيادة التعويض العائلي. وطالبت العاملات بزيادة فترة الأمومة إلى أربعة أشهر. وتأمين صحي للعمال المتقاعدين، وتعديل قوانين العمل. ورفع قيمة الوحدة الطبية للتأمين الصحي في الصندوق المشترك. وتحدث العمال عن قانون الحوافز والغبن الذي أصابهم من خلاله. وطالبوا بتأمين النقل الجماعي للعمال. وأشارت بعض المداخلات إلى قضية كف اليد التي تتبعها الإدارات اتجاه العاملين الذين تعرضوا للتوقيف ولم تصدر بحقهم أحكام قضائية وطالبوا بعودتهم إلى العمل وإعطائهم مستحقاتهم القانونية.

في مستلزمات العمل ووسائل الأمن الصناعي وطالبوا بتخفيف ساعات التقنين والعدالة بالتوزيع.

نقابة عمال المصارف أشارت مداخلات أعضاء المؤتمر إلى الهوة الكبيرة بين الأجور والأسعار التي تزداد بشكل يومي وطالبوا بتحسين الوضع المعاشي للعمال من خلال ردم هذه الهوة الكبيرة بين الأجور والأسعار. وإلغاء سقف الرواتب والأجور. وكذلك إلغاء ضريبة الدخل على الأجور. وطالبوا برفع قيمة اللباس للعاملين وتأمين لباس موحد للعاملين بالمصارف. وإصدار قانون خاص لعمال المصارف يلبي تطالعات العاملين في هذا

«النقابات العمالية في محافظة حلب تستكمل مؤتمراتها السنوية الرابعة للدورة النقابية السابعة والعشرين للأسبوع الثاني على التوالي»



كما طالبت بعض المداخلات العمالية بتأهيل وإصلاح القطاعات الإنتاجية التي تعرضت للتخريب والدمار ووضعها في الخدمة مثل قطاعي النسيج والإسمنت العريقين في هذه المحافظة الصناعية.

وفي التقرير النقابي المقدم لمؤتمر نقابة عمال الكهرباء والاتصالات، جرت الإشارة إلى الجهود الكبيرة التي بذلها ويبدلها العاملون في هذا القطاع الحيوي والهام، وذلك لما تعرض له من تخريب ودمار كبيرين حيث تم تأهيل الكثير من خطوط نقل الكهرباء وإصلاح وتركيب العشرات من المحولات ووضعها في الخدمة، وطالب التقرير بزيادة كمية الكهرباء المغذية لمدينة حلب وخاصة أحياء المدينة حيث تذهب الحصة المقررة وهي «200 ميغا واط» إلى المدينة الصناعية والمناطق الصناعية ومحطة ضخ المياه المغذية لمدينة حلب، ولا تستفيد الأحياء السكنية سوى «5%» من هذه الكمية.

وأكد حسام حج إسماعيل من «مديرية نقل الكهرباء» أن مدينة حلب تحتاج إلى «300 ميغا واط» حقيقي وسيتم تحقيق ذلك بعد وضع المجموعة الأولى للمحطة الحرارية في الخدمة خلال الشهرين

المؤتمر السنوي الرابع لنقابة عمال البناء والأترنيت والإسمنت والبورسلان المنعقد بتاريخ 2023/1/21 ثم تلاه مؤتمر نقابة عمال الاستصلاح والسدود ومن ثم جاء بعده في اليوم التالي مؤتمر نقابة عمال الخدمات الصحية ونقابة عمال المصارف والتأمين — كما قامت نقابة عمال الدولة والبلديات ونقابة عمال الخدمات العامة والسياحة في يوم الثلاثاء الموافق في 2023/1/24 بعقد مؤتمرها السنوي الرابع وفي اليوم التالي المصادف في يوم الأربعاء 2023/1/25 عقدت كل من نقابة عمال الكهرباء والاتصالات ونقابة عمال الصناعات المعدنية والكهربائية مؤتمريهما السنوي الرابع، وكان ختام هذا الأسبوع يوم الخميس الموافق بـ 2023/1/25 مؤتمر نقابة عمال النسيج.

■ حلب _ مراسك قاسيون

وكانت معظم مداخلات العمال في مؤتمراتهم النقابية تطالب بزيادة الأجور والرواتب كي تتناسب مع الغلاء الفاحش للأسعار، والمطالبة برفع سقف الرواتب والأجور، كما أكدت الكثير من المداخلات على النقص الشديد باليد العاملة سواء في القطاعات الخدمية أو الإنتاجية على قلتها وتحسين المزايا العينية من تعويضات ومنعمات الرواتب والحوافز الإنتاجية. ورفع قيمة الوجبة الوقائية بما يتناسب مع الأسعار الراجعة.

من خلال التعامل مع الدول الصديقة «الصين» كما أشار إلى أنه يجري العمل على تأهيل بعض المراكز الهاتفية الخارجة عن الخدمة بسبب الدمار والتخريب الذي تعرضت له ووجود صعوبات في تأمين بعض التجهيزات اللازمة، وفي موضوع آخر أشار إلى أن انقطاع خط الإنترنت الذي كانت تعاني منه المدينة قد تم معالجة أسبابه وسيكون في حالة تشغيل مثالية.

ومراكز التحويل بمرسوم الأعمال المجهد والخطرة. وفيما يتعلق بقطاع الاتصالات تحدث المهندس غسان مدير الاتصالات في مدينة حلب عن سبب التأخير في تأمين البوابات «الإنترنت» على الإخوة المشتركين للخطوط الأرضية بأن المشكلة تكمن بصعوبة التحويلات المصرفية بسبب العقوبات، ويجري العمل على التغلب على هذه الصعوبات

القادمين، وأشار إلى أن المحطة الحرارية تعاني من نقص كبير في اليد العاملة الفنية لتشغيل المجموعة الأولى لتوليد الكهرباء عند وضعها في الخدمة قريباً. وطالبت مداخلات أخرى للعاملين في قطاع الكهرباء بتأمين دراجات نارية أو كهربائية لعمال الجبابة والمؤشرين، وذلك لصعوبات التنقل وخاصة في ريف المدينة، وتشغيل العاملين على خطوط التوتر العالي

مؤتمرات نقابات عمال طرطوس



التاريخ: 2023/01/25

موضوع: التلوث، نقص الكادر، مظالم الجيولوجيا.... مطالب عمالية في مؤتمر نقابة عمال النفط في طرطوس.

الغارقة من قبل الشركة، بالمواصفات المطلوبة، كي لا يقع المعتمد بإشكاليات الأسطوانات غير المطابقة ويحمل مسؤوليتها.

الردود: حول مشكلة كف اليد لبعض العمال، طالب رئيس النقابة بالإسراع بطي الموضوع والإسراع في محاسبة من هو مسيء، ورد الاعتبار للآخرين، وطالب بإعطاء آليات نقل الغاز مستحقاتها قبل الخروج من القسم رداً «على المطلب بأن سيارة نقل الغاز تحصل على مخصصات بسعر 700 ليرة، أحياناً يتم شراؤها بـ 3000 / ليرة.

وعن تأمين أسطوانة الغاز الغارقة من قبل الشركة، قال رئيس قسم المحروقات: بأنه كان يتم تأمينها من الخارج ومن أماكن أخرى... وتوقفت، والآن بدأ التعاقد مع القطاع الخاص لتصنيعها وبيعها.

رئيس اتحاد نقابات العمال في طرطوس تحدث: كنا نتمنى من القيادة التنفيذية أن تطلق شعار حل الأزمة، وليس شعار إدارة الأزمة، كيف سيعيش عامل بأجر 100 ألف ليرة، وهو يحتاج إلى أكثر من مليون ليرة، وكثير من المشكلات يجب حلها في وقتها وعدم الانتظار للمؤتمر، وتحدث عن نقص الكوادر من خريجي المعاهد، وعزا هذا النقص إلى الأسلوب المعلن من المسابقات المركزية، والتي ركزت على إدارات الدولة وليس على القطاع الإنتاجي، ونحن بحاجة إلى عمل واقعي لا تنظيري، نحن بحاجة إلى مسابقة محلية وليست مركزية، وهذه المسابقة الأخيرة أساءت أكثر مما أفادت، ورداً على حقوق العمال في الاحتياط: مرسوم الرئيس يشملهم وهذا حقهم ونتابع مع الجهات المعنية لتحقيق هذا الحق لهم.

«الجبهة» ولم يحصلوا على أي تعويض، القضية ليست في التعاميم والمراسلات لحل المشكلة، هذه مشكلة قرار باطل باطل باطل من الأساس، وتابعت مداخلة الجيولوجيا بعرض مظالم عمالها، حيث ينفذون مشاريع على مستوى القطر، وفرع طرطوس تقوم على كاهله كل المؤسسة العامة للجيولوجيا، وقبل عامين تم تنفيذ مشروع في جنوب دمشق وفي أماكن خطيرة، وفي تدمر وكان لا يزال «داعش» هناك، وتعرضنا لعدة حوادث حربية، وطالبوا أن يشملهم تعويض المهن الخطرة.

معتمدو الغاز: طرحت مداخلتهم مشكلة المواد التي يتم تسعيرها تموينياً ويتم إعلان السعر رسمياً أمام «الملا» وبالخط العريض، وتكون هذه التسعيرة أقل من التكلفة على أرض الواقع، فتخلق مشاحنات لا داعي لها مع بعض المواطنين ناهيك عن إمكانية الملاحقة القانونية، وبعد ذكر تفاصيل كلفة جرة الغاز، طُرح السؤال: إذا كانت كلفة جرة الغاز واصله إلى المعتمد «12» ألف ليرة، وسعرها التمويني المعلن «11,500» ليرة، كيف سنتعامل مع المواطن الذي يعرف مسبقاً السعر التمويني؟؟

وطرحت المداخلة مشكلة المعتمدين الذين استجروا أسطوانات الغاز قبل عام الـ «2000»، والآن أصبح سعر هذه الأسطوانات عشرات الأضعاف، كيف سيسدها المعتمد ومن أين؟ وطالبوا بإمكانية حصول الجرحى وذوي الشهداء من خلال المعتمد في مناطقهم لقرب المسافة، وعدم حصرها بشركة «سادكوب»، فأسطوانة الغاز تصبح عبأ عليهم بدل أن تكون امتيازاً لهم، وتصل كلفة الحصول عليها في المناطق البعيدة أضعاف ما يحصل عليها أي مواطن، وطالبوا بتأمين الأسطوانات



رئيس اتحاد

نقابات العمال

في طرطوس

كنا نتمنى من

القيادة التنفيذية

أن تطلق شعار

حل الأزمة وليس

شعار إدارة الأزمة

واعفاء الحد الأدنى للأجور من ضريبة الدخل، وأن تكون الحوافز في كل قطاع النفط / 300% / وتطبيق المرسوم / 252 / الخاص بنظام الحوافز.

– توزيع أسطوانات الغاز على جميع العمال وخاصة للعمال الذين في خدمة العلم.

– تشميل جميع عمال النفط بالضمان الصحي حتى بعد التقاعد، ورفع قيمة بند الطبابة مع الشركات المتعاقدة.

مظالم عمالية خاصة: – يوجد / 15 / عاملة أتين بعقود سنوية عن طريق الشؤون الاجتماعية، بتوصيف معلمات روضة من قبل الاتحاد النسائي، وهن على رأس عملهن منذ / 11 / سنة ولم يتم تثبيتهن حتى الآن بحجة عدم تصديق أوراقهن حتى الآن من قبل دائرة التعليم الخاص.

– الإسراع بإنهاء التحقيق مع بعض عمال محروقات بانياس، حيث كان من المنتظر مكافئة من الإدارة العامة في دمشق للأعمال الإضافية لكنه تم طلب «كف اليد» لبعض الزملاء العمال.

– طالب عمال الجيولوجيا بمساواتهم ببقية عمال قطاع النفط من حيث الوجبة الغذائية واللباس العمالي وغيره، ويجب تطبيق المرسوم الصادر منذ عام / 2015 / والذي يعطي العامل الذي يخدم «الاحتياط» كامل حقوقه وكأنه على رأس عمله، وجاء التصنيف لينسف المرسوم، حيث اشترط أن يكون العامل في بيئة العمل، كيف يخدم العامل على جبهة القتال وفي بيئة العمل في نفس الوقت؟ الاحتياطيون منذ سنوات في

تحدث تقرير النقابة عن المساحة الكبيرة التي يشغلها هذا القطاع من حيث الجغرافيا والعمال والأعمال التي تقدم للوطن لعماله ومواطنيه، وتطرق «على سبيل المثال لا الحصر» للقروض النقابية للأخوة العمال التي بلغت / 338 مليون ليرة وبفوائد قليلة، وحققت هذه القروض ربحاً كعائدات للصندوق نفسه بقيمة / 15 مليون ليرة ستساهم زيادة في الخدمات العمالية.

المداخلات العمالية: الجميع كرر بأن معظم هذه المطالب تتكرر في كل مؤتمر، ومنهم من حمل الجهات المعنية المسؤولية عن عدم حل هذه المشكلات والمطالب لأنها تأخذها بالجملة «دوكما» ولو أخذوا كل مطلب على حدة وعالجوه، لشعرنا في كل مؤتمر أن هناك مشكلة تم حلها، وتمركزت معظم المطالب حول:

– رفع قيمة الوجبة الغذائية وإعطائها لكل العاملين لتشمل من لم تشمله سابقاً، وتأمين اللباس العمالي بشكل عام واللباس العمالي الخاص بعمال الشحن وتعبئة النفط.

– تخصيص قسم من الآليات للأعمال البترولية.

– تحديث الأجهزة المخبرية وصيانتها، لأنها قديمة.

– رفد شعبة الشركة السورية للنفط بالعمال للعمل الإضافي، ورفدها بخريجي المعاهد الاختصاصية.

– معالجة التلوث في بانياس ورفد العمال بالوجبات الغذائية.

– فتح سقف الراتب للعيش بكرامة،

الحكومة والمركزي والبدهيّات الاقتصادية!



يبدو المصرف المركزي- بإجراءاته وقراراته- يتصدر منفرداً المشهد الاقتصادي في البلاد، وكأنه بعزلة عن السياسات الاقتصادية العامة المطبقة، وتبدو الحكومة من خلفه، وبما تمثله سياساتها من مصالح طبقية- وفقاً لهذا الشكل من تصدر المركزي للمشهد الاقتصادي- وكأنها بأحسن حال، ما يتيح لها تهريبها من النتائج الكارثية لسياساتها الاقتصادية، مع استمرار تكريسها لهذه السياسات، مع تحليلها من مسؤولياتها حيالها!

■ عاصي اسماعيل

مقابل ذلك تظهر البدهيّات الاقتصادية على ألسنة المواطنين، ببساطة تعبيرها، لتقوم بمهمة تعرية عمق هذه السياسات الحكومية الظالمة، وخاصة بنتائجها الكارثية على حياتهم ومعاشهم وخدماتهم!

إجراءات وقرارات مرتقبة!

فقد أعلن المصرف المركزي بتاريخ 2023/1/24 ما يلي: «يتابع مصرف سورية المركزي منذ فترة المتغيرات الاقتصادية في سورية والخارج، وبناءً على مراجعات مستمرة للسياسة النقدية، والدراسات التحليلية التي يجريها، إضافةً إلى التواصل المستمر مع مختلف الفعاليات الاقتصادية للاطلاع على مشكلاتها ومقترحاتها، سيتم اتخاذ مجموعة من القرارات يُعلن عنها تباعاً في الفترة القادمة، لضمان استقرار أسعار الصرف وواقعيتها، وتشجيع الإنتاج، وتسهيل توفر السلع في السوق المحلية، وانسيابية عمليات التصدير».

وقد أصدر المركزي بتاريخ 2023/1/26 قرارين، الأول يتضمن «تسهيل الإجراءات الخاصة بمنح الموافقة للصناعيين المصدرين، للاستفادة من كامل قطع التصدير لتمويل مستورداتهم». والثاني يتضمن «إجراء بعض التعديلات على القرار 1071 الخاص بتنظيم تعهدات التصدير».

وبحسب المركزي «كان أبرز هذه التعديلات أنه لم يعد يُسمح بتنظيم تعهد التصدير إلا ممن لديه مائة مائة، حيث يهدف المصرف المركزي للحد من فئة المصدرين غير الحقيقيين، الذين ينظمون تعهدات التصدير بأسمائهم، في حين يمارس عملية التصدير الفعلية واستلام القطع الأجنبي أشخاص آخرون، ينهرون من تطبيق الأنظمة والقوانين».

وبانتظار المزيد من القرارات اللاحقة على ما يبدو!

أسئلة بسيطة مشروعة

لن نغوص في تنفيذ إعلان المركزي وقراراته أعلاه كثيراً، لكن سنقف عند بعض العبارات والمفردات الواردة بمتنتها كتساؤلات فقط لا غير! هل متابعة المركزي للمتغيرات الاقتصادية، داخلاً وخارجاً، «بدأت منذ فترة»، ما يعني أنه استفاق عليها متأخراً؟ وهل القرارات التي سيتخذها تباعاً «لضمان استقرار أسعار الصرف وواقعيتها» تعني أن قراراته السابقة لم تكن واقعية، وبالتالي ساهمت بعدم استقرار أسعار الصرف؟

وهل يعترف المركزي بأن هناك مصدرين غير حقيقيين وليس لديهم مائة مائة، وبالتالي يتحمل مسؤولية تهريب هؤلاء من تطبيق الأنظمة

والقوانين؟

والأهم كيف ستترجم «الواقعية» بأسعار الصرف لاحقاً وفقاً للسياسات النقدية المعمول بها، من ضمن جملة السياسات الاقتصادية المتبعة؟ فالحديث المكثف على ألسنة المواطنين بعد إعلان المركزي أعلاه تمثل بعبارة «الله يجيرنا»!!

ما يعني انعدام الثقة بأية إيجابية ممكن حصادها لمصلحتهم وفقاً للنهج الاقتصادي المتبع، ليس من خلال إجراءات وقرارات المركزي فقط، بل من الممارسات والقرارات الحكومية، ومن كل السياسات المجحفة المتبعة من قبلها!

البدهيّات المؤلمة على كل لسان

إن الواقع الكارثي لم يعد بحاجة إلى الكثير من الجهد والتعب في «المراجعات والدراسات التحليلية» وصولاً إلى بعض الاستنتاجات البدئية، بأبسط الأشكال تعبيراً عنها!

فالحديث مثلاً عن: ضرورة زيادة الأجور بما يتوافق مع متغيرات الأسعار، وبما يضمن تأمين أبسط ضرورات المعيشة والخدمات للمواطنين، أصبح على كل لسان. وعن أهمية الإنتاج «الزراعي والصناعي» وضرورة تخليصه من صعوباته ومعيقاته، وإعادة دعمه، وخاصة على مستوى تأمين مستلزماته، أصبح مكرراً لدرجة الملل!

وعن احتكار عمليات الاستيراد والتصدير من قبل البعض المحظي من كبار أصحاب الأرباح فقط لا غير، وعن تحكم هؤلاء بالأسواق وسيطرتهم عليها، بات من منسيات المواطنين! وعن الفساد والإتاوات، وذرائع الحصار والعقوبات، التي تزيد من معدلات الاستغلال وترفع الأسعار بالنتيجة، وصل إلى مرحلة اليأس من التخلص منها!

وعن تراجع الخدمات، مع استمرار ارتفاع أسعارها وتكاليفها المرهقة برغم ترهلها، وصل إلى مرحلة القرف! وعن سياسات تخفيض الدعم الظالمة سيراً نحو إنهائها، مع انعكاساتها السلبية الكبيرة بآلياتها وبنائجها، حديث يومي يتكثف مع كل قضم جديد لهذا الدعم!

وعن التفاوت الطبقي، وصولاً إلى التوحش فيه، متمثلاً بجوع الغالبية من السوريين مقابل حال الترف والبخذ الذي تعيشه القلة الناهية والفاسدة، أصبح يفتق العيون!

وهناك الكثير من التفاصيل الحياتية المؤلمة التي يعيشها ويعبر عنها المواطنون ببساطة شديدة في أحاديثهم، وصولاً إلى عمق السياسات الحكومية الظالمة وممارساتها، تقنياً وتعرياً، نهكاً وفضحاً، وبأشكال كثيرة وعديدة ومختلفة!

المشكلة بجملة السياسات!

فبغض النظر عن الإجابات عن التساؤلات المشروعة أعلاه وغيرها الكثير، ومع عدم التقليل من أهمية السياسات النقدية، وضرورة تغييرها طبعاً، فإن التعويل على إجراءات وقرارات المركزي المنفردة لن تخرج الزير من البير، ولن تحل جملة الأزمات الاقتصادية في البلاد، التي نشأت مع تبني جملة السياسات الاقتصادية الليبرالية منذ عقود، وتراكت خلالها، وتفاقمت خلال سني الحرب والأزمة، وصولاً إلى نتائجها الكارثية التي حصدها ويحصدها السوريون يومياً على كافة المستويات.

فعناوين «استقرار أسعار الصرف، والإنتاج وتشجيعه، وتوفير السلع في السوق المحلية، وعمليات التصدير و..» لا تقتصر على قرارات المركزي أو السياسات النقدية لوحدها، مهما كانت إيجابية وجيدة!

فجميع هذه العناوين، وغيرها الكثير، متشابكة ومرتبطة بجملة السياسات الاقتصادية المعمول بها «المالية والنقدية والأجورية والسعرية والضريبية والاستثمارية والزراعية والصناعية والخدمية والتعليمية والصحية و...»! فالمشكلة كانت وما زالت تتمثل بجملة السياسات الليبرالية المطبقة، والتي تعتبر السياسات النقدية جزءاً منها، والتي لم ولن تخرج عنها من كل بد، وبما يضمن استمرار مصالح كبار أصحاب الأرباح فقط لا غير، على حساب الغالبية الفقيرة، وعلى حساب الاقتصاد الوطني والمصلحة الوطنية! فطالما استمرت هذه السياسات فلا حلول لأية مشكلة اقتصادية في البلاد، وجل ما في الأمر هو استمرار بعض عمليات الترفيع والتسويق هنا وهناك، والتي لم تعد ترقى حتى لتكون عمليات تجميل، بل هي بنتائجها تكريس لكل ما هو قبيح وظالم في هذه السياسات، وهو ما يجري!

فالقاصي والداني بات يعلم مثلاً أن استقرار سعر صرف الليرة وقوتها تأتي من زيادة الإنتاج الحقيقي «الزراعي والصناعي»، ومن القدرة الشرائية للمواطنين وزيادة معدلات الطلب، أي بزيادة الأجور، ومن العدالة الضريبية لتردد الخزينة بها من مصادرها الحقيقية، أي بإلغاء الاستثناءات والإعفاءات والامتيازات الضريبية التي يحظى بها كبار أصحاب الأرباح، ومن استعادة الدولة لدورها ومهامها المفترضة، والتي تم التضحية بها خلال العقود الماضية تباعاً، وإنهاء سياسات الخصخصة المعلنّة والمبطنة، وغيرها الكثير من الإجراءات مما هو هام وضروري، ويمكن بحال توفر الإرادة الجادة بتحسين الواقع الاقتصادي عموماً، أي بالتغيير الجذري والعميق والشامل للسياسات والبنية الاقتصادية الاجتماعية في البلاد!

الكيان الصهيوني... عشرة محاور لأزمة شاملة واحدة



الجانبان الأكثر وضوحاً وبروراً هذه الأيام، ضمن سلسلة الأزمات المتعاقبة والمتداخلة التي يعيشها الكيان الصهيوني، هما أزمته السياسية الداخلية، أو بكلمة أدق: أزمة الحكم، والتي عبرت عن نفسها بمظاهرات غير مسبوقه تاريخياً، أهمها: مظاهرات تل أبيب التي شارك فيها أكثر من 100 ألف مستوطن. والجانب الثاني: هو ملامح اشتعال انتفاضة فلسطينية ثالثة تشمل كل الأرض الفلسطينية، وتهز أمن الكيان ومستوطنيه في كل أماكن وجودهم، وتنتهي أية أوهام حول وجود أية جزر آمنة في البحر الهائج من الحروب المستمرة.

■ مركز دراسات قاسيون

ورغم الأهمية القصوى لهذين الجانبين - الذين سنتناولهما ضمناً فيما سيأتي - إلا أنهما سطح الظاهرة فحسب، والأزمة الشاملة أعمق بكثير، ولها محاورها المتعددة والمتداخلة، والتي تغيب أو يجري تغييبها إعلامياً تحت وطأة الجانبين الراهنين المشار إليهما آنفاً. فيما يلي، سنمر على خطوط ومحاور، نعتقد أنها أساسية في فهم وقراءة الأزمة الشاملة التي يعيشها الكيان الصهيوني، وسنمر بالتوالي من الدولي إلى الإقليمي إلى الداخلي...

أولاً: الوضع الدولي الجديد

لعل واحداً من أهم محاور الأزمة الشاملة التي يعيشها الكيان، هي الوضع الدولي الجديد، ونعني به التوازنات الدولية الجديدة، التي تشكلت والتي ستتشكل. من الصحيح أن كل دولة من دول العالم، ومنذ بدايات القرن العشرين على الأقل، هي موضوع تأثر مباشر للتحويلات الدولية وللتوازنات الدولية، ذلك أن تطور الظاهرة الرأسمالية نحو مرحلتها الكونية الإمبريالية، ربطت العالم بأسره في مخاض واحد مشترك، ولم يعد بمقدور أية دولة تقريباً، تجنب تأثيرات العواصف الدولية المختلفة.

ولكن هذا الكلام، هو أكثر صحة وأكثر تأثيراً بما لا يقاس، حين يكون الحديث هو عن «إسرائيل»، فهذا الكيان منذ لحظة نشوئه كان مشروعاً دولياً، وبالذات مشروعاً غربياً، بريطانياً أمريكياً، وليس له أي أساس محلي طبيعي يمكن أن يستند إليه. فما يزال صحيحاً تماماً، بل وصحيحاً أكثر من أي وقت مضى، أن هذه «الدولة»، ليست أكثر من حاملة طائرات

على البر، قاعدة عسكرية ضخمة وظيفتها الأساسية هي حماية مصالح أصحابها ضمن المنطقة التي زرعت فيها. ولما كان أصحابها يعيشون ما يعيشونه من تراجع في الدور والوزن على المستوى العالمي، فإن النتيجة الطبيعية هي أن تحقيق الأخطار بقاعدتهم العسكرية هذه. ضمن هذا المحور، ربما توجد عشرات التفاصيل والتعدادات، ولكن نكتفي بالإشارة من بينها إلى ما يلي:

منذ بدأت معركة الغرب مع روسيا في أوكرانيا، بدأت الأهمية النسبية للقاعدة الغربية في «إسرائيل» بالتراجع، ليس لأن معركة الشرق الأوسط ككل قد انخفض وزنها في إطار الصراع الدولي، «بل ربما ارتفع»، ولكن لأن القوى الغربية المتراجعة، عاجزة عن خوض عدة حروب بالتوازي على عدة جبهات، فهناك جبهة أوروبا الشرقية، وهناك جبهة آسيا الوسطى، وجبهة الشرق الأقصى الآسيوي، «ضمناً تايوان، كوريا الجنوبية، اليابان، إلخ»، وهناك إفريقيا، والشرق الأوسط، بل وحتى أمريكا اللاتينية، بوصفها إحدى ساحات المعركة العالمية الشاملة... هذا التناثر الهائل في الجبهات، والاستعداد الواضح لدى القوى الصاعدة لخوض كل المعارك بالتوازي، يجعل من ترشيد القدرات المتراجعة للغرب مسألة موت أو حياة، ويفتح بالتالي الباب على إنهاء مقولة الدفاع عن «إسرائيل» بكل ما يلزمها ودون قيد أو شرط... وربما يكون سحب الولايات المتحدة قسماً كبيراً من الأسلحة المخزنة ضمن المخزون الاستراتيجي الأمريكي في «إسرائيل» باتجاه أوكرانيا، مؤشراً على هذا الاتجاه...

حاولت «إسرائيل» منذ انهيار الاتحاد

السوفييتي على الأقل، أن تلعب في وقت واحد على كل الحبال الدولية الكبرى، أي أنها وإضافة إلى علاقتها الصميمية مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا، وغيرها من دول الغرب الأساسية، عملت على إقامة علاقات متطورة مع روسيا ما بعد الانهيار، وغير المافيات بشكل خاص، وغير الاختراقات المتعددة وخاصة في الإعلام. وكذلك مع الصين والهند وغيرها من الدول، بحيث تكون المحصلة هي أن السماء أينما أمطرت فإن خيرها سيصب عند الكيان. ولكن هذه المعادلة باتت مستحيلة مع انفتاح المجابهة الشاملة بين الغرب والشرق، وبات الكيان مجبراً على إظهار وممارسة اصطفاfe الحقيقي. مؤشرات هذا الاصطفاف ضمن المعركة الدولية تزداد يوماً وراء الآخر، ولا تقف عند حدود المواقف السياسية المعلنة، والانقسام حولها في داخل الكيان، وخاصة من روسيا، بل تتجاوز ذلك إلى صراع شامل حول الخيارات الكبرى الواجب اتخاذها. ربما من بين المؤشرات التي لا يجوز إهمالها، ما جرى ويجري بخصوص الوكالة اليهودية في روسيا، والذي سبق أن وقفنا عنده مطولاً. كذلك مواقف الصين المستجدة نسبياً في مجلس الأمن والأمم المتحدة، وخاصة تحذيراتها العلنية للكيان بما يخص سياسته المعلنة اتجاه تايوان واتجاه عموم محيط الصين.

لأن الكيان الصهيوني قاعدة متقدمة للغرب، فإن كل انقسامات النخب الغربية الداخلية، تجد

تعبيراتها في الكيان أيضاً؛ فالنخب السياسية في «إسرائيل»، لا تنقسم يمينا ويساراً كما يتحدث إعلامها، ولا تنقسم على أساس مواقف اقتصادية أو اجتماعية أو حقوقية، أو غير ذلك من الأمور التي يمكن أن تنقسم عليها التمثيلات السياسية في دول طبيعية. رغم كل ما يحاول الإعلام والساسة «الإسرائيليون» إيهام العالم به، من أن الانقسام الحالي مثلاً بين «معارضة» و«حكومة»، هو انقسام حول السياسات المتعلقة بوزارة العدل أو بالدستور والخ، إلا أن الحقيقة التي يصعب إخفاؤها هي أن الانقسام هو انعكاس مباشر للانقسام الذي نراه في الولايات المتحدة وفي بريطانيا بشكل خاص، أي الانقسام بين النخب الحاكمة حول أي الطرق ينبغي اتباعها للتعامل مع الأزمة الشاملة للهيمنة الغربية، وتالياً، ما هي الأدوار المحددة التي على «إسرائيل» لعبها... هل ينبغي أن تستمر في التصعيد اتجاه الفلسطينيين واتجاه جوارها مثيرة احتمالات حروب كبرى؟ أم يجب أن تتكفى جزئياً بالاستفادة من اتفاقات التطبيع، لعل وعسى يجري تأجيل العاصفة القادمة بلا ريب إلى وقت لاحق أكثر مناسبة من وجهة نظر الغرب؟ أية سياسة ينبغي اتباعها ضد إيران؟ هل ينبغي التصعيد وصولاً إلى حافة الحرب، أم إلى الحرب نفسها، أم ينبغي إيجاد سبل أخرى... وهكذا

وبكلمة، فإن كل التعقيدات التي ترافق عملية تحول المنظومة الدولية، تجد طرقها في

هذا الكيان منذ

لحظة نشوئه كان

مشروعاً دولياً

وبالذات مشروعاً

غريباً بريطانياً

أمريكياً وليس له

أي أساس محلي

طبيعي يمكن أن

يستند إليه



«العلقم» الذي يتجرّعه الصهيووني...



الإقليمية قد تبخرت، ولكنه يعني أنّ قوانين التناقص الإقليمية الطبيعية، تتجه نحو ظروف جديدة، تسمح بتعايشها المشترك بدلاً عن تناقضها تناحرياً.

ربما أحد أهم الأمثلة الملموسة التي أقيمت السعوديين على وجه الخصوص، بأنّ العلاقات الجيدة مع كل من روسيا والصين، وعبرهما مع إيران، هي مدخل للازدهار والاستقرار، هي أزمة اليمن، وكيفية التعامل مع الحوثيين، والتي لم يستطع ولم يرغب الأمريكي أن يقدموا فيها إلا الابتزاز والمخاطر ودون أية حماية، في حين استطاع الروس والصينيون، وعبر الوساطة الفعالة مع الإيرانيين، أن يؤمنوا حداً معقولاً من الاستقرار وتجنب المخاطر بالنسبة للسعودية.

مجرد فتح الحوار بين السعوديين والإيرانيين، هو إنجاز ضد المعسكر الغربي، ضد الكيان الصهيوني على وجه الخصوص. وتقدم الحوار بين كل من السعوديين والإيرانيين والأتراك، وبرعاية صينية روسية، هو قلب لمجمل المعادلة الإقليمية لغير الصالح «الإسرائيلي»... وهو ما يجري فعلياً، وعلى قدم وساق.

رابعا: الوضع السوري

يصعب الجدل في أنّ الصهيونية العالمية قد حققت قسماً كبيراً من أهدافها في سورية؛ دماراً شاملاً سيحتاج سنوات طويلة، وربما عقداً إلى عقدين من الزمن، لكي تستطيع سورية أن تعود إلى المستوى الذي كانت عليه عام 2010. تهجير واسع النطاق، جرى خلاله تجريف نصف الشعب السوري خارج أرضه، وجرى تجريف 80% أو أكثر من كفاءاته الخيرة، ناهيك عن التهجير المستمر للشرائح الأكثر شباباً.

حالة تقسيم أمر واقع مستمرة منذ أعوام، يرافقها تسلط متعاضم لتجار الحرب والمتشددين في كل الأطراف السورية، والذين تتحدد أفعالهم بمصالحهم المباشرة الضيقة، التي تتناقض بشكل تام مع مصالح الغالبية العظمى من السوريين، وتتقاطع مع المصالح الغربية وحتى «الإسرائيلية».

هذه الأمور وغيرها مما هو معروف عن

الأمريكان بالدول الأساسية في المنطقة، على الكيان الصهيوني، فإنّ وضع إيران على وجه الخصوص، هو بلا شك مسألة أساسية في فهم مصير الكيان ونموذعه الإقليمي.

جرى استخدام الصراع «السنّي - الشيعي» بشكل نشط ابتداءً من العراق، ومن ثم في غزو العراق. وبعد ذلك باتت هذه «الثيمة» مكوناً أساسياً في نسج الاصطفافات ضمن المنطقة؛ فتحت ستارها جرى صفّ دول الخليج العربي، وعلى رأسها السعودية، في إطار «صراع وجودي» مع إيران... ومع انفجار الأزمة السورية، وما جرى فيها، وكذا الأزمات في اليمن ولبنان والعراق، جرت محاولة نشطة، نجحت في قطع أشواط مهمة، في خلق اصطفاف جديد يقف فيه العرب مع «إسرائيل» في خندق واحد، بل إنّ عملية الترويج لاتفاقات أبراهام استندت بالدرجة الأولى إلى مسألة العداء مع إيران.

كل هذه المعادلات والاصطفافات، بدأت بالتآكل مع نشوء مسار أستانا نهاية 2016؛ فاستانا، جمعت للمرة الأولى أكبر دولتين في المنطقة تقريباً من حيث التعداد السكاني والوزن الاقتصادي والسياسي في توافق واحد؛ أي جمعت تركيا «المحسوبة سنية»، وإيران «المحسوبة شيعية». هذا المسار، أحدث اضطراباً ضخماً في خطوط الفصل التي أراد الأمريكي الاعتماد عليها.

عمليات الابتزاز الأمريكي المستمرة للخليج، وخاصة السعودية، مع الدفع الصيني الروسي لحل المشكلة بين السعودية وإيران بالحوار، دفعت نحو تقليص وزن التناقض السنّي الشيعي بشكل متعاضم، ووصولاً إلى انفتاح إمكانيات التوافق الحقيقية بين إيران ودول الخليج العربي، ولكن هذه المرة ليس على غرار التوافق بين إيران الشاهنشاهية، والخليج البترودولاري، وإسرائيل الصهيونية، بل بالضبط في المعسكر المقابل لإسرائيل الصهيونية بالمعنى الدولي... ربما ليس هناك ما هو أكثر دلالة من الرغبة لدى كل من إيران وتركيا والسعودية في الانضمام إلى بريكس وإلى شنغهاي، وإلى منظومة مالية دولية جديدة هي في طور التشكل.

هذا لا يعني بحالٍ من الأحوال أنّ التناقضات

من الوضع الدولي المتغير، دون أن يحدد موقعه في المعركة الشاملة، على الأقل دون أن يعلم هو أي موقع عليه أن يكون فيه مستقبلاً، حتى ولو لم يعلن ذلك.

الاستعراض السابق لا يعني بحال من الأحوال، أنّ عملية الاصطفاف والاستدارة قد اكتملت بالنسبة لأي من الدول المذكورة. ولكن الأكيد، والذي لا يمكن الجدل به، هو أنّ أياً من هذه الدول، لا يمكن بحال من الأحوال، اعتبارها احتياطياً أمريكياً على النسخ الذي كانت الأمور عليه في السبعينيات على سبيل المثال.

وإذا كانت الخسارة الأمريكية التدريجية لهذه الدول بوصفها حليفة، هي خسارة ولا شك كبيرة ومؤثرة في الصراع الدولي ونناججه، إلا أنّ هذه الخسارة نفسها، من وجهة النظر «الإسرائيلية» هي خسارة «وجودية»؛ ففكرة الكيان على البلطجة بلا حساب، وعلى «العيش الهانئ» فوق جثث الفلسطينيين والعرب، كانت مشروطة بتوازنات محددة، دولية، وإقليمية. تغيّر هذه التوازنات لغير المصلحة الغربية، يعني ضمناً تغيرها ضد المصلحة «الإسرائيلية» أيضاً. بهذا المعنى، فإنّ «اتفاقات أبراهام» التي يجري تصويرها كإنجازات كبرى وتاريخية من شأنها تطبيع وضع الكيان في قلب المنطقة، ليست أكثر من سخرية مرّة... فبينما يخسر الغرب ومعه «إسرائيل» بالتدريج، وبشكل متسارع، القوى الإقليمية الكبرى، يربحون «وليس حتى النهاية»، دولاً هامشية الوزن والتأثير، من طراز الإمارات والبحرين، واختراقات «حكومية» و«سياسية» في دول هشة، وغير قادرة على التأثير، مثل: العراق ولبنان والسودان.

وبكلمة، فإنّ الاصطفافات في منطقتنا، في ظل التراجع الأمريكي، ومهما علا صراخ التطبيع، هي في حقيقتها اصطفافات لا تخدم القاعدة الأمريكية المتقدمة بأي شكل من الأشكال، بل هي أسوأ اصطفافات من وجهة نظر المصلحة الصهيونية، عبر مجمل تاريخ الكيان.

ثالثاً: المسألة الإيرانية

إذ كنا قد عرضنا في المحور السابق، وبشكل شديد العمومية، لتأثير تحولات علاقة

التعبير عن نفسها داخل الكيان، سواء كانت تلك التعقيدات هي تعقيدات المجابهة مع الصين وروسيا والقوى الصاعدة على العموم، أو تعقيدات الخيارات والصراعات الداخلية ضمن هذه المواجهة.

ثانياً: الوضع الأمريكي في منطقتنا

لوحة الاصطفافات الإقليمية في منطقتنا، بقيت ثابتة طوال أكثر من نصف قرن مضى. كانت القوى الإقليمية الأربع الأساسية، كلها غربية الاصطفاف: إيران الشاه، وتركيا الناتو، والسعودية البترودولار، ومصر السادات. بدأت أولى التغيرات في هذه اللوحة عام 1979 مع الثورة الإيرانية، التي بدأت معها إيران بالانزياح ببطء شديد بعيداً عن المعسكر الغربي، هذا الانزياح لم يبدأ بالتحول إلى واقع مكتمل، إلا مع مطلع الألفية الجديدة.

التحول في اصطفافات القوى الإقليمية الثلاث الأخرى، جرى بشكل مستور، وتراكمي، وظهر بشكل واضح في تركيا ما بعد محاولة انقلاب 2016، وخاصة عبر مسار أستانا، وغيره من

المواقف الدولية المتعددة. تحول السعودية، بدأ بشكل تراكمي طويل الأمد، ولكنه لم يظهر بشكل واضح إلا مع وصول محمد بن سلمان إلى الحكم. ولعل أول الإشارات العلنية حول هذا التحول، هو الموقف في مسألة أوكرانيا، وكذلك الموقف بما يخص التجارة مع الصين، وربما أوضح من هذا وذاك، الموقف في أوبك+.

بالنسبة لمصر، فلا يمكن القول: إنّ هناك تحولاً واضح الاتجاه، فما تزال مصر غربية الهوية من حيث محصلة سياساتها، وخاصة الداخلية الاقتصادية. مع ذلك، هناك إشارات عديدة عن استعداد نحو علاقات أوثق وأوسع اقتصادية وعسكرية وسياسية وثقافية مع كل من الصين وروسيا. وربما سيكون أي تحول جذّي في الاصطفاف المصري، مسألة مؤجلة من وجهة نظر من يديرون الدفة هناك، لأسباب عديدة، بينها هشاشة الوضع الداخلي الاقتصادي، وحتى السياسي والأمني، ناهيك عن أوهام التشاطر التي تبرز لدى البعض، الذي يأمل بأن يستجلب أقصى استفادة ممكنة

جری تحضيره بعناية فائقة!

الكارثة السورية، يتقاطع بلا ريب مع مشروع بيريز للشرق الأوسط الكبير، والذي بين عناصره الجوهرية تجريف قسم كبير من الشعب السوري من أرضه، وكذا ربط مجمل دول وشعوب المنطقة طاقياً ومائياً بالكيان... علماً أنَّ عملية الربط هذه لم تصل بعد، وليس من المتوقع أن تصل إلى أي مكان فعلي. رغم كل هذه الصورة السوداوية، إلا أنَّ المسألة بالنسبة للكيان الصهيوني، ما تزال شديدة الخطورة؛ فليس المطلوب، وليس الكافي، هو تدمير سورية جزئياً، بل ينبغي إخضاعها بشكل كامل، بما في ذلك عبر تقسيمها إنْ أمكن ذلك؛ فحجم الخراب المطلوب في سورية، يتناسب طردياً مع تردّي الأوضاع الإقليمية والدولية من وجهة نظر مصالح الكيان. أي أنّه كلما كانت الظروف الدولية والإقليمية أقل مناسبة بالنسبة للكيان، بات حجم الدمار المطلوب في سورية أكبر.

الآن، ومع الوضع الدولي المستجد، ومع الوضع الإقليمي المستجد، انفتحت إمكانية تطبيق 2254 على غرار تطبيق اتفاقات مينسك، أي تطبيقه ضد إرادة الغرب ودون اشتراكه. التسوية السورية- التركية التي بدأت وقطعت شوطاً معقولاً، تصب في المحصلة في هذا الاتجاه، أي في اتجاه حرمان الغرب من أي وزن لاحق في سورية. وهذا يعني ضمناً، حرمان «إسرائيل» من أي وزن لاحق.

أكثر من ذلك، فإنَّ حل الأزمة السورية، سيكون تنويجاً لجملة تفاهات واصطفافات دولية- إقليمية جديدة، تشمل: الصين وروسيا وتركيا وإيران والدول العربية الأساسية، وستكون بالتالي إعلاناً واضحاً لطبيعة النظام الإقليمي الجديد في كامل المنطقة، والذي لن تكون «إسرائيل» جزءاً ممن يصيغونه.

هذه «المخاوف»، وهي مخاوف حقيقية لدى الكيان، تدفعه ليس إلى الاستمرار بعمليات الاعتداء على سورية، بل وأيضاً تدفعه لتشغيل المطيعين في محاولات تخريب مسار أستانا، وتدفعه لتشغيل المتشددين من السوريين كي يستنفروا كل قدراتهم على التخريب، لعل وعسى يجري قلب المنقلة، وإنهاء المسألة عبر خطة «الخطوة مقابل خطوة» الأمريكية- «الإسرائيلية».

وبكلمة مختصرة، فإنَّ سورية، وبكل خرابها الحالي، وخاصة مستقبلها المحتمل، ما تزال أحد مصادر القلق «الإسرائيلي» الأساسية. والتطبيق بمسألة إيران في سورية، ليس سوى القشرة التي يغطي الصهيوني تحتها، في عمله المتواصل ضد حل الأزمة في سورية، وضمناً ضد اكتمال تشكل منظومة إقليمية جديدة، تعكس الحقائق والتوازنات الدولية الجديدة.

خامساً: الوضع الديمغرافي

لا نضيف جديداً، حين نقول: إنَّ الوضع الديمغرافي داخل فلسطين التاريخية، وداخل مناطق الـ 48 خصوصاً، هو أحد الهواجس الكبرى لدى الكيان؛ فكل محاولات اقتلاع الفلسطينيين وإبادتهم والتخلص منهم بكل شكل من الأشكال، قد جاءت بفشل ما بعده فشل. والاتجاه العام، هو أنَّ الغلبة السكانية الكاسحة ستكون بيد الفلسطينيين؛ ما يجعل من فكرة يهودية الدولة، ومن ابتلاع وإنهاء وضع الفلسطينيين نهائياً، مسألة لا تخالغ الصهاينة حتى في أكثر أحلامهم «وردية» وبالأحرى شيطانية.

ما يمكن أن نضيفه في مسألة الوضع الديمغرافي، ليس متعلقاً بالتناسب

بين العرب و«اليهود» في «إسرائيل»، بل بالتطور التاريخي لثلاثة تناسبات أخرى ضمن «اليهود»:

الحريديم: سبق أن نشرت قاسيون **مادة موسعة** بعض الشيء حول مسألة الحريديم «هم متشددون يهود يعيشون حالة على الجميع، حيث ينصرفون بشكل كامل للنشاط الديني، ولا يخدمون في الجيش، ولا يشاركون في النشاط الاقتصادي، ويعتاشون من مساعدات حكومية، ومعروف عنهم نسبة التعليم المنخفضة جداً بينهم، ونسبة الولادات الأعلى، حيث إنَّ معدل الخصوبة بينهم، عام 2018، وفقاً للمكتب المركزي «الإسرائيلي» للإحصاء، قد وصل 7,1 طفلاً في العائلة الواحدة، مقابل وسطي أقل من 4 بين بقية الفئات». نسبة هؤلاء ضمن المستوطنين، هي في ارتفاع مستمر، إلى الدرجة التي يرى فيها دان بن ديفيد، الباحث المعروف في جامعة تل أبيب في دراسته المعنونة «**الركيبة السكانية والأوهام: الانتخابات ستحدد إذا ما كانت إسرائيل ستبقى موجودة بعد جيلين**»، أنَّ 30% فقط من الكتلة السكانية هي من تقوم بكل المهام، بما فيها الاقتصادية والعلمية والعسكرية، والباقي إما معادون «عرب» وإما عالة «الحريديم».

المشكلة لا تقف عند هذا التناسب، بل تتعداه إلى ما هو أخطر؛ هنالك تناقض مستعص بين طبيعة الكيان وبين التطورات «المرجوبة» لوضعه الديمغرافي. فمن جهة، يحتاج الكيان إلى هجرة مستمرة نحوه من الخارج، وخاصة من الفئات الأكثر تطوراً والأعلى معرفة بالمعنى التقني، كي يتمكن من مواصلة لعب دور صناعي ودور تكنولوجي محدد ضمن المنطقة والعالم. ولكن في الوقت نفسه، فإنَّ الاستثمار السياسي لهذه «الدولة» الاستعمارية، يحتاج إلى نوعية من المستوطنين يمكنها التعايش مع الخطر، ومع الحرب

المستمرة على أساس أفكار متخلّفة ومتعصبة تحملها، وتنميتها «الدولة» بشكل منظم. الفئة المستعدة للبقاء تحت الخطر هي الحريديم، وهذه الفئة نفسها هي مشكلة كبرى للكيان. الفئات التي ينفع الكيان بقاءها والمزيد من هجرتها نحوه، هي فئات لا يمكنها العيش مع وضع غير آمن. أي أنَّ ديناميات التطور الداخلي في إطار الصراع، تدفع نحو تغيير حاسم في طبيعة «المجتمع الإسرائيلي»، تغيير يفقد هذا الكيان كل مميزاته النوعية بشكل تدريجي.

يضاف إلى ذلك ما كشفته الأزمة الأوكرانية في مسألة الهجرة. ينبغي بداية التذكير بأنَّ الكيان ككل، هو عبارة عن معسكر دائم، حرب دائمة، وهذا ينعكس على كل شيء فيه، بما في ذلك على نوعيات السكان، وعلى نوعيات المهاجرين نحوه. هذا الأمر يتعرّز مع ثبات حالة عدم الاستقرار طوال ما يصل إلى 20 سنة متواصلة على الأقل، ابتداءً بالانتفاضة الثانية وحتى الآن. الطريف فيما تكشفه الصحافة الإسرائيلية هذه الأيام، أنَّ الهجرة نحو الكيان ما بعد أوكرانيا امتازت بأربعة أمور، الأول: هو أنَّ من يهاجر إلى الكيان من اليهود سواء من أوكرانيا أو روسيا أو غيرهما، يتعاملون مع إسرائيل بوصفها محطة مؤقتة نحو هجرة أخرى باتجاه الولايات المتحدة أو أوروبا. الثاني: هو أنَّ هجرة اليهود من العالم الغربي باتجاه الكيان قد تقلصت إلى حدود غير مسبوقة تاريخياً. الثالث: هو أنَّ الهجرة المعاكسة وخاصة في الفئات غير الحريدية (أي الفئات الأكثر تطوراً بالمعنى الإنتاجي والتكنولوجي) هي الأعلى تاريخياً. الرابع: هو أنَّ أولئك الذين يستقرون بعد هجرتهم من روسيا وأوكرانيا خصوصاً هم من غير اليهود!

هذه الاتجاهات العامة لتحول الوضع الديمغرافي، تصب جميعها ضد مصلحة

الكيان، ليشكل الوضع الديمغرافي أحد أكبر التحديات أمام مستقبل الكيان، وأحد أعمق أزماته الوجودية.

سادساً: الوضع الأمني

لا يمكن طبعاً الفصل بشكل كامل بين أيٍّ من الجوانب التي ذكرناها سابقاً، وبين الوضع الأمني على الخصوص؛ فعملية تهتك بني «الامن» الصهيوني الداخلي تتسارع بشكل كبير. والقدرات التي يمتلكها الفلسطينيون وفصائلهم المسلحة تتعاظم يوماً وراء الآخر... والعمليات الأخيرة هي مؤشر هامٌّ على حجم هشاشة الكيان الداخلية.

ورغم أنَّ هنالك الكثير مما يمكن قوله في الوضع الأمني للكيان، وخاصة تحت ضربات المقاومة المستمرة، لكن ربما من المفيد بشكل خاص إلقاء الضوء على فكرة محددة هي: كيف يتم تحديد مقياس «الهشاشة» الذي نتحدث عنه؟ فإذا شئنا مقارنة وضع الكيان بوضع دولة طبيعية، ربما كانت النتيجة هي أنَّ درجة الأمان فيه معقولة ضمن عالم شديد الاضطراب. ولكن المسألة أعقد من ذلك؛ فالفئة التي تواصل الهرب والهجرة، هي بالذات الفئة التي تقدم للكيان ميزة نوعية بالمعنى التكنولوجي والصناعي، واستقرار هذه الفئة هش إلى أبعد الحدود في ظل الظروف الأمنية الصعبة، وفوقها الظروف الاقتصادية الاخذة في التآزم... خاصة وأنَّ استتالة العهد بحالة عدم الاستقرار، تتركس القناعة بأنَّ هذه «الدولة» لا يمكنها أن تتحول إلى «وطن»، لا الآن ولا سابقاً ولا لاحقاً...

ما يعني، أنَّ هزَّ الأساسات الوجودية للكيان وصولاً إلى تحطيمها، هي حربٌ خלوية، قوتها في استمراريتها وفي استتالة الأمد بها. وهي عملية قائمة فعلاً، ومتصاعدة واقعاً، وليس من أداة بيد الصهيوني لإيقافها.

يتبع...

إنَّ الوضع الديمغرافي داخل فلسطين التاريخية وداخل مناطق الـ 48 خصوصاً هو أحد الهواجس الكبرى لدى الكيان

معضلة التأمين الصحي لن تحل إلا بزيادة الأجور!

بعد الارتفاع الذي طال أسعار الأدوية مؤخراً بدأت معاناة المؤمن عليهم صحياً بالازدياد والتفاقم نتيجة عدم وضوح كيفية التعامل مع تغطياتهم التأمينية من قبل مقدمي الخدمات، وخاصة الصيدليات، ومن قبل شركات إدارة الخدمات الطبية، ومن قبل شركات التأمين!

■ عادل إبراهيم

فالتغطية التأمينية من المفترض أنها دون سداد أية مبالغ إضافية من قبل حاملي بطاقات التأمين، مع منافع خارج المشفى بمبلغ 200 ألف ليرة، وتشمل «المعاينات- التحاليل- الأدوية- الأشعة»، لكن هذه المنافع تاكلت بعد رفع الأسعار التي طرأت على الأدوية خلال العام الماضي والحالي، بحيث لم تعد تكفي لتغطية أسعار الأدوية فقط، وخاصة لأصحاب الأمراض المزمنة، التي تزيد تغطيتهم السنوية بمبلغ 50 ألف ليرة فقط!

وأمام هذه المشكلة المستمرة والتي تتفجر بين الحين والآخر بما يخص الضمان الصحي للعاملين في الدولة نتساءل عن مشروع التأمين الصحي للمتقاعدين، هل سيرى النور، ووفق أية اشتراطات؟!

هيئة الإشراف على التأمين

مقابل هذا الواقع المستجد على الشأن التأميني بما يخص التغطية وصعوباتها، فقد أكد مدير هيئة الإشراف على التأمين، في حديث لصحيفة الوطن بتاريخ 2023/1/22، أنه: «فيما يخص قسط التأمين الصحي لموظفي الدولة، ستكون هناك دراسة عميقة وتفصيلية لضمان استمرارية عمل الهيئة بالتغطية الصحية، مشيراً إلى أنه أمام هذا الارتفاع وثبات قسط التأمين (70 ألف ليرة)، سنوياً لا يمكن أن تتحمل الهيئة هذا التضخم الهائل سواء بالأدوية أم العمليات الجراحية أو الخدمات الطبية والمخابر».

فيما قال عبر إذاعة المدينة إف إم بتاريخ 2023/1/25 إن: «رفع تغطية التأمين أمر وارد دون زيادة على موظفي القطاع العام، وسنقوم باتخاذ إجراءات لرفع سقف التغطية على الأدوية».

فهل يعني حديث مدير هيئة الإشراف على التأمين حول عدم إمكانية تحمل الهيئة للتضخم الهائل في ظل ثبات قسط التأمين، وبعد ذلك يؤكد على إمكانية رفع تغطية التأمين دون زيادة على الموظفين، ربطاً مع حديثه عن اتخاذ إجراءات لرفع سقف الأدوية، أن ذلك قد يكون على حساب تخفيض التغطيات الأخرى «العمليات الجراحية- المخابر- الأشعة- المعاينات- التحاليل»؟

الأمر لم يحل بشكل نهائي حتى الآن، مع ما يعنيه ذلك من صعوبات يدفع ضريبها أصحاب الحقوق من المؤمن عليهم، وخاصة المرضى المزمنين!

المشكلة بالأجور

مما لا شك فيه أن طموح المؤمن عليهم أن تتم التغطية التأمينية لهم بنسبة 100% لكل احتياجاتهم الطبية دون سقوف، ودون صعوبات ومعاناة، لكن ذلك ليس بالأمر الممكن في ظل استمرار السياسات الأجرية الظالمة!

فماذا تعني التغطية بمبلغ 200 ألف ليرة سنوياً لقاء «المعاينات- التحاليل- الأدوية- الأشعة»، وفي ظل موجات الارتفاعات السعريّة المستمرة التي طالت جميع هذه المفردات؟ وماذا يشكل مبلغ مليون أو مليوني ليرة بحال الاضطرار لدخول مشفى وإجراء عمل جراحي؟!

مقابل ذلك تجدر الإشارة إلى أن 3% من الأجر شهرياً كاقطع لقاء الضمان الصحي من المفترض أنها نسبة متوازنة، لكن المشكلة ليست بهذه النسبة، بل بما تمثله واقعاً في ظل تدني معدلات الأجور!

فمبلغ 3000 ليرة مقطوعة شهرياً، بحال كان الأجر الشهري 100 ألف ليرة، وبمعدل 36000 ليرة سنوياً، هو مبلغ أقل من ضئيل مقابل الحديث عن ضمان صحي شامل بدون معاناة وصعوبات!

فالمشكلة ليست بالنسبة المقطوعة شهرياً أعلاه، بل بالأجر الهزيل نفسه، الذي من المفترض أن يكون عادلاً وبما يتناسب مع متطلبات المعيشة بحدودها الدنيا، والذي يجب ألا يقل عن 1.5 مليون ليرة بالحد الأدنى، وبالتالي فإن النسبة أعلاه تصبح شهرياً 45 ألف ليرة، وسنوياً 540 ألف ليرة، ما يعني إمكانية جدية للوصول إلى تغطية تأمينية صحية شاملة دون منغصات، وبكرامة مصونة للمؤمن عليهم، بعيداً عن أوجه الفساد، وبما يضمن حقوق مقدمي الخدمات، ولشركات التأمين أرباحها طبعاً!

لكن ذلك من المسححيات من كل بد في ظل استمرار سياسات تجميد الأجور المعمول بها، مع بقية السياسات الظالمة!

المتقاعدون أشد بؤساً

كذلك يستمر الحديث عن التأمين الصحي للمتقاعدين، فقد بين مدير هيئة الإشراف على التأمين أن: «هناك مشروعاً مقترحاً لمنح كل المتقاعدين تأميناً صحياً والبالغ عددهم قرابة 800 ألف متقاعد، مضافاً أن أصحاب الأمراض المزمنة هم الأكثر طلباً للتأمين، وبالتالي يحكم على العقد بالخسارة، ومع خسارة هذا العقد سيرتفع قسط التأمين السنوي إلى مبالغ خيالية»، وأكد أن: «هذا الأمر سيزيد خسارة العقد وستكون المؤسسة العامة للتأمين ملزمة بزيادة قسط التأمين السنوي، ما سيضعف قدرة المتقاعد على الاشتراك، ولن يشترك بالعقد إلا من سيضمن كلفة خدمة طبية وكلفة أدوية مزمنة أكثر من قسط التأمين نفسه».

وقد أشار إلى أنه: «في حال لم يكن عقد تأمين المتقاعدين إلزامياً يشمل الجميع ويحقق تكافلاً بين الخطر الجيد والردئ أي بين الصحيح والعليل، لن ينخفض قسط التأمين، وسيزيد العبء على المتقاعد والخسارة على مؤسسة التأمين وستصل إلى نقطة لن نستطيع تلبية

خدمة التأمين الصحي». إن حديث مدير هيئة الإشراف على التأمين ربما فيه الكثير من الوضوح! فعدد المتقاعدين كبير ومغر بالنسبة للاستثمار في ضمانهم الصحي، بما يحقق افتراضاً الأرباح المضمونة لشركات التأمين ولمقدمي الخدمات الطبية، لكن ذلك مشروط بأن يكون إلزامياً على كامل هذا العدد من المتقاعدين! أما غير ذلك فالتأمين الصحي لهذه الشريحة يصبح خاسراً، وبالتالي فلن تتم تلبية الخدمة لهم!

الأمر الذي يعيدنا إلى نفس المشكلة المتمثلة بالأجور المتدنية، وهذه المرة بأجور المتقاعدين الأقل هزلة، على الرغم من زيادة حاجتهم للتأمين الصحي مع تقدمهم بالسن! وخلاصة القول فإن مشكلة التأمين الصحي ستبقى مستمرة وستتفاقم، مع مفرزاتها فساداً والتفافاً على الحقوق، بحال لم تتم إعادة النظر بسياسات الأجور، وبما يتوافق مع متطلبات المعيشة والخدمات الضرورية، لمن هم على رأس عملهم، وللمتقاعدين على السواء!



قريباً.. سعر الإسمنت نحو الارتفاع رسمياً!



■ سمير علي

أكد رئيس الاتحاد المهني لنقابات عمال البناء والأخشاب، في تصريح لصحيفة البعث بتاريخ 2023/1/25، على: «وجود مقترح حالي من قبل الشركات لرفع سعر مادة الإسمنت بشكل يتناسب طردياً مع رفع سعر الكهرباء والفيول»، وقد لفت أن: «هذا الارتفاع سيكون أنياً ومرحلياً نتيجة الحرب والحصار الاقتصادي، وأن رفع سعر مادة الإسمنت لن يؤثر على أسعار العقارات حتماً كون المادة لا تدخل بأكثر من 7% من البناء، ناهيك عن أن سعر المادة في بلدنا لا يزال أخفض من سعرها في دول الجوار».

لا تعدو كونها ذرائع مجوجة بغاية الحصول على نسبة زيادة سريعة مضافة! بالمقابل ومما لا شك فيه أن ارتفاع أسعار حوامل الطاقة «فيول- كهرباء» وأزمات توفرها، تعتبر من المبررات المشروعة للمطالبة برفع سعر المادة، خاصة وأنها تشكل نسبة كبيرة من تكاليف إنتاجها، والتي تقدر بـ 70% بحسب الفنيين. فكم ستكون نسبة الرفع الرسمي المرتقب للمادة، بالمقارنة مع السعر السابق، ومع سعرها الحالي في السوق، ومع ذرائع العقوبات والحصار؟

الحديث الممجوج عن سعر دول الجوار

إن الحديث عن السعر المحلي لمادة الإسمنت بالمقارنة مع سعرها في دول الجوار هو لذر الرماد في العيون، وقد بات أمراً مجوجاً كحال الاستثمار والاستغلال بذرائع العقوبات والحصار! فالأمر من حيث حساب التكاليف بهذا السياق في واد، وفي حساب القدرة الشرائية للمواطن بالمقارنة مع مستويات الأجور في واد آخر تماماً، وبالتالي لا يصح المقارنة مع دول الجوار بما يخص سعر أية سلعة محلياً! ومع ذلك فإن هناك الكثير من السلع تعتبر أسعارها المحلية أعلى من أسعارها في دول الجوار، وبنسب أعلى بكثير من كل ذرائع العقوبات والحصار، الشماعة التي تزيد معدلات النهب والفساد على حساب جيوب العباد!

المهماز الرسمي وسقوط الادعاءات

فعلى أي أساس يتم اعتبار السعر لدينا أخفض من دول الجوار؟ وهل فعلاً لن يؤثر رفع سعر الإسمنت على أسعار العقارات؟ وماذا عن تداعيات رفع السعر الرسمي لهذه المادة على أسعار السوق وعلى المواطنين؟

ثمانية أشهر فقط!

تجدر الإشارة إلى أن الرفع الأخير لسعر الإسمنت رسمياً كان قد جرى في شهر أيار 2022، حيث حدد بوقتها سعر مبيع الإسمنت البورتلاندي عيار 32,5 للمستهلك 397,760 ليرة للطن الواحد، وسعر مبيع الإسمنت البوزلاني 301,670 ليرة للطن الواحد، وإسمنت أبار النفط 458,450 ليرة للطن الواحد، والإسمنت المقاوم للكبريتات 436,860 ليرة للطن الواحد، والإسمنت البورتلاندي عيار 42,5 بقيمة 413,490 ليرة سورية، فيما حدد سعر الإسمنت الفرط بـ 341,030 ليرة للطن الواحد بالنسبة للبورتلاندي عيار 32,5، أما سعر مبيع البورتلاندي عيار 42,5 فحدد بـ 355,270 ليرة سورية.

ويشار إلى أن نسبة الرفع السعري الرسمي بوقتها تجاوزت 88% عن أسعار أيلول 2021 الرسمية، علماً أن أسعار السوق الآن تجاوزت الأسعار الرسمية المعلنة بأشواط!

المبررات والذرائع

إن الحديث عن الحرب والحصار، والأنية والمرحلية بما يخص الرفع السعري المرتقب،

سعر الإسمنت التي بلغت 88%. علماً أن أسعار العقارات ارتفعت بأعلى من هذه النسبة توافاً مع سعر المادة في السوق، وبما يتوافق مع متغيرات سعر الصرف، وبقيّة المتغيرات السعريّة الأخرى! ومع التمهيد لرفع سعر الإسمنت رسمياً الآن فإننا أمام موجة جديدة ستطال أسعار العقارات في القريب العاجل، بالرغم من جمود سوقها النسبي! فالرفع الرسمي لسعر الإسمنت المرتقب، وبأية نسبة كانت، سيؤثر من كل بد على أسعار العقارات، بل وعلى بدلات إيجارها، باعتبارها عائداً استثمارياً لسعرها بالنسبة لمالكها، وكل ذلك سينعكس على شكل أعباء جديدة تتكفل كاهل المواطن، سواء كان ساعياً لشراء عقار، أو لترميمه وإصلاحه، أو لتجديده إيجاره، ما يسقط كل ادعاءات عدم تأثير رفع السعر على أسعار العقارات!

من المفروغ منه أن أي رفع سعر رسمي لأية مادة سيتبعه رفع سعري في السوق بما يوازي نسبتها على أقل تقدير، إن لم يكن أعلى منها، وبالتالي فإن الحديث عن رفع سعر الإسمنت رسمياً لا يعني أن سعر المادة في السوق سيرتفع فقط، بل سيتبعه رفع في أسعار المواد والخدمات التي تدخل المادة فيها، مثل سعر البلوك والبلاط وأجور الصبة والطينة والتلييس والتبليط، وغيرها الكثير من مفردات وتفصيل العمل في بناء العقارات وكسوتها وترميمها! وبحسب أحد خبراء العقارات، في حديث عبر صحيفة تشرين في شهر أيار 2022 على إثر رفع سعر الإسمنت بحينه، فإن عملية التشييد ستزيد كلفتها بنسبة 10-15%. وكذلك فإن عمليات الإكساء ستزيد بنسبة 15%، أي إن أسعار العقارات في حينه قد ارتفعت على أقل تقدير بنسبة 25%، مقابل الزيادة الرسمية في

خبر عام وتصريح هام.. السماد سوبر فوسفات متاح للبيع للفلاحين!!



القرار ولغاية شهر تشرين الثاني عام 2022 بمقدار 1495 مليار ليرة سورية وبمعدل نمو 18% ...، ونما إجمالي التسهيلات الائتمانية بمقدار 2804 مليار ليرة سورية بمعدل نمو 59%. بما يدعم العملية الإنتاجية، ويعتبر محركاً للنمو الاقتصادي». تعليق: لك أي دعم للعملية الإنتاجية وأي نمو اقتصادي هاد.. طيب شو مشان التضخم والأسعار.. وشو مشان وقف الحال والشلل الاقتصادي اللي صابب البلد.. لك انتو عايشين معنا بالبلد ولا كيف؟! يقول الخبر: «تجاوزت المساحة المزروعة بمحصول القمح حتى تاريخه 1211677 هكتاراً على كامل الأراضي القابلة للزراعة في سورية، منها 562913 هكتاراً مروباً و648764 هكتاراً بعلاً، بنسبة تنفيذ 89% من الخطة المقررة، بينما بلغت المساحة الإجمالية المزروعة بمحصول الشعير حتى الآن 1160927 هكتاراً».

تعليق: يعني ما ح نحكي عن المساحات الكبيرة المذكورة بالخبر وشو ممكن نتوقع منها إنتاج.. بس السؤال: يا ترى الحكومة ح تؤمن للمزارعين مستلزمات إنتاجهم.. ولا ح تبقى تاركتهم لناهيبي السوق..

تعليق: طيب ليش ما أعلنتمو عن السعر.. ولا معكم حق شي ببخل لأن سعرو بيكسر الظهر.. وشو مشان سماد اليوريا ورطتو الفلاح بزراعة القمح، وبعدين عطيتو كمية أقل من قليلة.. يعني اللي لازم 10 كياس يا دوب استلم كيس.. وخليتو الفلاح يندم انو زرع قمح! يقول الخبر: «ضمن سياسة تشجيع التعامل المصرفي والدفع الإلكتروني إضافة لدعم القطاع الإنتاجي، يمكن للصناعيين تسديد ثمن المشتقات النفطية من المحطات العائدة لشركة BS بالدفع إلكترونياً باستخدام بطاقة مصرفية مرتبطة بالحساب المصرفي المفتوح باسم المنشأة». تعليق: لك مو ع أساس ما بدكم تجيبو سيرة ع خصخصة قطاع المحروقات وقت صار الحديث عن هالشركة بخصوص بيع المحروقات للمواطنين.. شو عدا ما بدا هلا.. فعلاً شي بيحير معكم؟!

يقول الخبر: «بيّن مدير مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة والتخطيط في المصرف المركزي، أنه بعد صدور قرار مجلس النقد والتسليف رقم 68 لعام 2022 فقد ازداد إجمالي الودائع لدى المصارف العامة منذ صدور

يقول الخبر: «تدّكر وزارة الزراعة بأن السماد «سوبر فوسفات» متاح للبيع للفلاحين في كافة فروع المصرف الزراعي، لكل أنواع الزراعات من المحاصيل والخضار والأشجار المثمرة، وفق جدول الاحتياج المحدد اعتباراً من 1/1/2023».

تعليق: شو شاطرين بالحكي.. لك خدمات الاتصالات بالبلد من سبئ إلى أسوأ.. والننت ع ألعن وأدق رقبة.. فعن أية خدمات إضافية حديثة عم ينحكي.. دخيلكم فهمونا!!

خدمات إضافية وحديثة للمواطنين، وهي تعمل رغم جميع التحديات والظروف الاقتصادية الصعبة، جاء ذلك خلال أعمال المؤتمر السنوي للشركة السورية للاتصالات».

ولخسارتهم لاحقاً مثل العادة؟! يقول الخبر: «أكد وزير الاتصالات والتقانة، المهندس إياد الخطيب، أن الشركة السورية للاتصالات بصدد تنفيذ مشاريع جديدة لتوفير

تمنين جديد على ما تبقى من الدعم!



بحسب وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك، في حديث عبر أحد المواقع الإعلامية المحلية الأسبوع الماضي، فإن كيلو السكر الذي تحصل عليه الحكومة وصل إلى 4150 ل.س، ولا زالت الحكومة توزعه على المواطنين بسعر 1000 ل.س، مؤكداً أنه لا توجد أية نية لرفع سعر أية مادة مدعومة.

■ مراسل قاسيون

حديث الوزير أعلاه مشابه في شقه الأول للكثير من التصريحات الرسمية بما يخص الدعم، وما تتحملة الدولة مقابله من أعباء، مع الجرعات المضافة دائماً من التمنين بذلك، مع شق آخر يتعلق بدور الوزارة بما يخص المادة وسعرها في السوق!

تمنين مكرراً أم تمهيد؟!

الشق الأول من الحديث أعلاه: هو إعادة تكرار سيناريو التمنين الحكومي المموج للمواطنين، أو لما تبقى منهم من مستحقي الدعم، بما يخص المواد المدعومة، وكأن الحكومة تصرف من جيبها الخاص على هذا الدعم، وليس من خزانة الدولة الممولة أصلاً من جيوب العباد، بالرغم من استمرار مساعيها في قضم ما تبقى منه «كمأ وسعراً وتباعد فترات توزيع»، الأمر الذي يؤكد التشكيك بالنوايا الحكومية بما يخص مسيرة هذه المساعي، واستكمالها نحو إنهاء الدعم كلياً! وبهذا الإطار، ربما من المفيد القيام بحسبة بسيطة، فكل مستحق للدعم يحصل على 6 كغ سكر بالسعر المدعوم سنوياً بأحسن الأحوال، حيث لا تتجاوز عدد مرات التوزيع 3 مرات، وفي كل مرة عن شهرين فقط، وبالتالي، فإن مستحق الدعم يكلف الخزانة بفارق سعري إجمالي وقدره 18900 ليرة على مدار العام، فهل يستحق هذا الفرق كل هذا النمط المكرر من التمنين الحكومي لهذا المواطن من مستحقي الدعم؟!

وبالعودة لحديث الوزير، فإن عدم النية في رفع سعر أية مادة مدعومة لا تدعمه

المساعي الحكومية ومسيرتها المضطربة بقضم الدعم حتى الآن، وخاصة أن الوزير استخدم مفردة «ولا زالت» بسياق حديثه عن الحكومة والسعر المدعوم، وكأنه تعبير عن التملل الحكومي من كل الدعم!

فهل يمكن اعتبار حديث الوزير أعلاه تمهيداً بهذا الاتجاه، رغم نفيه له؟!

فبحسب المواطنين المكتوبين بالممارسات الحكومية، فلا ثقة بنواياها، فجميع المؤشرات بالنسبة إليهم تؤكد ذلك!

الوزارة الغائبة طوعاً

أما الشق الثاني الذي يجب التوقف عنده: فهو يتعلق بسعر مادة السكر في السوق، والذي وصل إلى 7000 ليرة، بالمقارنة مع السعر الذي أعلن عنه الوزير أعلاه، والبالغ 4150 ليرة.

فالفارق يتجاوز 2800 ليرة، وهو كبير جداً بين السعريين، وهو يفوق كل هوامش الربح مجتمعة لكافة حلقات التجارة، من المستورد وصولاً إلى المستهلك عبر بائع المفرق!

مع العلم، أن سعر التكلفة على الحكومة بحسب الوزير يتضمن هامش ربح المستورد، باعتبار أن المادة يتم استيرادها لمصلحة السورية للتجارة عبر تجار القطاع الخاص، بذريعة العقوبات والحصار، مع ما يعنيه ذلك من إضافات سعرية وهوامش ربح إضافية بهذه الذريعة!

فعلى الرغم من أن النشرة السعرية التي كانت تصدرها الوزارة لا يتم التقيد بها من قبل أي من حلقات التجارة في السوق، لكنها مع ذلك كانت مؤشراً للمواطنين لمعرفة حجم الاستغلال الذي يتعرضون له، أما مع غياب

هذه النشرات طوعاً، وترك الأمر على غاربه بعهدته، وفي أيدي المستوردين والتجار، وبظل انعدام الرقابة على الأسواق، فإن عوامل الاستغلال ستزيد، ولعل مثال سعر السكر أعلاه مؤشر على ذلك!

فأين الوزارة والوزير والرقابة التموينية على الأسواق من هذا الفارق السعري الكبير الذي يتجاوز نسبة 40%؟

وأين الحديث عن فاتورة المستورد وتاجر الجملة التي يجب أن يدون فيها السعر للمستهلك، بعد إضافة هوامش الربح المقنونة افتراضاً، والتي بمجموعها لا تصل إلى نسبة 15% على أعلى تقدير؟!

المواد المدعومة

وتطبيق «وين» أن تأتي متأخراً!

بالحديث عن المواد المدعومة، فقد نقل عن وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبر بعض وسائل الإعلام، أنه أيد مقترحاً من شأنه تخفيف الضغط على تطبيق «وين» عند التسجيل على المواد المدعومة، ووعده بدراسته وتهيئته لتطبيقه في الدورات التموينية المقبلة.

ومضمون المقترح، أن يتم التعامل مع التطبيق بطريقة معاكسة، حيث تقوم الوزارة باعتماد البيانات الأخيرة لكل بطاقة ذكية

بالكميات المخصصة لها مع الصالة المختارة من قبل المواطن للحصول على مخصصاته منها. إذ أنه من غير المعقول أن نجد مواطناً مثلاً له مخصصات 10 كيلو سكر، ويسجل على 8 كيلو، إذا البيانات والكميات نفسها في كل دورة تموينية، وبهذه الحالة يدخل إلى التطبيق فقط من يريد أن يعدل بعض البيانات، وبهذه الطريقة بدلاً من أن يدخل إلى التطبيق 4 مليون مواطن في وقت واحد، سينخفض العدد بنسبة قد تتجاوز الـ 90 %، فيخف الضغط على التطبيق، ويرتاح المواطن من عناء التسجيل عند كل دورة تموينية، ويحافظ التطبيق هنا على أقدمية التسجيل للمواطنين تلقائياً.

مضمون المقترح أعلاه لا جديد فيه إطلاقاً، فهو مطبق سلفاً على مادة الغاز المنزلي الموزعة من قبل شركة محروقات، وسبق أن تمت المطالبة به من قبل المواطنين المتعبين مع تطبيق «وين» بما يخص التسجيل على المواد المدعومة، وبالتالي، لا تقنية خارقة وحديثة تتطلب الدراسة المستفيضة من أجله، وصولاً لتنفيذه، فالوزارة بهذا الشأن لن تعيد اختراع العجلة!

بمطلق الأحوال، من الجيد أن الوزير وافق أخيراً على هذا المقترح، فإن تأتي متأخراً خير من ألا تأتي أبداً!

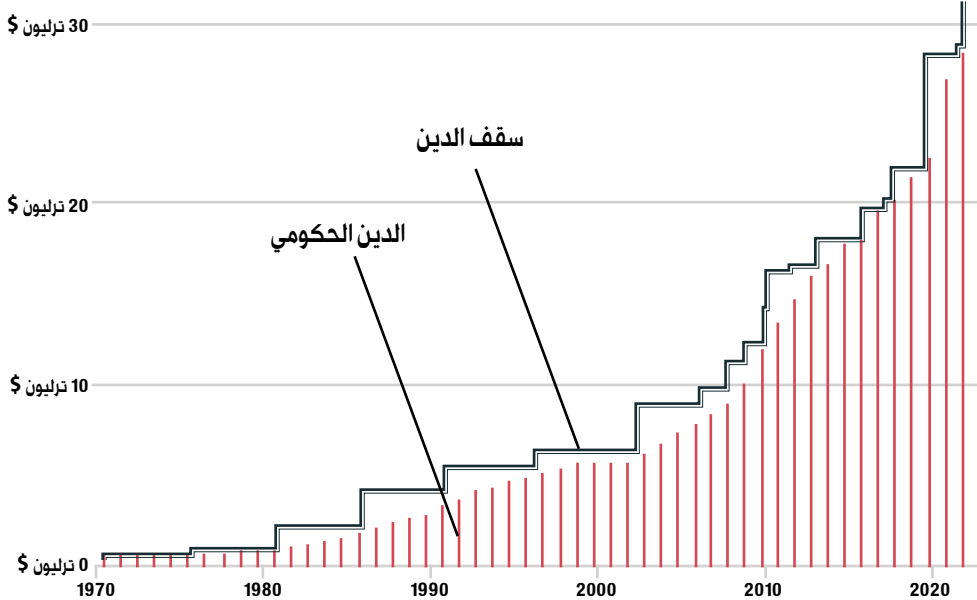


ما الذي يعنيه وصول الولايات



الدين الحكومي الأمريكي مقابل السقف القانوني للدين

(تريليون دولار)



أو الأجانب أو البنوك عن طريق إصدار سندات حكومية، ويمكن للدول أن تقترض أيضاً من البنك المركزي الخاص بها.

في وضع الولايات المتحدة، يلعب بنك الاحتياطي الفيدرالي دور البنك المركزي، وهو الذي لديه احتكار حق طباعة الدولارات. فعلى سبيل المثال، تأتي الحكومة الأمريكية - ممثلة بوزارة الخزانة - إلى بنك الاحتياطي الفيدرالي، وتقول إنها تحتاج إلى 500 مليار دولار لهذا الغرض أو ذاك. بدوره، يقوم بنك الاحتياطي الفيدرالي بطباعة الدولارات للولايات المتحدة بنسبة مئوية معينة تساوي سعر الفائدة الرئيسي. «أي إذا كان معدل الفائدة الرئيسي هو 4,5% مثلاً، فسيتعين على الحكومة إعادة ليس 500 مليار دولار، بل 522,5 مليار دولار».

الأولى من حيث الرقم المطلق للدين. وتدين الولايات المتحدة بنحو 27% من إجمالي ديونها لمؤسساتها الحكومية، و33% للمواطنين والشركات الأمريكية، أما النسبة الأكبر فهي للدائنين الأجانب، بحوالي 40%. وأكبر دائني الولايات المتحدة هم اليابان «حوالي 1,2 تريليون دولار» والصين «حوالي تريليون دولار»، تليها المملكة المتحدة والبرازيل وأيرلندا. حيث أقرضت هذه الدول الخمس الولايات المتحدة أكثر من جميع البلدان الأخرى مجتمعة.

من أين تأتي الديون؟ ولماذا وصلت إلى هذا الحد؟

كما قلنا، تحتاج الدول إلى الاقتراض من أجل تنفيذ بعض المشاريع الحكومية «سواء مشاريع اجتماعية أو عسكرية أو غيرها». ويمكن الاقتراض من المواطنين

وصلت الولايات المتحدة الأمريكية منتصف شهر كانون الثاني - مرة أخرى - إلى سقف دينها العام. وبينما تعصف الخلافات في الكونغرس الأمريكي، وينتقلص الإنفاق الحكومي الأمريكي، يتابع العالم باهتمام شديد تفاصيل هذه الخلافات وما تلاها اللاحقة. يجري ذلك في ضوء محاولات محمومة من وسائل الإعلام للتركيز على المسألة بوصفها مجرد «نزاع داخلي» بين الجمهوريين والديمقراطيين، لا بوصفها تهديداً وجودياً للولايات المتحدة يتجاوز حدود الصراع السياسي الداخلي.

قاسيون

«أي مجموع قيم جميع السلع والخدمات المنتجة في الولايات المتحدة». وهذا يمثل فقط المبلغ الذي تدين به حكومة الولايات المتحدة رسمياً، دون الأخذ في الاعتبار الاقتراض الذي قامت به الشركات والمواطنين بين بعضهم البعض.

قفزات استثنائية خلال سنوات قليلة

منذ عام 2008، بدأت الزيادة الحادة تحدث في الديون الأمريكية: فخلال 15 عاماً فقط، تضاعفت نسبة الديون الأمريكية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 60% إلى أكثر من 120%، مما يشير إلى مسألة يغفلها كثيرون، وهي أن التطور السريع للولايات المتحدة خلال هذه الأعوام كان يعود إلى حد كبير إلى الازدياد الكبير في الديون التي تأخذها: تكفي الإشارة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي نما على مدى 15 عاماً بنسبة 71,5%، بينما ارتفع حجم الديون بنسبة 457% «مقابل كل دولار واحد يذهب إلى الناتج المحلي الإجمالي، كان ثمة ما يقارب 6,5 دولار من الديون المستحقة».

رغم أن هنالك بعض الدول التي يعتبر وضعها كارثياً من حيث نسبة الديون إلى الناتج المحلي «مثل فنزويلا 350%، واليابان 266%، واليونان 206%، وإيطاليا 156%»، تبقى الولايات المتحدة الدولة

في البداية، لا بد من الإشارة إلى أن الدين العام هو مفهوم يشير إلى مقدار الأموال التي اقترضتها حكومة دولة ما «سواء من مواطنيها، أو شركاتها، أو الدول الأخرى»، وذلك بهدف تمويل مشاريعها والوفاء بالتزاماتها المالية بما في ذلك رواتب الموظفين الحكوميين والمشاريع الاجتماعية ودفع الفوائد على السندات الحكومية وما إلى ذلك. وحتى لا ينفلت الدين العام من عقله كثيراً، غالباً ما يتم تعيين «سقف» لهذا الدين، وهو المستوى الذي لا يعود من الممكن عنده تحمل ديون إضافية.

وفي حالة الولايات المتحدة، تم رفع سقف الدين أو تدميده أو تعديله 78 مرة منفصلة منذ عام 1960. وحدث ذلك 49 مرة في عهد الرؤساء الجمهوريين و29 مرة في عهد الرؤساء الديمقراطيين. وآخر مرة تم فيها تثبيت سقف جديد للدين العام كانت في شهر كانون الأول عام 2021، وذلك عندما قامت الحكومة الأمريكية بإجراء رفع جديد لسقف الدين إلى 31,4 تريليون دولار.

اليوم، بلغ الدين الوطني الأمريكي 31 تريليون دولار، بسقف دين قدره 31,4 تريليون دولار، وهو ما يزيد بنسبة 20% عن الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي

رغم أن هنالك بعض الدول التي يعتبر وضعها كارثياً من حيث نسبة الديون إلى الناتج المحلي «مثل فنزويلا 350%، واليابان 266%، واليونان 206%، وإيطاليا 156%»، تبقى الولايات المتحدة الدولة

المتحدة لسقف الدين العام؟

78

في حالة الولايات المتحدة، تم رفع سقف الدين الأمريكي أو تمديده أو تعديله 78 مرة منفصلة منذ عام 1960 حتى اليوم.

31 ترليون \$

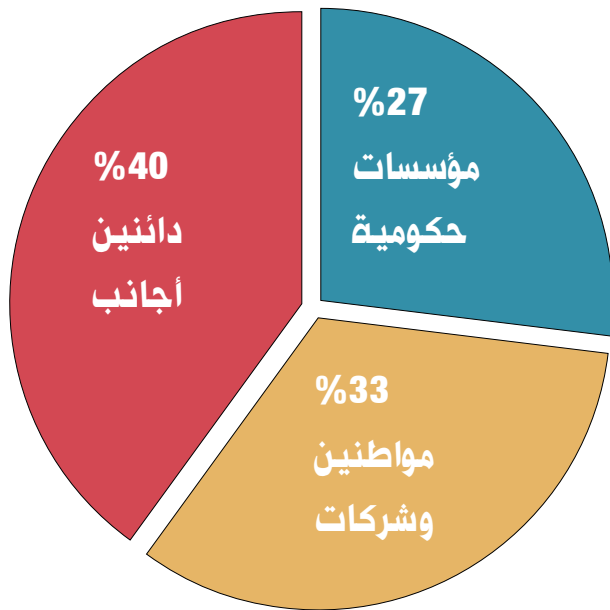
بلغ الدين الوطني الأمريكي 31 ترليون دولار، بسقف دين قدره 31,4 ترليون دولار، وهو ما يزيد بنسبة 20% عن الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي.

2,3%

يتنبأ المحللون أن معدلات الفائدة في الولايات المتحدة ستبلغ ما يقارب 3,2% من الناتج المحلي الإجمالي، أي ضعف ما هو عليه الآن!



توزع مصادر الدين الحكومي الأمريكي



الإجمالي للبلاد بنسبة 1%. وبالنظر إلى المعدل السريع الذي نمت به الديون على مدى السنوات العشر الماضية، فإن هذا الخيار سيؤدي إلى توقف حاد في بعض عمليات الإنفاق، بما في ذلك تلك المتعلقة بالسياسة العسكرية والخارجية. ورغم غلبة الجمهوريين في مجلس النواب، سيتم غالباً رفع سقف الدين مرة أخرى، وعلى الأرجح لن يكون هناك تخلف عن السداد، حيث لا يزال لدى الولايات المتحدة الكثير من الفرص لكسب الأموال. وسوف تستمر الولايات المتحدة على وضعها الحالي الذي لا يبنى إلا بمستوى جديد نوعي من الأزمة الأمريكية، حيث ليس هناك ما يمكن فعله لتغيير الوضع الحالي دون تغيير النظام الاقتصادي والمالي للبلاد بشكل جذري، وهذا بالتوازي مع تغييرات عالمية واسعة النطاق تجري أمامنا اليوم.

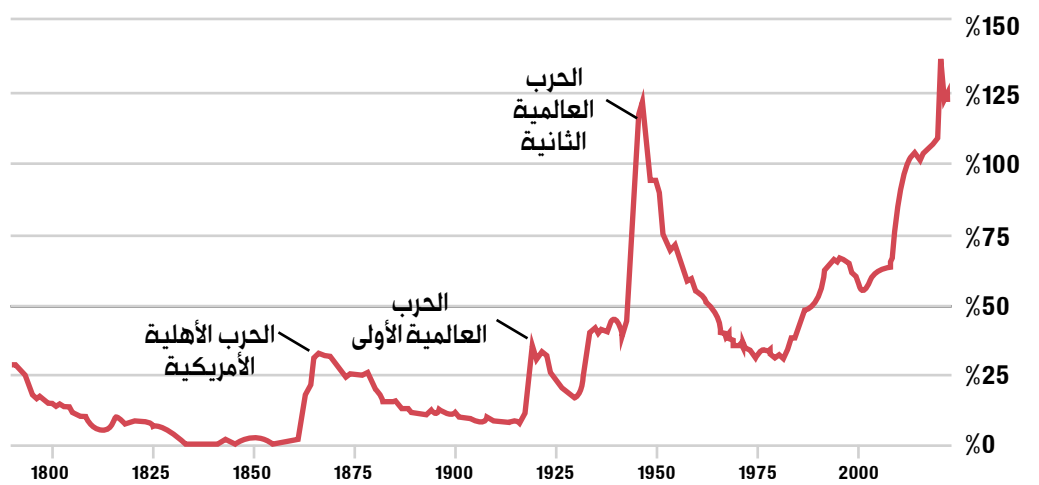
في العادة، يتصدر الديمقراطيون قائمة المطالبين برفع سقف الدين، بينما يرفض الجمهوريون زيادة سقف الدين، ولكن «المفارقة» التي تحدث دائماً هي أن الحزب الجمهوري يرفض الذهاب نحو الخيار الثاني «أي بيع الأصول وتقليص الإنفاق»، مما «يضطره» للذهاب نحو الموافقة على رفع سقف الدين مقابل تقديم الديمقراطيين تنازلات في بعض المطارح.

ماذا سيحدث بعد ذلك؟

يقترح ممثل الحزب الجمهوري من ولاية بنسلفانيا، بريان فيتزباتريك، ربط الدين الأمريكي بالناتج المحلي الإجمالي: أي تحديد السقف بقيمة معينة، على سبيل المثال، أن يكون يمثل 125% من الناتج المحلي الإجمالي. لذلك، فإنه من أجل زيادة سقف الدين العام بنسبة 1%، من الضروري زيادة الناتج المحلي

نسبة الدين الحكومي الأمريكي إلى الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة

من عام 1790 حتى عام 2022



الذي يتعين على الولايات المتحدة إنفاقه سنوياً على خدمة الدين لفترة طويلة، ولكن نظراً لحقيقة أنه لا توجد أموال فإن المدفوعات تأتي من عمليات الاقتراض الجديدة. وفي غضون 10 سنوات، يتنبأ المحللون أن معدلات الفائدة ستبلغ ما يقارب 3,2% من الناتج المحلي الإجمالي، أي ضعف ما هو عليه الآن!

ما هو دور الكونغرس في هذه العملية؟

قبل الصيف المقبل 2023، يجب على الكونغرس الأمريكي أن يقرر ما إذا كان سيرفع سقف الدين مجدداً ويقترض، أو أنه سيفرض التقشف، بما في ذلك التقليل من برامج الاستثمار، والتوقف عن دفع رواتب الموظفين الحكوميين، وبيع أصول الدولة، وما إلى ذلك من أجل البدء في سداد الديون. وتنتهي هذه العملية نظرياً في إعلان التخلف عن سداد الدين.

وثمة طريقتان لسداد الديون: إما كسب المزيد من المال وسداد الديون عبرها، أو تحمل ديون جديدة لتغطية الديون القديمة. وتعمل الولايات المتحدة بالطبع وفقاً للطريقة الثانية. وكما هو الحال، إذا بدأت دولة ما في الحصول على الكثير من الديون لتغطية الديون القديمة، فستتوقف جميع البنوك عن إعطائها أموالاً جديدة وستقول لها: «كفى، سدي ديونك أولاً!» لكن الوضع ليس كذلك بالنسبة للولايات المتحدة، حيث يستمر الاستثمار في السندات الأمريكية، وذلك بسبب السيادة الأمريكية على العالم وتسديد الدولار كعملة عالمية ترتباط بها جميع الدول، وقدرة الولايات المتحدة على القيام بعمليات طباعة مستمرة للدولار ما يسمح لها بسداد ديونها.

الآن، تبلغ مدفوعات الفائدة على الديون 1,6% من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة، أي أن هذا هو المبلغ



ستواصل
الولايات
المتحدة

بوضعها الذي
ينبئ بمستوى
جديد نوعي من
الأزمة، حيث
ليس هناك ما
يمكن فعله

أجوبة عن النمو والاستهلاك والتوظيف في الصين 2023



في مقابلة مع لو فنغ، البروفيسور في معهد التنمية الوطني في جامعة بكين، علق على قضايا شديدة الأهمية بالنسبة للنمو الاقتصادي الكلي للصين في 2023 وارتباطه بمعدل التوظيف وعلى كون تعزيز الاستهلاك المحلي هو الحل لتحقيق نمو مستقر في 2023.

■ لو فنغ ترجمة: أوديت الحسني

يقترح باحثون بأنه على الحكومة الصينية أن تحدد هدف نمو الناتج المحلي الإجمالي في العام المقبل بأكثر من 5% فيمقارنة معدل النمو 6.1% في 2019، ومعدل النمو بإجمالي 3% في العام الماضي، ف 5% رقم وسطي. ما رأيك؟

يشير معدل النمو المحتمل إلى معدل النمو الاقتصادي الذي يمكن تحقيقه بشرط استخدام موارد العامل الأساسي بالكامل، أو معدل النمو المستدام والتوافقي الذي يمكن تحقيقه دون تضخم كبير. لا يوجد خلاف حول تعريف المفهوم، ولكن في قضايا تجريبية، مثل: تحديد معدل النمو المحتمل للاقتصاد في وقت معين، عادة ما تكون نتائج دراسات العلماء غير متسقة، وأحياناً مختلفة تماماً بسبب النماذج المختلفة، أو الافتراضات المتباينة للمعاملات الرئيسية المستخدمة.

من أكثر من 12 دراسة ذات صلة في السنوات الأخيرة، التقدير المنخفض بحدود 5.5%، والتقدير المرتفع 7 إلى 8%. كوجهة نظر شخصية، أعتقد أن النمو المحتمل في الصين يجب أن يكون أعلى من 5% وذلك بسبب الحاجة لدفع الخطوة التالية للانعاش الاقتصادي على مستوى السياسات بشكل أكثر فعالية. بالنظر إلى المعطيات يجب أن يكون الوصول إلى 5% قوياً إلى حد ما. لكن في الوقت ذاته، ونظراً للتقلبات في السياسة الوبائية، أو في التأثير السلبي المحتمل للتغيرات في البيئة الخارجية، هناك الكثير من أوجه عدم اليقين، ومن الواضح أنها غير مناسبة لتعيين هدف نمو مرتفع

للغاية. كما أنه من الخصائص التقليدية للاقتصاد الكلي في الصين أن يتم النظر في جميع جوانب الوضع. «في وقت إعداد هذا المقال كانت معظم المقاطعات الصينية قد حددت هدفاً للنمو بين 5 و 6.5% فيما تمّ اعتباره من قبل وسائل إعلام محلية تفاوياً». كنت قد أشرت من قبل إلى وجود بعض خصائص علاقة «أوكون» في الصين «الارتباط بين وضع التوظيف والتغير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي». إن تمكّن معدل النمو من الانتعاش إلى 5% العام المقبل، فما هو التأثير على سوق العمل ووضع التوظيف؟

التفاعل بين حالة التوظيف والنمو الكلي هو الحس السليم في الاقتصاد، وتجربة يمكن الارتباط بها. توفر البيئة خلال فترة الوباء حالة مراقبة خاصة للتقلبات الكلية التي تؤثر على سوق العمل. من الواضح أن الصعوبات الجديدة التي واجهتها حالة التوظيف في الصين في السنوات الأخيرة ليست نتيجة مشكلة خاصة مفاجئة في سوق العمل نفسه، مثل: التأثير المباشر على سوق العمل، وانتقال الشباب إلى المدينة، أو إعادة هيكلة المؤسسات المملوكة للدولة، ولكن يرجع أساساً إلى تباطؤ الاقتصاد الكلي، والتقلبات الناجمة عن البيئة الوبائية، والتي انتقلت إلى ضغوط التوظيف في سوق العمل.

من القواعد العامة، أن التقلبات الكلية تؤثر على العمالة، وبالنسبة للاقتصادات المتقدمة الناضجة يتم تسليط الضوء عليها من خلال الصلة المهمة بين التقلبات الكلية والبطالة. لا تزال هناك عوامل الفصل، وحتى التمييز بين أسواق العمل المدنية والريفية في الصين في مرحلة محددة من التحول المؤسسي، ونتيجة لذلك لا ترتبط التقلبات الكلية بشكل كبير

بمعدل البطالة، ولكنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنقل الزراعة. يختلف الأمر هنا عن نموذج الكتب المدرسية ويأخذ خصائصه من الظروف الصينية.

تغيرت علاقة «أوكون» الصينية على مراحل طوال العقد الماضي، واستجابت معدلات البطالة في المسح المدني ومؤشرات سوق العمل المدنية الأخرى لتقلبات الاقتصاد الكلي من جوانب مختلفة. بناءً على ملاحظة الوضع ذي الصلة في السنوات الأخيرة، من المعقول الاعتقاد أنه إذا كان معدل النمو الاقتصادي يمكن أن ينتعش إلى 5% هذا العام، فيجب تحديده والرد عليه في سلسلة مؤشرات نقل العمال المهاجرين، المسح المدني، معدل البطالة والعمالة المدنية الجديدة، والزيادة الصافية في العمالة المدنية، مما يبرز تحسين العملية الاقتصادية ومعيشة الناس.

إلى أي مدى يمكن للسوق أن يتعافى في القطاعات التي تأثرت أكثر بالوباء في الماضي، مثل: المطاعم والسياحة، والتي في محنة، مثل: التعليم والتدريب... الخ، وأن يصل إلى المستوى الذي كان عليه قبل الوباء؟

بافتراض أن نمو الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن ينتعش إلى 5% أو أقل، مدعوماً بالوقاية من الأوبئة ومكافحتها وتعديلات السياسة الأخرى، من المتوقع أن يتم استئناف العديد من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بمعدل النمو الاقتصادي المنخفض، وخاصة طلب المستهلك، واستعادتها بدرجات متفاوتة، مثل: الذهاب إلى المطاعم لتناول الطعام، والسفر لقضاء الإجازة، والقيام بأنشطة ثقافية ورياضية وترفيهية... الخ.

بالطبع، لن يستجيب تعافي المستهلك للوقاية من الوباء ومكافحته والجوانب الأخرى لتعديل السياسة بطريقة فورية، كما أن حالات تحول نموذج الوقاية من الوباء وعلاقة التشغيل الاقتصادي، وتعديل السياسة للعدد الأولي من زيادة العدوى بشكل ملحوظ، وقلق المستهلكين من خطر العدوى... لا يزال يقلل من خطر الخروج وكبح الاستهلاك، والحاجة إلى المرور بفترة تصحيح الأخطاء بعد فترة التكيف، لتصبح الحال مواتية لإعادة

إطلاق الاستهلاك. كيفية التعامل مع الوباء في الربع الأول من 2023 قد تؤدي لحالات شاذة ومطبات محلية، وهي اختبار شديد بالنسبة لنا.

من سمات النمو في 2022 أن مساهمة الاستثمار في الأصول والتصدير مرتفعة نسبياً، بينما الاستهلاك ضعيف نسبياً. ولكن في نهاية العام كانت البيانات تشير إلى ضعف في الصادرات، فهل سيكون هناك ضعف في كلا الصادرات والاستهلاك في 2023؟

النمو الأسرع في الاستثمار والصادرات وضعف الاستهلاك هي سمات مستقرة نسبياً للنمو الكلي للصين، في بيئة الوباء في السنوات الثلاث الماضية. في مجال الاستثمار وعلى الرغم من تقلص الاستثمار العقاري، فالصناعة والصادرات تنمو بشكل سريع، وتجذب الاستثمار الصناعي، إلى جانب أن الاستثمار في البنية التحتية من خلال سياسة تعزيز الأداء ليس سيئاً، ولهذا فالأداء الاستثماري العام أفضل. المشكلة الأكثر بروزاً، أن اتجاه سلالات فيروس كورونا والتنفيذ الصارم للوقاية أثر على نشاط المستهلك، ليصبح عبئاً لا يطلق على نمو الاقتصاد الكلي.

بلغ متوسط مساهمة الطلب الأجنبي في النمو في الصين في السنوات الثلاث الأخيرة - حيث فترة الوباء - ما بين 25 إلى 30%، وهو أمر لا مثيل له في التاريخ. ولكن مع استجابة الولايات المتحدة والغرب للتضخم بتنفيذ تباطؤ اقتصادي مدفوع بالتقشف وتباطؤ النمو العالمي، دخلت صادرات الصين في الربع الأخير من 2022 نطاق النمو السلبي على أساس سنوي، وهذا الاتجاه قد يتعزز أكثر في 2023، كما أن النمو المدفوع بالفائض في السنوات الأخيرة غير مستدام.

الاعتماد المفرط على الطلب الأجنبي يمثل بحد ذاته إشكالية بدأ الحديث عنها قبل أكثر من عقد من الزمن، وإعادة إطلاق الاستهلاك من خلال تعديل الوقاية من الأوبئة وغيرها من السياسات، هو في واقع الحال خيار لا مفر منه لتحقيق الاستقرار في صورة الاقتصاد الكلي الأوسع.

الاعتماد المفرط
على الطلب الأجنبي
يمثل بحد ذاته
إشكالية بدأ الحديث
عنها قبل أكثر من
عقد من الزمن

السمن الحيواني للأثرياء وللتصدير فقط!

صدر - عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية - قرار يقضي بإعادة السماح لمنتجي السمنة الحيوانية بتصدير منتجاتهم، وذلك استناداً لتوصية اللجنة الاقتصادية، المتضمنة تأييد طلب وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بهذا الشأن.

■ سوسن عجيب

مضمون القرار أعلاه أتى في معرض تصريح عضو الجمعية الحرفية للألبان والأجبان أحمد السواس لصحيفة الوطن بتاريخ 2023/1/25، فيما لم يرد هذا القرار لا على موقع الحكومة الرسمي، ولا على موقع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وكأنه حرز ثمين ليس للتداول!

توضيحات صادمة!

بحسب عضو الجمعية الحرفية للألبان والأجبان، فإن القرار «ينعكس على السوق الداخلية وتسويق منتجات السمنة الحيوانية، وخاصة مع تدني القوة الشرائية الداخلية بشكل كبير، وتغير عادات الشراء، حيث إن أغلب المواطنين خفّضوا كميات الشراء لتصل إلى 300 غرام، وأحياناً أقل، إضافة إلى أن 80% من المواطنين اتجهوا إلى شراء السمن النباتي بدلاً من الحيواني، لذا فإن نسبة الكساد بالسمن الحيواني وصلت أثناء فترة منع التصدير إلى 35%، مما أدى إلى خسارة الكثير من المربين».

فالفقر وانخفاض معدلات الاستهلاك لدى الغالبية من السوريين، باتا شماعاً لتصدير كل ما يمكن تصديره من منتجات محلية، بغض النظر عن الحاجة الفعلية للسوق المحلية منها! فالحديث أعلاه، يعني أن إعادة السماح بتصدير السمن الحيواني لم تكن بسبب كون كمياتها تعتبر فائضاً عن حاجة السوق المحلي، كما درجت عليه العادة في تبرير تصدير المنتجات المحلية رسمياً، بل بسبب انخفاض معدلات الاستهلاك المقترنة بتدني القدرة الشرائية للمواطنين هذه المرة، مما أدى إلى

«كساد المادة»!

ومن المؤكد ألا علاقة هنا للمربين بهذا الشأن كي يكونوا ذريعة مضافة لتبرير القرار، فخسارة هؤلاء ليست ناجمة عن انخفاض معدلات الاستهلاك فقط، بل بجملة تكاليف الإنتاج المرتفعة عليهم، والتي يتحكم بها بعض التجار، وخاصة أسعار الأعلاف التي تم قضم دعمها تبعاً بشكل رسمي! وقد أوضح عضو الجمعية ذلك بالقول: «ارتفع سعر كيلو الحليب خلال الأسبوع الحالي نتيجة ارتفاع أسعار الأعلاف والأدوية البيطرية، حيث إن المربي لم تعد لديه القدرة على تربية الأبقار، في حال لم تكن الأسعار مناسبة لتكاليف إنتاج الحليب». فمقص الأسعار يدفع ضريبة المربي لمصلحة

التجار، سواء على مستوى مستلزماته، أو على مستوى تسويق منتجاته، وأخيراً السماح بالتصدير الآن، فالمربي ليس هو المصدر الذي صدر القرار من أجله ولمصلحته بكل تأكيد!

رفع سعر إضافي محلياً

عضو الجمعية الحرفية، أكد أن انعكاسات القرار ستكون على شكل رفع سعري إضافي على المادة محلياً، حيث قال: «هذا القرار سيؤدي من ناحية أخرى إلى ارتفاع أسعار السمن الحيواني خلال الفترة المقبلة، بالتزامن مع الارتفاع الحاصل بالأصل».

فإذا كان سعر كيلو السمن الحيواني الآن يتراوح بين 60-100 ألف ليرة، حسب النوع والمواصفة والجودة، فإن ذلك يعني

أن هذا السعر، وبعد البدء بعمليات التصدير، قد يتضاعف، ما يعني، أن الحديث عن 300 غرام كمعدل استهلاك، بحسب تقديرات عضو الجمعية الحرفية للألبان والأجبان، سينخفض ربما إلى درجة انعدام استهلاك هذه المادة بشكل كلي ونهائي من قبل الغالبية الفقيرة، كحال الكثير من المنتجات المحلية التي خفضوا معدلات استهلاكهم منها!

خلاصة القول: إن السمن الحيواني كمنتج محلي أصبح استهلاكه حكراً على المقتدرين من الأثرياء محلياً فقط لا غير، وللمصدرين كي يستفيدوا من أرباحه التسويقية في الأسواق المستهدفة، وما على الفقيرين إلا الترحم على منتجاتهم المحلية، التي حرموا منها قهراً بسبب سياسات الإفكار الحكومية!

تخفيضات ضريبية جديدة لمصلحة أصحاب الأرباح!

نشرت صحيفة تشرين بتاريخ 2023/1/24 التعديلات المزمعة على مواد القانون الخاص بالضريبة على الدخل، والذي وافقت عليها الحكومة وأحالته إلى مجلس الشعب، بحسب الصحيفة.

■ مراسل قاسيون

التعديلات على القانون أعلاه، تعني أن مسودة مشروع قانون الضريبة الموحدة على الدخل، ومسودة مشروع قانون الضريبة على الأرباح، الذي جرى الحديث عنها رسمياً مراراً وتكراراً خلال السنوات الماضية، من ضمن الحديث عن الإصلاح الضريبي، قد أصبحتا في غياهب النسيان على ما يبدو!

بعض التفاصيل

من ضمن التعديلات المقترحة ورد التالي: في المادة الثانية: يُعدل البند 7 من الفقرة /ب/ من القانون رقم 24 للعام 2003 وتعديلاته، لتعدل النفقات المتوقعة بالمسؤولية الاجتماعية والتبرعات المدفوعة من قبل المكلفين، وبنسبة لا تتجاوز 3% من الأرباح الصافية بموجب إيصالات رسمية لجهات عامة أو خاصة، تقدم خدمة عامة شريطة أن تكون الجهات المتبرع لها تمسك قيوداً أو دفاتر نظامية مقبولة من قبل الدوائر المالية. في المادة الرابعة: تعدل المادة 16 من

القانون بحيث تطرح الضريبة على الأرباح الصافية بحسب المعدلات الآتية بما في ذلك إضافات الدفاع الوطني ورسوم المدارس، وحصة البلدية والمساهمة في دعم التنمية المستدامة عدا إضافة الإدارة المحلية والمساهمة الوطنية بإعادة الإعمار: أولاً- شركات الأشخاص والاعتباري غير المشمول والشخص الطبيعي. 10% عن جزء الربح الصافي الواقع بين الحد الأدنى المعفى وحتى 4 ملايين ل. س. 15% عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز 4 ملايين ل. س وحتى 10 ملايين ل.س. 18% عن جزء الربح الصافي السنوي الواقع بين 10 ملايين و25 مليون. 21% عن جزء الربح الصافي السنوي بين 25 مليون و50 مليون. 23% عن جزء الربح الصافي السنوي الذي يتجاوز 50 مليون. 35% على شركات النفط والغاز. وفي المادة 8 تعدل المادة 20 من القانون لتصبح: ينزل من الربح السنوي الصافي مبلغ مليون ليرة سورية كحد أدنى معفى من الضريبة إذا كان المكلف شخصاً طبيعياً ويجزأ هذا الحد بنسبة مدة التكليف التي

تقل عن سنة.. ويستفيد من تنزيل الحد الأدنى المعفى من الضريبة كل شريك في شركة التضامن، وكل شريك مسؤول دون حد في شركة التوصية. لا يستفيد الشريك الواحد من هذا التنزيل إلا مرة واحدة إذا كان شريكاً في أكثر من شركة. كما وردت الكثير من التفصيلات الأخرى بما يخص التعديلات المزمعة على مواد القانون. لكن من الملاحظ مبدئياً، أن التعديلات أعلاه تتضمن تخفيضات ضريبية إضافية لمصلحة أصحاب الأرباح!

الأجور في القطاع العام

جاء في المادة 19/ من مشروع القانون، تعدل المادة 69/ لتصبح على الشكل التالي: ينزل من الدخل الصافي الشهري حد أدنى معفى من الضريبة يعادل الحد الأدنى العام للأجور المحدد للعاملين بالقطاع العام.

مع الإشارة إلى أن ما ورد بشأن الضريبة على الأجر في القطاع العام تراوحت بين 5% عن جزء الدخل الصافي الشهري الواقع بين الحد الأدنى المعفى، و170 ألف ليرة سورية، وصولاً إلى 15% عن جزء الدخل

الصافي الشهري الذي يتجاوز 850 ألف ليرة سورية. التعديلات أعلاه فيها تخفيض على ضريبة الأجور للعاملين في الدولة، مع سقف جديد للدخل الصافي الشهري وصل إلى 850 ألف ليرة، غير مدرج في سلم الرواتب والأجور المعمول بها حالياً! فهل يعني ذلك أن هناك زيادة مرتقبة على الأجور؟ بمطلق الأحوال ستكون لنا وقفة تفصيلية لاحقة عند إقرار مشروع مسودة التعديل من قبل مجلس الشعب.



مطالب بتخليص نظام الدكتوراه من قيود القرن التاسع عشر



تناولت افتتاحية حديثة لمجلة «الطبيعة» انتقاداً للطريقة السائدة أكاديمياً في إعداد الدارسين لنيل شهادة الدكتوراه، معتبراً بأنه «من أجل أن يحقق الباحثون تطّاعات المجتمع، يجب على طريقة تدريبهم وتأهيلهم والإشراف عليهم أن تهجر طرائق القرن التاسع عشر».

■ تعريب وإعداد: د. أسامة دليقان

كتبت هيئة تحرير افتتاحية مجلة «الطبيعة» Nature في عددها المؤرخ في 19 كانون الثاني 2023، أن الطرائق المتبعة منذ عقود للتأهيل والتدريب بغرض نيل شهادة الدكتوراه، لم تعد ملائمة لهذا الغرض، وأنها بحاجة إلى إصلاح الآن، وحتى إلى «ثورة»، وذلك بغض النظر عن الحقل أو الاختصاص الذي يجري فيه التأهيل لهذه الدرجة الأكاديمية.

وكتبت «الطبيعة» في افتتاحيتها المذكورة، بأنها لاحظت هي وغيرها من الناشرين العلميين، بأن التأهيل لنيل شهادة الدكتوراه يعاني من مشكلات منذ زمن. ويحسب لمحربي الافتتاحية تعاطفهم مع قضية الطلاب ذوي الدخل المحدود والفقراء، حيث تطرّقوا إلى المشكلات الاقتصادية والتضخم، المتزايد خصوصاً في السنوات الأخيرة، والذي يؤدي إلى تقويض قيمة المنح الدراسية للطلاب أو معاشاتهم، والتي كانت ضئيلة أصلاً حتى قبل تفاقم التضخم.

ويشكو كثير من الباحثين، وخاصة الذين ما زالوا في بداية حياتهم المهنية، من نقص مزمّن بالدعم، وكذلك من مستوى سيئ الجودة في الإشراف على أبحاثهم، حيث نادراً ما يكون الباحثون المشرفون عليهم مؤهلين ومدرّبين أصلاً على الاضطلاع بمهمة الإشراف.

إضافة إلى ذلك، تعاني بعض الجامعات والمعاهد والمؤسسات الأكاديمية، في بعض الأماكن في العالم، من مشكلة العنصرية والتمييز على نحو

منهجي في ثقافتها الأكاديمية.

ومن جوانب القصور أيضاً، أن المرشحين لنيل شهادة الدكتوراه لا يتم إعدادهم بشكل كاف من أجل العمل «العابر للاختصاصات» أي مختلفة، أو العمل ضمن فرق كبيرة، مع أن هذا النوع من العمل البحثي هو من مميزات العلوم «القاطعة للثخوم»، أي التي تتصدى لتقديم أحدث الإنجازات. وينطبق هذا خصوصاً على المهن خارج إطار البحث الأكاديمي، والتي تتوجّه إليها عادة الأغلبية العظمى من مرشحي الدكتوراه.

لكن الأمر ليس بهذا السوء، بحسب تعبير افتتاحية المجلة، والتي رأت بأن الجامعات في عدد صغير من البلدان ذات الدخل المرتفع قد قامت بإصلاح نظام تقييم الدكتوراه، أو أنها في طور القيام بإصلاحه.

لكن في معظم الأماكن، ولا سيما في البلدان منخفضة أو متوسطة الدخل، لا يزال عمل الدارس المرشح لنيل الدكتوراه يخضع لتقييم يعتمد على نموذج «الاطروحة ذات الكاتب الواحد».

ويتم «الدفاع» عن الأطروحة «شفهياً» أمام لجنة تحكيم، بطريقة ما زالت تسمى حتى الآن viva voce التي تعني باللاتينية حرفياً «مع الصوت الحي»، وتعود أصولها إلى القرن التاسع عشر.

وفي العديد من البلدان يُشترط أن يقوم المرشح بالنشر في مجلة علمية محكمة، قبل أن يحصل على شهادة الدكتوراه، وهو أمر

يقول النقاد بأنه يمكن أن يغذي ثقافتاً وتزاحماً «افتراضياً» على النشر.

لقد أخذت محدوديات وضيق هذا النظام تزداد وضوحاً أكثر فأكثر، وذلك بسبب الارتفاع الحاد في عدد الأشخاص الذين يتدربون من أجل الحصول على شهادة دكتوراه.

وبحسب كتاب ظهر عام 2022 بعنوان «نحو نظام قيمة صميمي عالمي في تعليم الدكتوراه» Towards a Global Core Value System in Doctoral Education – والمتاح بتنسيق pdf مفتوح المصدر – فإن عدد شهادات الدكتوراه التي تم منحها في الصين، قد ازداد بأكثر من مرتين، من 23400 عام 2004 إلى 55011 عام 2016، ووصل إلى حوالي 60 ألفاً عام 2019. وفي الهند زاد عدد إجازات الدكتوراه الممنوحة، من 17850 إجازة عام 2004 إلى 25095 عام 2016. وفي الولايات المتحدة الأمريكية زادت إجازات الدكتوراه من 48500 إلى 69525 خلال الفترة نفسها.

ضرورة تحديث نظام الدكتوراه

في أغلب الحالات، لا يزال التأهيل لنيل درجة الدكتوراه، على الأقل من الناحية المفاهيمية، منظمًا على الطريقة نفسها التي كان عليها عقب نشوئه وتطويره في ألمانيا منتصف القرن التاسع عشر، ومن ثم تصديره منها إلى بقية العالم بعد ذلك. ففي ذلك الزمان كان الباحثون الشباب مرتبطين بالبروفسور كفرد، على طريقة ارتباط صبيان الحرفة «الصُّناع» بمعلمهم، بهدف الحفاظ على المعرفة ونقلها، مع مراعاة تقاليد محددة من الانضباط والالتزام الفردي.

ولكن لا يمكن الاستمرار على هذه الحال إذا ما كان المطلوب من الجيل القادم من الباحثين أن يلبوا حاجات المجتمع. إذ إن هناك حاجة إلى ثورة في تنظيم وتمويل التأهيل والتدريب لنيل شهادة الدكتوراه.

والتغيير المطلوب يجب أن يشكل ثورة على مستوى مشابه في جذريته للانقلاب الذي حدث في نظام التربية والتعليم المدرسي الجامعي، عندما كف عن أن يكون حكراً

على عدد صغير نسبياً من الناس الأثرياء، أو المتدربين من أجل مهن تتعلق بالتعليم السياسي أو الديني.

فعندما توسع التعليم ليكون مفتوحاً للجميع «نظرياً على الأقل»، لم يعد أمراً عملياً بعد ذلك أن تجري العملية التعليمية في إطار مجموعات صغيرة يتولى القيام بها تقريباً معلم واحد فقط، والذي يكون غالباً قليل المؤهلات، أو عديمها، للاضطلاع بمهمة كهذه.

وعوضاً عن ذلك أخذت البلدان تدخل المختصين بمادة معينة كمعلمين؛ وتم تقليص عدد طلاب الصف الدراسي، وتجريب تقنيات تعليم جديدة، والتعاون في قياس وضمان الجودة، وإجراء أبحاث تربوية وتعليمية تهدف إلى فهم كيف يختلف التحصيل العلمي للطلاب في الظروف المختلفة، واتباع الطرائق المختلفة.

إن المحررين والمشاركين في تأليف كتاب «نحو نظام قيمة صميمي عالمي في تعليم الدكتوراه»، وجميعهم خبراء في البحث بمجال التعليم العالي وسياساته وممارسته، قد زودوا الكتاب بلمحات عن وضع هذا التعليم كما يجري في بلدان مختلفة، بما في ذلك الأمثلة المهمة لتحديث نظام التأهيل لنيل الدكتوراه.

بعض المرشحين «النيل الدكتوراه» يتم تعليمهم وإرشادهم على شكل مجموعات يكون لها أكثر من مشرف واحد، بحيث يكون الطلاب أقل عزلة وفي وضع أكثر حماية لهم في حال ساءت العلاقة مع أحد المشرفين.

لن تكون عملية إصلاح نظام التدريب والتأهيل لنيل شهادة الدكتوراه عملية سهلة. إنها أشبه بتحويل مسار باخرة، ستكون بطيئة، وتحتاج إلى التخطيط والموارد. ولكن يجب أن تكون النتيجة النهائية تحويلاً على نطاق ضخم، على غرار ما حدث بعد إصلاح التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي. وإذا كان القادة السياسيون يريدون حقاً علماء يعملون بجد من أجل المجتمع، فإن عليهم بدورهم أن يعملوا ويتعاونوا مع الباحثين الذين يسعون لضمان أن يتمكن نظام التدريب والتأهيل لنيل الدكتوراه من الخروج من القرن التاسع عشر والانضمام إلى القرن الواحد والعشرين.

من الضفة إلى القدس... عدو واهن وقبضة مرخية

لو حاولنا تصوّر أسوأ لحظة تاريخية مر بها الكيان الصهيوني منذ تأسيسه، فلن تكون أشد قنامةً من اللحظة الراهنة، فبعد تفاقم الأزمة الداخلية وخروج أكثر من 100 ألف متظاهر إلى الشوارع، اتجه الكيان نحو موجة جديدة من التصعيد ضد الفلسطينيين، لكن رد المقاومة الشعبية البطولي الشرس لم يكن بالحسبان، ولا يمكن حتى اللحظة التنبؤ بذروة ما يجري.

■ علاء ابو فراج

بعد أيام من اقتحام استفزازي جديد نفذ ضباط صهيانية للمسجد الأقصى في القدس المحتلة، استيقظ مخيم جنين في الضفة الغربية على عملية لجيش الاحتلال في محاولة لضرب بؤر المقاومة الناشطة بشكل واضح في المخيم، والتي نفذت مجموعة من العمليات البطولية مؤخرًا أرهقت الكيان ومستوطنيه.

الاقتحام الأعنف منذ 20 عاماً

العملية التي أطلقها جيش الاحتلال صباح الخميس 26 كانون الثاني من الشهر الجاري كانت الأعنف منذ عملية «الدرع الواقي» في عامص 2001 والتي راح ضحيتها 52 فلسطينياً. فالكيان - مدفوعاً بأزمته العميقة - بات محكوماً بالتصعيد، وكما جرت العادة، يدفع الفلسطينيون ثمن قرارات الكيان من دمائهم، فالعملية الأخيرة ألحقت أضراراً كبيرة في البنية التحتية، ودمرت عدداً كبيراً من المنازل والأماك الخاصة، استمرت فيها المعارك 4 ساعات، استخدم خلالها الرصاص الحي والقذائف وطائرات مسيرة، ومركبات مصفحة. كما أن جنود الاحتلال استهدفوا الطواقم الطبية وسيارات الإسعاف، وذلك حسب تصريحات وزيرة الصحة الفلسطينية، مي كيلة، التي أعلنت أيضاً عن اقتحام قوات الاحتلال لمستشفى جنين الحكومي، حيث أطلقوا قنابل الغاز المسيل للدموع بشكل متعمد باتجاه قسم الأطفال، ما أدى إلى حالات اختناق. خلف الهجوم على المخيم 9 شهداء، وأكثر من 20 جريحاً، بينهم حالات خطيرة، ما رفع عدد الشهداء الذين قُضوا في محافظة جنين إلى 59 خلال العام المنصرم.

رد شعبي كاسح

بعد الإعلان عن الحداد والإضراب العام في المخيم، تحولت مجالس العزاء في بيوت الشهداء التسعة إلى مجالس لاستقبال التبريكات، التي ترافقت مع احتفالات في المخيم وإطلاق الألعاب النارية، التي انطلقت في سماء المخيم، وذلك بعد وصول الأنباء عن عملية القدس التي نفذها الفلسطيني خيري علقم البالغ من العمر 21 عاماً. علقم الذي استشهد إثر عملية هذه، ينتهي لعرب 48 وهو من سكان القدس، واختار مكان تنفيذ العملية في مستوطنة «النبي يعقوب» التي أنشأها الكيان على أراضٍ محتلة بعد عدوان 1967 قرب بلدة بيت حنينا. العملية باعتراف وسائل الإعلام العبرية كانت ردّاً على أحداث جنين التي سبقتها، ووصفت وسائل الإعلام العملية بأنها الأكبر داخل مدينة القدس منذ عام 2008،

إذ وصل منفذ العملية في سيارة وأطلق النار بالقرب من كنيس يهودي. مستخدماً مسدس نصف ألي، ونجح علقم بإدانة الاشتباك لأكثر من 20 دقيقة ووجه رصاصاته بدقة، إذ أكثر من ثلث الرصاصات التي أطلقها أصابت أهدافها، ما أدى إلى مقتل 7 مستوطنين وجرح 6 آخرين، بينهم حالات خطيرة ميؤوس منها. المسألة الثانية التي سببت إحراجاً شديداً لأجهزة الأمن الصهيونية، هي أن الفدائي الفلسطيني يحمل بطاقة زرقاء، ولا يوجد أي ملف أمني له، فالشباب ظهر مقاتلاً متمرساً منضبطاً مدرباً، ونجح بالانتقال من مكان إلى آخر، قبل أن يشتبك مع حاجز لقوات الاحتلال قبل استشهاده. ونقلت وسائل الإعلام العبرية عن شاهدة عيان صادفت خيري علقم أثناء تنفيذ العملية، الذي أخبرها أنه لا يقتل النساء، وابتعد عنها دون إطلاق الرصاص.

عمليات متتالية

العملية شكّلت صدمة في «المجتمع الإسرائيلي» ما دفع وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، لزيارة مكان العملية، إلا أن الهجوم الشرس الذي تعرض له من المستوطنين الغاضبين دفع إلى إجلاء الوزير تحت حماية مشددة. وتفاقمّت المشكلة بعد أن تلتها عمليات أخرى. ففي حي سلوان قام محمد عليوت (13 عاماً) -من سكان البلدة القديمة من القدس- بإطلاق النار باستخدام مسدس «إسرائيلي» الصنع، باتجاه خمسة مستوطنين، بعد أن اختبأ خلف سيارة قبل بدء العملية، وأصاب عليوت اثنين، بينهم ضابط مقاتل بلواء المظليين في جيش الاحتلال، قبل أن يستشهد برصاص مستوطن كان متواجداً في موقع العملية. لم يمض وقت طويل قبل أنباء عن عملية أخرى في مطعم في مدينة أريحا بالضفة الغربية. لم يعلن عن إصابات، وأوردت وسائل الإعلام

عن أن الشاب الفلسطيني واجه مشكلة تقنية بالسلح الذي استخدمه، ما دفعه للابتعاد عن المكان دون أن يتعرض للأذى. وفي سياق متصل أعلنت مجموعة «عرين الأسود» في بيان صحفي، تنفيذها عدة هجمات على نقاط لقوات الاحتلال، مثل: معسكر «حوارة»، وحاجز «حوارة» العسكري، جنوب مدينة نابلس، شمال الضفة الغربية. قوات الاحتلال بدأت فوراً بإجراءات عقابية بحق الفلسطينيين، وعوائل وأقرباء منفذي العمليات الأخيرة، إذ عقد اجتماع «الكابيت» في مقر جهاز الأمن العام في شمال «تل أبيب»، بدلاً من مقر الحكومة الواقع في وسطها، وذلك بسبب تجنب مظاهرات محتملة. ويجري الحديث عن إجراءات واسعة، مثل: قانون يقضي بترحيل عائلات منفذي العمليات حتى من القدس الشرقية، هذا بالإضافة إلى دعوات لتسريع منح التراخيص والميزانيات اللازمة لشراء آلاف الأسلحة للمستوطنين ما يمكن أن يصعب المهمة أمام المقاومة الفلسطينية، التي يمكن أن تشتبك مع مستوطنين مسلحين قبل وصول قوات الجيش المدربة. وهو ما تعهد به بن غفير، الذي صرّح لصحيفة «يديعوت أحرونوت»، أنه: «يجب أن نغير قريباً سياسة التسلح. يجب أن يكون هناك سلاح لدى كل «إسرائيلي». ما يعني نقل المعركة إلى مواجهة شاملة بين الفلسطينيين والمستوطنين، لن تكون في صالح الكيان أبداً.

الكيان يصل يوماً بعد يوم إلى طريق تضيق فيه الخيارات أكثر فأكثر، فخيار التصعيد الذي يبدو خيار النخب الإجرامية الوحيد، يجر الولايات على «إسرائيل» لا بالمعنى الأمني فحسب، فالعمليات الأخيرة أثبتت مجدداً ودون شك حجم الفجوة الأمنية الموجودة، حتى في مناطق عرب 48 التي اعتبر الاحتلال أنه طوى صفحاتها منذ زمن. لكن المشكلة

الأكبر أن أية خطوة تصعيدية من قبل الاحتلال تفرض عليه التعامل مع مجموعة من الضغوط الجديدة. والمقصود هنا مسألتان أساسيتان، فالجرائم التي ارتكبتها قوات الاحتلال في جنين، وما رافقها من تعاطف ورد فعل شعبي، يضع السلطة الفلسطينية في مأزق لا مخرج منه، وإن كان وجود هذه السلطة بشكلها هذا لعب دوراً داعماً للاحتلال، فهي اليوم أكثر ضعفاً من أي وقت سابق، وسقوط سلطة أوسلو لن يطول كثيراً، وسيحمل معه ظروفاً أصعب وأكثر تعقيداً على الكيان. ومن جهة أخرى خرجت دول عربية مطبوعة -بالإضافة للسعودية التي لا توجد علاقات معلنة بينها وبين دولة الاحتلال- بإطلاق تصريحات مشينة، تعاطفت مع المستوطنين الذين استهدفتهم عمليات المقاومة في الأيام الماضية، متناسين أن الاستيطان جريمة، وأن المعركة على الأرض والحقوق لا تمييز بين جنود ومدنيين، وخصوصاً مع السعي الصهيوني الدائم لتحويل كل المستوطنين إلى مسلحين جاهزين لمواجهة الفدائيين الفلسطينيين، الذين كانوا دائماً جزءاً من نسيج شعبي مقاوم. بيانات دول التطبيع ومن حولهم من شخصيات، ورغم تصريحات وزير الخارجية «الإسرائيلي» المرحبة بهذه المواقف، تشكّل عامل ضغط إضافي على حكومات التطبيع، وتضعها أمام «محكمة شعوبها» ففي الوقت الذي يوزّع المصريين الحلويات فرحاً بالعملية، يخرج رجل الأعمال المصري ليصف منفذ العملية «بالإرهابي» ما يجعل حدود الفصل بين شعوبنا وأعدائهم أكثر وضوحاً، وهو ما لا يمكن أن يجلب خيراً للكيان الذي تخادم تاريخياً مع أنظمة فاسدة، استخدمته كشماعة لقمع وتجويع شعوبها، وكانت جاهزة دائماً لعقد الصفقات من تحت الطاولة وفوقها!

الكيان يصل يوماً بعد يوم إلى طريق تضيق فيه الخيارات أكثر فأكثر فخيـار

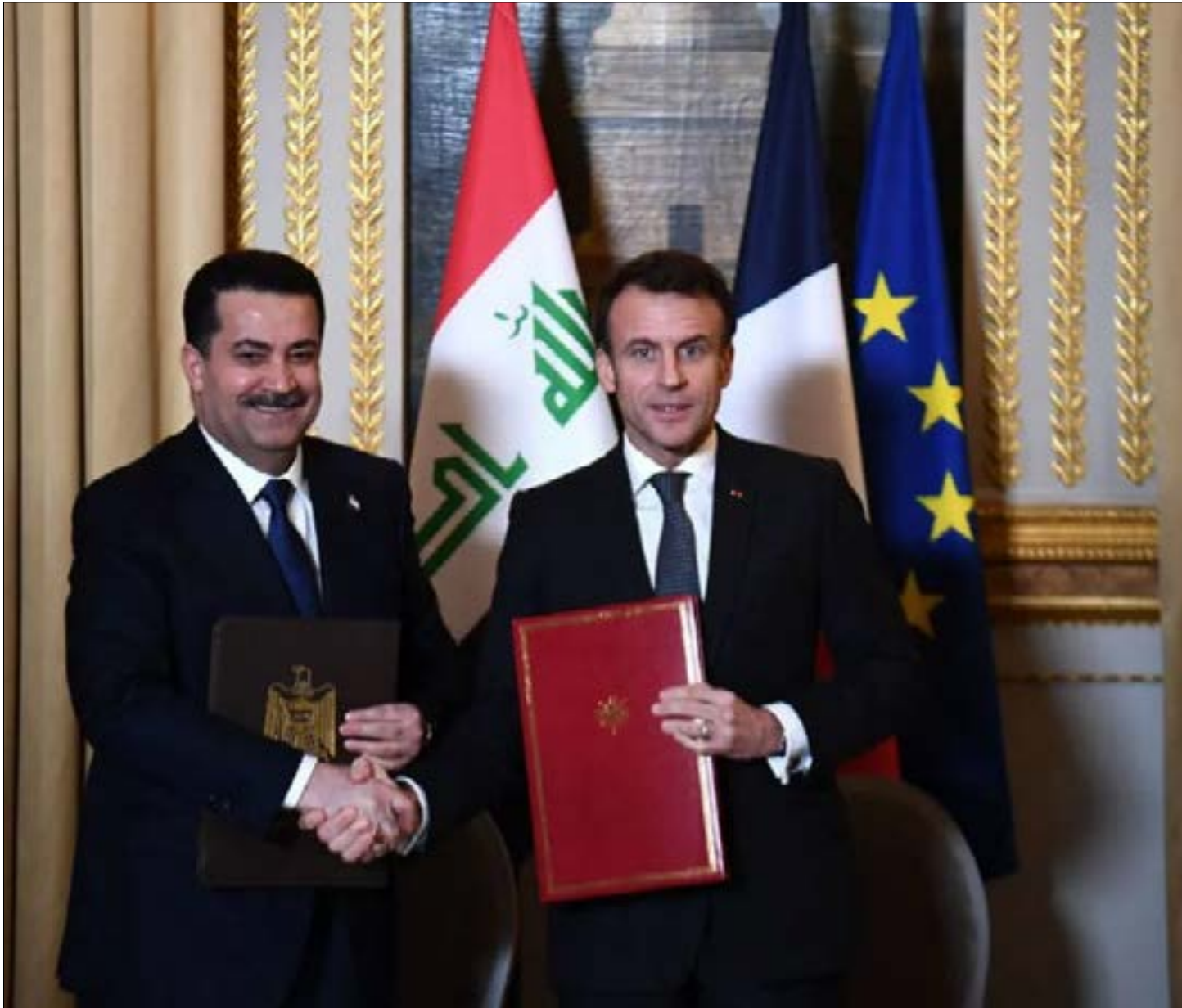
التصعيد الذي يبدو خيار النخب

الإجرامية الوحيد

يجر الولايات على «إسرائيل»

الحكومة العراقية تؤكد « حاجتها » للقوات الأمريكية وللعلاقات مع فرنسا

وقعت الحكومة العراقية الجديدة برئاسة محمد شياع السوداني اتفاقية تعاون استراتيجي مع فرنسا، وفي وقت سابق أطلق رئيسها عدة تصريحات تدعم بقاء واستمرار وجود القوات الأمريكية في البلاد، وبالتوازي مع ذلك أعاد المغرب «المطبع مع الكيان الصهيوني» فتح سفارته في بغداد، بينما يشهد الدينار العراقي تدهوراً أمام الدولار، وعادت لتبرز المشكلات المالية بين بغداد وأربيل.



■ هلاذ سعد

بعد صراعات طويلة وخلافات حادة بين مختلف القوى السياسية العراقية، نجح محمد شياع السوداني المرشح عن الإطار التنسيقي بتسليم رئاسة الحكومة، والآن بعد مرور قرابة 3 أشهر على الأمر خفّ خلالها مستوى الصراع داخلياً، إعلامياً على الأقل، وبادرت الحكومة العراقية بجملة من الخطوات والتصريحات، التي من شأنها أن تعيد أجواء التوترات السياسية والأمنية من جديد.

التأكيد باستمرار وجود القوات الأمريكية

بدأ الأمر مع زيارة منسق البيت الأبيض بريت ماكغورك إلى بغداد في 16 من الشهر الجاري، التقى خلالها السوداني، كما زار أربيل للقاء رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود بارزاني. خلال لقائه مع السوداني، أكد الأخير وجود توجه حكومي بفتح أفاق تعاون مع بلدان «شقيقة» و«صديقة» تبين لاحقاً أن من بينها فرنسا والمغرب، وبنفس اليوم نشرت صحيفة «وول ستريت جورنال» مقابلة مع السوداني، جاء فيها قوله: إن العراق ما يزال بحاجة إلى القوات الأجنبية الموجودة فيه، أي عملياً الأمريكية.

كان هذا الموقف مفاجئاً للعديد من القوى العراقية وللعراقيين أنفسهم، فعلى الرغم من أن هذا التوجه ليس مستغرباً، لا بالحكومة الحالية ولا السابقة، ولا أية حكومة لاحقة، في إطار النظام العراقي الحالي نفسه، إلا أن التصريح بذلك بهذا الشكل يعدّ جديداً وغريباً، بالمقارنة على الأقل مع حكومة الكاظمي السابقة، التي كانت بتصريحاتها ومواقفها أكثر دبلوماسية وحذراً بالتعاطي مع هذا الأمر. فضلاً عن أن حكومة الكاظمي أنشأت توازناً ما تجاه التعاطي مع مسألة خروج القوات الأجنبية، ليهده السوداني عبر التصريحات بنفس هذا التوازن، والذي من المحتمل أن تكون نتيجته الإسراع بإخراج ما تبقى من قوات أمريكية في البلاد، بعد توترات سياسية وأمنية جديدة.

اتفاقية تعاون استراتيجية مع فرنسا

في الـ 25 من الشهر الجاري، أعلن السوداني عن زيارة إلى فرنسا مصحراً من جديد:

«فرنسا كانت سباقة لتقديم العون والمشاركة في استعادة العراق أراضي، وخصوصاً في حرب تحرير الموصل... العراق ليس بحاجة لقوات قتالية أجنبية، بل قوات استشارية لسد احتياجات قواتنا من التدريب والتجهيز ... إننا بحاجة دائمة إلى مراجعة العلاقة مع التحالف الدولي، ورسم خارطة التعاون المستقبلي، في ظل التطور الدائم في القدرات القتالية لقواتنا المسلحة».

في اليوم التالي، خلال زيارته لباريس، أعلن رئيس الحكومة العراقية عن توقيع اتفاقية شراكة استراتيجية مع فرنسا «تضمن للعراق تحقيق الإصلاح الاقتصادي والتنمية المستدامة» وقال: إن حكومته «ستسعى لتفعيل الاتفاقات المبرمة بين البلدين، وخصوصاً في قطاعات النقل والطاقة والاستثمار» كما تشمل

الاتفاقية التعاون الأمني بين البلدين. اعتبر العديد من العراقيين، أن هذه الاتفاقية معيبة بحق العراق وتثير السخط، فيقدر ما يحتاج العراق لعلاقات دولية جيدة تقوّي من اقتصاده ومكانته السياسية، إلا أن فرنسا تقع بأخر القائمة من حيث الأهمية بتحقيق هذه المصالح، لدرجة أن المستفيد فعلياً سيكون الجانب الفرنسي لوحده ضمن أزمته الحالية، على حساب الشعب العراقي ومستقبله، ومن جهة أخرى، يعتبر العراقيون أن هناك دولاً أولى تبدي استعدادها لتطوير العلاقات مع العراق، غير فرنسا وغير الغربيين عموماً.

تؤكد الحكومة العراقية الجديدة، ومن جديد بإطار المنظومة العراقية بكافة حكوماتها، على ارتباطاتها الوثيقة مع الغرب، وحاجتها له لضمان بقائها واستمرارها، كما لا يمكن تفسير مصلحة الحكومة العراقية ببقاء القوات الأمريكية في البلاد إلا ضمن هذا السياق، ويرى العراقيون أن تغيير اللهجة من الحذر والدبلوماسية تجاه هذه النقطة، إلى هكذا تصريحات حاسمة ومتهورة، تعكس وجود تخوفات حقيقية مع اقتراب موعد

هذا الخروج، سواء بالضغط الداخلية أو بالتطورات الدولية.

المغرب يعيد فتح سفارته

بالتوازي مع ما سبق، أعاد المغرب فتح سفارته في العراق في الـ 28 من الشهر الجاري وقال وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين خلال مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره المغربي ناصر بوريطة في بغداد: إن «زيارة وزير الخارجية المغربي اليوم إلى العراق تعد زيارة تاريخية بعد مرور ربع قرن على زيارة وزير خارجية مغربي... إعادة افتتاح السفارة المغربية ستؤسس لعلاقات قوية بين البلدين ... تشهد العلاقات الاقتصادية والتجارية مرحلة جديدة من خلال وضع آلية لجميع رجال الأعمال والمستثمرين في البلدين، وتأسيس منتدى لرجال الأعمال، لتطوير التعاون المشترك على المستوى الحكومي والقطاع الخاص، والعمل على إحياء العلاقات التجارية بين البلدين».

ضمن ظروف طبيعية، تعد هذه الخطوة إيجابية بطبيعة الحال، إلا أن القيام بها بهذا الوقت عبر النظر إلى عدة عوامل، من شأنه أن يضع العديد من إشارات الاستفهام، أولاً: تطبيع المغرب مع الكيان الصهيوني سابقاً. ثانياً: إجراء هذه الخطوة بعد لقاء السوداني وماكغورك، وفتح أفاق التعاون مع البلدان «الشقيقة». ثالثاً: اتفاقية التعاون الاستراتيجي مع فرنسا، وتأكيد السوداني ضرورة استمرار القوات الأجنبية في البلاد، ورابعاً وأخيراً: عدم تناسي المحاولات الغربية السابقة بدفع العراق إلى اتفاقات أبراهام، والتي حذرت منها قوى المقاومة العراقية صراحةً.

مما لا شك فيه، أنه منظومة بريمر بينيتها وأساساتها وعلاقاتها الغربية الوثيقة لا تجد تناقضاً مع الكيان الصهيوني من حيث المبدأ، فمن يريد استمرار وجود القوات الأمريكية والتعاون معها يعكس هذا الأمر، وجلّ ما يقف

بينها وبين اتخاذ مثل هكذا خطوة هو الشعب العراقي نفسه كاملاً أولاً، وقواه المقاومة ثانياً، فضلاً عن عوامل أخرى... وبذلك فإن إعادة فتح سفارة المغرب بسياق التطورات الأخيرة تحديداً، يحمل إشارات سلبية إلى حد ما، لدرجة أن بعض العراقيين يتساءلون: من تشمل تلك البلدان «الشقيقة» التي أكد السوداني لماكغورك فتح أفاق التعاون معها؟

دينار متهاو

واحتجاجات ومشاكل مالية

تظاهر مئات العراقيين يوم الأربعاء الماضي أمام مبنى البنك المركزي في بغداد، بسبب ارتفاع سعر صرف الدولار أمام الدينار العراقي من 1480 إلى 1700 مؤخراً، ضمن ظروف لا تعطي أية مؤشرات مستقبلاً إلا بزيادة تدهور الدينار العراقي.

من الإجراءات المتخذة بهذا الإطار، كان إعفاء محافظ البنك المركزي العراقي، ومدير مصرف التجارة وتعيين غيرهما، وإقامة حملات لمواجهة صرافى السوق السوداء، وغيرها من الأمور التي لا تغير بالأمر شيئاً، ولا تعتبر سوى إجراءات شكلية بغرض إعلامي، بينما جوهر المشكلة هو اعتماد الاقتصاد العراقي على الدولار، وبقيادة هذه المنظومة، المشكلة التي لا يمكن حلها إلا بالتغيير السياسي الحقيقي في البلاد.

وبسبب المشاكل الاقتصادية، أصدرت المحكمة الاتحادية العليا في العراق، قراراً بعدم إرسال مبلغ مالي محدد إلى إقليم كردستان، مما استدعى رداً من جانب الأخير، ونشأت توترات جديدة بين بغداد وأربيل نتيجة للأمر.

القمة السابعة لمجموعة دول أمريكا اللاتينية

عقدت مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي CELAC قممتها السابعة في العاصمة الأرجنتينية بوينس آيريس، يوم الثلاثاء الماضي، ترأسها الرئيس الأرجنتيني ألبرتو فرنانديز في سياق أجواء وتطورات جديدة.

■ حمزة طحان

المفروض على كوبا.

جاءت هذه القمة بالتوازي مع جملة من المسائل المتعلقة بأمريكا اللاتينية، كان منها اتفاق الأرجنتين والبرازيل السابق بإصدار عملة مشتركة وموحدة بينهما، أطلق عليها بشكل مبدئي اسم «سور» التي تعني «الجنوب» ودعوتها لباقي دول أمريكا اللاتينية للانضمام لهذا الأمر. واقتراح الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو على الرئيس البرازيلي لولا دا سيلفا والكولومبي غوسافو بيترو والأرجنتينيين ألبرتو فرنانديز بتشكيل محور سياسي يجمع حلفاء روسيا والصين في أمريكا اللاتينية. تحاول الولايات المتحدة الأمريكية العبث والإضرار بالعلاقات الروسية-اللاتينية بأية طريقة، وكان من آخر هذه الخطوات، إعلان واشنطن «العمل» مع 9 دول من أمريكا اللاتينية لنقل أسلحتها الروسية إلى أوكرانيا، بمقابل تسليمها معدات أمريكية جديدة، حيث قال قائد القيادة الجنوبية الأمريكية لورا ريتشاردسون: «كوبا وفنزويلا ونيكاراغوا.. 6 دول أخرى، أي 9 دول فقط لديها أسلحة روسية. ونحن نعمل على استبدال هذه الأسلحة الروسية بأسلحة أمريكية في حال أرادت هذه الدول نقلها إلى أوكرانيا».

بطبيعة الحال، جميع هذه الدول رفضت الأمر، وقال الرئيس الكولومبي غوستافو بيترو: «نحن لا نقف إلى

شارك بالاجتماع جميع الأعضاء البالغ عددهم 33 دولة، بغياب الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو، إثر مخاوف أمنية من اعتقاله، وكانت واحدة من أهم جوانب هذه القمة، هي مشاركة الرئيس البرازيلي لولا دا سيلفا، والتي أعلنت عودة البرازيل إلى المجموعة بعد خروجها منها برئاسة جابر بولسونارو في عام 2020.

أكد أعضاء المجموعة بوجود مشاكل وضغوط اقتصادية كبيرة على عموم أمريكا اللاتينية، خاصة بعد أزمة وباء كورونا الصحية، وما كان خلفها من أزمة اقتصادية دولية، وتأثيرات الأزمة في أوكرانيا، وما خلفه كل ذلك من ديون، ودعوا عبر البيان الختامي إلى مزيد من التمويل الدولي في المنطقة لمواجهة هذا الأمر، حيث ذكر فيها «التشديد على ضرورة قيام المؤسسات المالية الإقليمية الدولية، بكنوك التنمية متعددة الأطراف، بتحسين التسهيلات الائتمانية عبر آليات نظيفة وعادلة وشفافة».

كما حدثت المجموعة خطتها في الأمن الغذائي والقضاء على الجوع، وتعزيز الإنتاج المحلي والإقليمي، وتضمن «إعلان بوينس آيريس» تأكيد سيادة الأرجنتين على جزر فوكلاند، ومطالبة الولايات المتحدة الأمريكية بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي



نحن متفقان».

تعكس هذه التطورات مواجهات جديدة بين تيارين شرقاً وغرباً في اللاتينية، ففكرة إصدار عملة موحدة بالتوازي مع دعوة تشكيل محور سياسي لحلفاء روسيا والصين، تعني وجود نواة ببناء اتحاد اقتصادي وسياسي يجري العمل عليها في اللاتينية، مناهض للولايات المتحدة الأمريكية بنفوذها وهيمنتها ودولارها.

جانب أحد. ونقف إلى جانب السلام. ولذلك لن تستخدم أية قطعة من المعدات الروسية الموجودة على أراضيها في هذا النزاع» وقال الرئيس الأرجنتيني ألبرتو فرنانديز خلال مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره الألماني أولاف شولتس في بوينس آيريس: «لا تفكر الأرجنتين وأمريكا اللاتينية، في إرسال أسلحة إلى أوكرانيا أو أية منطقة نزاع أخرى... أعلم أن أكثر ما نريده أنا والمستشار شولتس هو استعادة السلام في أسرع وقت ممكن، وفي هذا

بوركينافاسو تطرد القوات الفرنسية من أراضيها



بترافق مع ازدياد واضح في الروابط مع روسيا والصين، التي لا تنحصر في جانبها الاقتصادي، بل بدأت ترتسم ملامح تعاون أكبر في المجالات العسكرية والأمنية والسياسية، ما يمكن أن يسرع بشكل مباشر من تراجع التواجد الغربي في إفريقيا.

بوركينافاسو تدخل في شؤونها. ولكن حتى تفسير هذا السلوك من زاوية انتقادات السفير لا يكفي لفهم هذا التوجه، خصوصاً أنه لا ينحصر في بوركينافاسو كما ذكر. وما يثير حفيظة الغرب وواشنطن كثيراً، هو أن تراجع علاقات الدول الإفريقية مع الغرب،

واحدة، لكن طلب سحب هذه القوات يتجاوز الحدود العسكرية، فبحسب بعض وكالات الأنباء، استدعت فرنسا سفيرها لبحث العلاقات الثنائية بين البلدين، وتبين أن السفير الفرنسي قد سبق ووجه انتقادات علنية إلى الجهاز الأمني، ما رأت فيه السلطات في

بالقارة ماض استعماري أسود. فبحسب شعوب هذه الدول لم تساهم فرنسا في وقف حالة التدهور الأمني مما فاقم المشكلة. القرار الحكومي يلزم فرنسا بإخراج جنودها في مدة أقصاها شهراً واحداً، لتكون بوركينافاسو ثاني دولة تخرج القوات الفرنسية من أراضيها، بعد قرار مالي المشابه في العام الماضي، وهو ما يعكس بشكل واضح اختلالاً في توازن القوى في القارة السمراء، التي ظلت حتى فترة طويلة منطقة مفتوحة للنهب من قبل الغرب. لكن الدول الإفريقية-التي بدت حتى فترة قريبة تابعة لهذه المراكز- أظهرت مؤخراً نزعة ملموسة لمزيد من الاستقلالية، توافقت مع إعادة النظر في علاقات هذه الدول على المستوى الخارجي، وسعيًا واضحاً للعب دور أوسع على المسرح العالمي، تضمن فيه الدفاع عن مصالحها التي ظلت غائبة لفترة طويلة.

الدلالات السياسية

تعداد القوات الفرنسية الموجودة في بوركينافاسو لا يتعدى 400 جندي من القوات الخاصة الفرنسية، لكن هذه القوات يفترض أن تشكل مع بقية القوات الفرنسية المنتشرة في المنطقة منطقة عمل

في خطوة جديدة، طالبت حكومة بوركينافاسو فرنسا بسحب قواتها من البلاد، وهو الإجراء الذي يبدو أنه سيصبح كثير تكرار في المستعمرات الإفريقية السابقة، والتي استقلت منذ عقود، لكنها ظلت خاضعة لنفوذ واضح لقوى الاستعمار السابقة، التي حافظت على تواجدتها بأشكال متعددة وذرائع مختلفة.

■ عتاب منصور

علقت بوركينافاسو حسب ما نقلت وكالات الأنباء المحلية، اتفاقاً مع فرنسا جرى توقيعه في 2018 والذي نظم انتشار أفراد من القوات المسلحة الفرنسية في البلاد، والتي كان من المفترض أن تؤدي دوراً في مكافحة الإرهاب، في منطقة الساحل الإفريقي الواقعة في شمال القارة، وتشمل كلاً من السنغال وموريتانيا ومالي وبوركينا فاسو، وعددًا من الدول المجاورة الأخرى. إلا أن المساهمة العسكرية الفرنسية أثبتت عدم فاعليتها، مما أثار تساؤلات محقة حول المهمة الحقيقية التي أوكلت إلى الجنود الفرنسيين، والذين يربطهم

جانب عملي من الإستراتيجية الصينية في إفريقيا



تبنى الصين بشكل متسارع مكانة أكبر لها في إفريقيا، ما يجعل الغرب يشعر بالقلق ومحاولة اللحاق بها. المشكلة أن الغرب، ورغم تقديمه خططاً وإستراتيجيات لإفريقيا، يبقى نجاحه فيها محدوداً. في مقابلة مع هوبينينغ، الباحثة من معهد دراسات غرب آسيا وإفريقيا في الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، نتحدث عن الأسس العملية للإستراتيجية الصينية في إفريقيا. إليكم أحد جوانب هذا النهج العملي.

■ هو وبنينغ
ترجمة: قاسيون

تتشكل اليوم، خاصة بعد المؤتمر الوطني العشرين للحزب الشيوعي، مجموعة قيادية جديدة. ما هو الوضع الجديد في الدبلوماسية الصينية تجاه إفريقيا؟

منذ عام 2021 وبعد عقد منتدى التعاون الصيني الإفريقي، صاغ الجانبان بشكل مشترك «رؤية 2035 للتعاون الصيني الإفريقي» في مجالات الابتكار الرقمي والتنمية الخضراء وبناء القدرات والتبادلات الشعبية والثقافية والسلام والأمن. حيث تم إنشاء تسعة مشاريع أدمها هو المركز الإفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها الذي دشنه الوزير تشين جانغ بداية عام 2023.

بشكل عام يشمل الوضع الجديد التركيز على الاحتياجات العاجلة. سمعنا المؤتمر الصحفي الذي أعلن فيه رئيس الاتحاد الإفريقي أنهم بغض النظر عن الدولة التي يتعاونون معها، فمصلحة إفريقيا يجب أن تأتي في المقام الأول، هذا بيان عملي للغاية. لقد استمعت البلدان الإفريقية كثيراً إلى ما تريد الدول الكبرى أن تفعله عندما تأتي إلى إفريقيا، ويقلقني بعض الشيء المبالغة في وسائل الإعلام بشأن «الحرب الباردة الجديدة» في إفريقيا، فهي تؤثر بشكل كبير في الرأي العام هناك.

هناك الكثير من الدول التي تعلن بأنها لا تريد اختيار أي جانب. يدرك الجميع وزن الصين في إفريقيا، فالعديد من مشروعات البنية التحتية اليوم ينجزها الصينيون. تقوم الدول الأوروبية والأمريكية بمواجهة مشكلة

مع ذلك، لهذا يقطعون المساعدات الخارجية على الفور. لا يوجد لدى أوروبا والولايات المتحدة استثمارات في البنية التحتية في إفريقيا، وعلى الرغم من أنهما تقولان بأنهما ستدخلان هذا المجال مرة أخرى، فلا يزالان في مرحلة رسم الكعك ولم يشهدوا البناء الفعلي للمشروع، بينما كنا نقوم بذلك منذ سنوات عديدة. بالنسبة للصين فهي لم تقل يوماً بأن على إفريقيا أن تختار جانباً ما، فهذا يتعارض مع فلسفتنا الدبلوماسية. لذلك عندما نتعاون مع إفريقيا علينا أن نتخذ موقفاً محترماً ومتساوياً ونولي أهمية لمصالح إفريقيا. تواجه إفريقيا اليوم أزمة غذاء وطاقة وأزمة مالية وتهديدات أمنية. لهذا يعمل الجانب الصيني اليوم بأقصى جهد كي يجعل البلدان الإفريقية تشعر حقاً بما يعنيه «مجتمع المصير» حيث التعاون بين الجانبين مستقر وطويل الأجل.

لكن التخطيط في إفريقيا لا يخلو من المخاطر. على سبيل المثال هناك بعض المشكلات في البلدان الإفريقية، مثل عدم الاستقرار السياسي، والصناعات المتخلفة، ومشكلات جودة العمالة... إلخ. سواء أكان ذلك متعلقاً بالعمل الدبلوماسي الصيني أو استثمار الشركات، فالانتشار في إفريقيا يجب أن يكون من القضايا التي تحتاج إلى اهتمام خاص.

يجعلنا هذا ندرك بأن البحث في إفريقيا يجب أن يكون متعمقاً ومفصلاً لفهم الديناميكيات المحلية ووضع خططنا الخاصة. كما نحتاج أيضاً لمزيد من الاتصال بالقوى المحلية في المنطقة. لم يكن لدينا أي اتصال تقريباً مع أحزاب المعارضة، لكن من المحتمل جداً أن

أحزاب المعارضة اليوم هي الأحزاب الحاكمة غداً. في الواقع علينا الاتصال بجميع الأحزاب السياسية القائمة قانوناً. نحن اليوم نتعرف ونضع الأساس لبعض التغييرات المحتملة، ولا نحاول التدخل بالشؤون الداخلية للطرف الآخر بحيث لا يؤثر تحركنا على العلاقات مع الأحزاب الحاكمة. هذا ما يخص الجانب السياسي.

أما فيما يتعلق بالصناعة، فقد أنشأنا العديد من المجمعات الصناعية في إفريقيا للتعاون مع الدول في الطاقة الإنتاجية. يسأل العديد من الأصدقاء الأفارقة كيف نمت الصين من فقيرة إلى ثرية، فنقدم لهم مناطق تعاوننا الاقتصادي والتجاري ومناطقنا الساحلية الخاصة بحيث نجلب خبراتنا إلى إفريقيا. نظراً لأن إفريقيا كبيرة جداً، فمن المستحيل بالنسبة لنا نشرها بطريقة شاملة، لذلك سوف نستخدم بعض المجمعات الصناعية للعب دور تجريبي.

على سبيل المثال جذبت المنطقة الصناعية الشرقية في إثيوبيا ما يقرب من 100 شركة بعد اكتمالها، وخاصة في صناعات مثل مواد البناء والأحذية والقفعات والمنسوجات والملابس وتجميع السيارات ومعالجة المعادن، مما يوفر فرص عمل لـ 18 ألف من السكان المحليين. عندما تحدثت مع رئيس المنطقة الصناعية بشأن المساحات الفارغة فأخبرني أن المنطقة ممثلة بالفعل ولا مكاناً فارغاً فيها. حتى أن بعض الشركات تحقق أرباحاً كبيرة لدرجة أنها لم تعد قادرة على توسيع الإنتاج في المنطقة الصناعية، فلجأت إلى إنفاق المال لشراء بعض الأراضي وإنشاء مناطقها الخاصة للإنتاج، مثل صناعة الأحذية.

لكن المشكلة الكبيرة هي مشكلة جودة العمالة، فعندما اتصل مع الشركات الصينية في إفريقيا، اتفق عدد كبير منهم بأنهم غير قادرين على إطلاق عملية الإنتاج بسبب عدم توفر موظفين محليين جيدين. الأمر اليوم ليس كما في الماضي، فنحن نحضر فقط أعمالنا إلى إفريقيا وليس عمالنا. تزداد اليوم القومية الاقتصادية في إفريقيا وتصبح أعلى وأكثر بروزاً، وقد أصدروا القوانين واللوائح الصارمة للغاية الخاصة بمتطلبات معدلات توظيف

العمالة التي توضع كشرط للسماح للشركات بالعمل. دفعنا هذا إلى الاهتمام بشكل متزايد وكبير بمسألة توظيف المؤسسات لعمالها في السنين الأخيرة.

في الماضي قدمنا للأفارقة عدداً من المنح الدراسية وأرسلنا الطلاب إلى الصين، وهؤلاء الأفارقة الذين يدرسون في الصين درسوا بشكل أساسي العلاقات الدولية أو اللغة الصينية، لكن نادراً ما يدرس هؤلاء المهارات العملية ليصبحوا متخصصي التكنولوجيا الصناعية، رغم أنهم بحاجة ماسة إليه. حتى الأفارقة يشعرون بهذه الحاجة، فعندما أحضر هناك المؤتمرات يضحكون على أنفسهم بأن لديهم الكثير من المتحدين ولكن عدد قليل جداً من المؤهلين الفعليين.

لذلك بدأنا بالفعل بتنفيذ التدريب المهني في إفريقيا، في منتدى التعاون الصيني الإفريقي لعام 2018، اقترحت الصين إقامة 10 مدارس مهنية في إفريقيا لتوفير التدريب المهني للشباب الإفريقي. في الواقع قبل أن تطرح الدولة المبادرة، أولت الشركات الصينية اهتماماً لهذه القضية بسبب تجربتها الخاصة. في 2014 استثمرت شركة CITIC بالكامل في إنشاء مدرسة تدريب مهني غير ربحية أطلق عليها اسمها. عندما ذهبت لزيارة المدرسة في أنغولا، رأيت أنها تعلم كيفية بناء الجدران والجص، وكانت العملية تتم بين الفصول في ورشة عمل بدلاً من الجلوس أمام السبورة والاستماع للمحاضرات.

في مدرسة باينيان المهنية، تجاذبت أطراف الحديث مع الطلاب الأفارقة، وكانوا متحمسين للغاية لأنه لا توجد رسوم دراسية عليهم دفعها، علاوة على أن جميع المهارات التي يتعلمونها قابلة للتطبيق على الفور. هناك العديد من الشركات الصينية هنا، كما أن الطلب على التوظيف قوي للغاية، ويمكنهم العثور على وظائف بسرعة بعد الانتهاء من دراستهم. يقولون لأنفسهم: ما الفائدة من تعلم اللغة الألمانية أو شيء من هذا القبيل، إن لم تكن هناك شركات ألمانية لتعمل بها؟ لذلك هم إيجابيون للغاية.

في مدرسة باينيان المهنية كان الطلاب متحمسين للغاية لأنه لا توجد رسوم دراسية عليهم دفعها علاوة على أن جميع المهارات التي يتعلمونها قابلة للتطبيق على الفور

مؤسسات الحكم الأمريكية مستقلة «إستراتيجياً» عن بعضها

في عام 2020، أي قبل عام من بدء دراما «هروب الأمريكيين من كابول» بالانكشاف، ثار الجدل المتجدد منذ حرب فيتنام في الأوساط الأكاديمية الأمريكية لمحاولة إيجاد إجابة عن سؤال: كيف يمكن وضع «إستراتيجية» تؤدي إلى تجنب النهايات المخزية للتدخلات العسكرية الأمريكية مثل العراق وأفغانستان.

■ اليكسي كريغوبالفو
ترجمة: قاسيون

إن كلمة «إستراتيجية» جذابة بحيث إن قلة منّا يمكنه الهرب من إغراء التمسك في لصقها بجميع الأشياء، ليقعوا في نهاية المطاف في شبكة الانتهازية الإيديولوجية والسياسية. وعلى الرغم من أنّ المشكلات التي كان على القوة العظمى الأمريكية أن تمرّ بها عند مغادرة كابول لم تؤدّ بوضوح إلى كارثة وطنية، فالإخفاقات «الذرية» بإعادة تنظيم العالم يعزّز بشكل طبيعي ضمن مجتمع الخبراء الأمريكيين ما سماه المفكر الهولندي البارز فرانكلين أكرسميت: «بصيرة المهزومين».

في تقرير نشرته مؤسسة RAND ذات الثقل في مؤسسات الحكم الأمريكي في عام 2014، تمّ التطرق إلى الأوضاع المضطربة في العراق وأفغانستان وكيف ولدت زويزة من المشكلات التي تطلبت حلولاً فورية. لم تترك ضغوط ظروف الحرب مجالاً للتفكير العميق. ومع ذلك، حتى في سلسلة النزاعات العسكرية في بداية القرن الحادي والعشرين. كانت أسوأ المواضيع التي لاحظها تقرير RAND:

1. التقليل من أهمية المستوى الإستراتيجي لديناميات الصراع. 2. أخطاء في مرحلة صياغة الأهداف الإستراتيجية. 3. عدم التزام بين السياسة والإستراتيجية. 4. المبالغة في تقدير قدرات التقنيات العسكرية. 5. عجز الولايات المتحدة عن تحويل الانتصارات العسكرية في ساحة المعركة إلى استقرار لاحق للعراق وأفغانستان. 6. التركيز غير الكافي على المناهج غير العسكرية للاستيطان. 7. أليات غير كافية للتفاعل بين الإدارات وضعف تنسيق جهود الحلفاء.

ليس في تقرير RAND إلا إعادة للطوقس المبتدلة للمؤسسات الأمريكية: توبيخ القيادة العسكرية الأمريكية لعدم كفاية التعاون مع الجهات الفاعلة المدنية، والمضي قدماً في طرح حلول غير عسكرية لمشكلات يغلب عليها الطابع العسكري.

ثمّ بشكل مناقض لتقرير مؤسسة راند، انتشر كتاب يجمع مقالات أكاديمية متنوعة تحت عنوان: «في الإستراتيجية: تمهيد»، والذي يمثل وجهة نظر المجموعة الحديثة من ضباط الأركان الأمريكيين الذين يتباهون بمزيج رائع من التدريب العسكري المهني والتعليم الجامعي المرموق. مضى المؤلفون إلى الحديث عن النزاهة التعليمية والمفاهيمية والأحاديث الرمزية الخيالية. ربّما بعض الخيال والذوق الفني الخطائي لن يؤذي المتلقين، لكنّها تبقى مجرد شاشة مزيفة تحمل اسم «إستراتيجية» في غير مكانها.

لكن لماذا هذا التناقض الصارخ في تشكيل الإستراتيجية الأمريكية، وكيف ينتهي المطاف بمؤسسات الحكم الأمريكية، المدنية والعسكرية، وهي غير قادرة حتّى على استخلاص العبر من إخفاقاتها؟

الولايات المتحدة

والكثير من «الإستراتيجيات»

إنّ الإخفاقات بين عامي 2001 و2010 تجبر مواقع السلطة في الولايات المتحدة أن تحاول الإجابة عن الأسئلة الصعبة: لماذا لا يتطور التفوق العسكري والتقني والتكتيكي دائماً إلى ميزة إستراتيجية مستدامة، وبالتالي لا يحقق هدفه السياسي؟ لماذا أمريكا الهائلة اقتصادياً وعسكرياً وعلمياً وتكنولوجياً غير قادرة على تقديم حلّ يجلب لها دائماً النصر؟ على من يقع اللوم في المقام الأول: جيش خامد؟ أم سياسة غير كفؤة ترسل الجيش للقتال من أجل أهداف من الواضح أنّها لا يمكن تحقيقها بالوسائل التقليدية؟

لكن ما ينساه الجميع في الولايات المتحدة عند محاولة الإجابة وتبرير «الإستراتيجيات» المتبعة أنّ جمع الإجراءات التكتيكية بشكل بسيط لا يعني التوصل إلى إستراتيجية، تماماً كما لا يعني المجلد الذي يحوي خططاً قتالية لعمليات عسكرية محددة أنّه مجلد إستراتيجي. لكن كما أشار المستشار السابق لوزارة الخارجية الأمريكية: إيلينوت كوهين في مرة سابقة، فالعلاقة في الولايات المتحدة بين القيادة المدنية والعسكرية لها سمة: «الحوار غير المتكافئ بين صانعي السياسة سواء المدنيين أو المحترفين العسكريين»، وبهذا المعنى فهو بعيد جداً عن الانسجام، وليس ذلك لأسباب غابرة بل لأسباب هيكلية. فعلى الرغم من كون المؤسسات السياسية والعسكرية الرئيسية في الولايات المتحدة تستمر بالعمل كآلة جيدة التجهيز، إلّا أنّ السياسة التي تتبعها غير قادرة دائماً على توفير محددات واضحة للأهداف. يتشكل لدى المتابع انطباع بأنّ الخبراء الأمريكيين يميلون إلى تصوّر تجزئة

مجال موضوع «الإستراتيجية» على أنّه شرّ لا بدّ منه، وليس كمشكلة استوردتها الكثير من دول العالم بشكل أعمى عند تقليد هيكلة مؤسساتها على الطريقة الأمريكية.

تصدر الحكومة الأمريكية بشكل رسمي أهدافها الإستراتيجية والسياسية في عدّة أوراق مرة واحدة. يوافق مجلس لأمن القومي على «إستراتيجية الأمن القومي»، بينما يتمّ تشكيل «إستراتيجية الدفاع الوطني» التي يفترض أنّها تابعة للأولى في أماكن عميقة في وزارة الدفاع. تقوم هيئة الأركان المشتركة بدورها باستخدام الإستراتيجيتين السابقتين كنقطة انطلاق لوضع الأسس لمسودة «الإستراتيجية العسكرية الوطنية».

لكنّ وفرة الوثائق التي تحمل عنوان «إستراتيجية» لا تساعد كثيراً في تحديد أهدافها على المدى الطويل. تقع إستراتيجيتنا «الأمن القومي والدفاع الوطني» في فضاء لا يمكن لمسّه، فهي تصوغ الإجابة عن السؤال حول الأهداف الوطنية كما يفسرها العقل الجماعي للآلة السياسية الحزبية الأمريكية، لهذا سيكون من الأصحّ لو تمّ تصنيفهما كوثائق للسياسة الخارجية والأمنية أكثر منهما «إستراتيجيات» بضوابط تطبيقية. لكن يمكن الافتراض على أقلّ تقدير بأنّ «الإستراتيجية العسكرية الوطنية» تتوافق مع مستوى ديناميكيات الصراع في وقائع وحقائقه على الأرض.

لكن يظهر هنا أنّ العقيدة الأمريكية غير قادرة على التمييز الجوهري بين ما تعنيه «حملة Campaign» و «عملية كبرى». فرئيس هيئة الأركان المشتركة في النظام الأمريكي ليس لديه صلاحية توجيه الأوامر إلى الأسلحة المتنوعة والخدمات ومجموعة القوات العاملة في المسارح الإقليمية، ومن هنا نفهم أنّ «الإستراتيجية الوطنية العسكرية» ليست أكثر من ورقة استشاريّة، ففي المستوى الأدنى من المسارح الإقليمية للعمليات القتالية، يضع القادة «إستراتيجيات» فردية منفصلة عن السلطات الأعلى.

إنّ تفكيك شيفرة التعريف الأمريكي لما تعنيه «الإستراتيجية» أمر مرهق اليوم. طالما أنّنا نفترض بأنّ مجال مشكلات الإستراتيجية مجال متجانس، يجب الاعتراف بأنّ الحديث حول «إستراتيجيات» الفضاء والبر وتحت الماء والستراتوسفير وأيّة «إستراتيجيات أخرى» هو في واقع الحال غير واقعي. هذه الإستراتيجيات ليست أكثر من أشباح بيروقراطية موجودة فقط في صفحات الوثائق البيروقراطية الرسمية. قدّم إدوارد لوتواك، أحد المؤرخين الأمريكيين البارزين والمنظرين العسكريين ملاحظة مهمة حول هذا الموضوع: «إن كان هناك وجود حقاً لشيء مثل الإستراتيجية البحرية أو الجوية أو النووية بأي معنى غير مزيج من المستويات التكتيكية والفنية والعملياتية ضمن الإستراتيجية العامة نفسها، فهذا يعني أنّها متواجدة كنظير منفصل لإستراتيجية المسرح، والتي تقتصر بعد ذلك على الواقع على الأرض. إنّ الحالة الأولى مستحيلة الوجود، بينما الحالة الثانية لا داعي لوجودها». في الأعمال الأكاديمية، يؤكّد المؤلفون على أهمية الإستراتيجية الواحدة المتماسكة، لكنهم في الممارسة يقومون بتقسيمها إلى طبقات تصبح فيها شبيهة بطبقات الكعك.

لكن كيف تنشأ هذه المفارقة التي تبدو غريبة وغير مفهومة؟ من وجهة نظري يلتزم مجتمع الخبراء الأمريكيين بقواعد المناقشة غير المكتوبة بين الوكالات الكبرى. وفقاً لهذا المنطق، طالما أنّ لدى الجهات المختلفة وثائقها الخاصة التي تحمل التسمية الخيالية «الإستراتيجية»، فإنّ وزارة الدفاع، والمجلس الأمني، وهيئة الأركان العامة المشتركة، وغيرها من الجهات البيروقراطية ذات الثقل ستبقى جهات لا يمكن السيطرة

■ بتصرّف عن:

<https://articles.ru.globalaffairs.org/strategy-us-of-inversion>

عن ولادة وعي شامل: الوجود الفني نموذجاً

في السلسلة السابقة التي حاولت أن تطلّ على التوتر الحاصل بين البنية الفوقية والتحتية، والذي هو انعكاس للتفكك الذي تؤسس له أزمة المجتمع الرأسمالي، وصلنا إلى خلاصات عامة وهي أن جوانب البنية الفوقية والتي هي الوعي والثقافة والفن والعلم والحقوق والسياسة لم تعد قادرة على الإجابة عن تناقضات وحاجات تطور القاعدة المادية «التحتية» ودخلت منذ وقت ليس بقریب بأزمة، والتي تشتت مؤخراً على وقع اشتداد التناقض في القاعدة المادية، على قاعدة دمار العقل الإنساني نفسه. وكما قلنا سابقاً سنعالج في هذه المادة في بعض التفاصيل ليس بالتحديد أزمة الفن المهيمن، بل الكوامن الغنية لهذا المستوى من الوجود الاجتماعي، أي الوجود الفني، واحتمالات تحوّل ونوسعه.

■ د. محمد المعوش

عن غنى المرحلة مجدداً

على الرغم من السواد والبؤس المهيمنين على المشهد العام وعلى ملامح مجتمعاتنا تحديداً، التي صار يكسوها ويغطي عليها الرمادي المغبر، فإن غنى المرحلة كبير وعظيم، للسبب ذاته الذي يؤسس للسواد والبؤس. وهذا الغنى يتخطى الجديد السياسي والتوازنات الاقتصادية والعسكرية في العالم، وتراجع هيمنة قوى المركز الغربي بالتحديد. إنه يشير إلى تحولات كاملة تنبئ بشكل مجتمع المستقبل الذي يتشكل في هذه العملية التاريخية المعقدة والطويلة. ومسبقاً يمكن القول بأن المجتمع يشهد توسعاً لحضور شكل الوعي الفني فيه، وهو بذلك يعيد مرحلة تاريخية كان فيها الفن غير منفصل إلى حد كبير عن الممارسة «اليومية»، ونقصد بذلك المجتمعات الأولية التي لم تشهد بعد انقساماً طبقياً وانقساماً في تقسيم العمل، وبالتالي انقساماً بين فنان وغير فنان. أي ذلك المجتمع الذي يكون فيه الإنسان جامعاً لمستويات مختلفة من العلاقة مع الواقع وبالتالي جامعاً لأشكال مختلفة من الوعي الاجتماعي «العلمي، الفني، الحقوقي، الديني...». ألم يكن إنسان القبيلة المشاعية على هذا المستوى من الوجود الشامل ولو بشكله الأولي المبكر؟ ألم يكن فلاسفة العصر العبودي على هذا المستوى «الشمولي» من الممارسة فكانوا علماء وفنانين وفلاسفة وحقوقيين وسياسيين إلى هذا الحد أو ذاك! وهذا نفسه موجود في نماذج فثاني-علماء-فلاسفة عصر النهضة، وهو وبكل وضوح نراه لاحقاً لدى كلاسيكي الفكر الثوري الماركسي. وإذا اعتمدنا هذا التطور التاريخي نرى بكل بساطة بأن حضور الإنسان الشامل كان يضيق مع كل انتقال إلى تشكيلة جديدة. من حالة شبه عامة لدى إنسان المشاعة، إلى نخبة ثورية في عصر نزوح الرأسمالية. فمثلاً نجد ماركس الشاعر والفيلسوف وعالم الاقتصاد والاجتماع والتاريخي والرياضي، الذي يمكن تلمس هذا المستوى من الوجود الشامل في نصّه المكتوب.

الإبداع كقاعدة للعقل في

شكليه «اليومي والمميز» «علوم وفن» قلنا في مكان سابق بأن قاعدة التوسع المادية هذه تكمن في حقيقة أن العقل بشكل عام يعمل على أساس الإبداع والابتكار. والإبداع هذا هو بكل بساطة في تحديد جوهر الظواهر وعقلنتها. أي القدرة على تجريد الواقع ومن ثم تعميمه كقاعدة للعلم والفن على حد اعتبار الباحثين على مختلف منطلقاتهم النظرية

والمذهبية. وهذا السبب يعتبر العديد من الباحثين في قضية الإبداع اليوم بأن الفرق بين أشكال الوعي ليس إلا اختلافاً بالدرجة وليس بالطبيعة. وإذا ثبتنا هذه القاعدة، يمكن القول إن وجوداً اجتماعياً غير منقسم على نفسه في شروط تقسيم عال للعمل، يفرض ظرفاً موضوعياً لعدم انقسام الوعي على قاعدة الوجود الشامل غير المنقسم للفرد حامل الوعي، وبالتالي تتداخل هنا الأشكال المعروفة للوعي، أي يتداخل الوعي الإبداعي «العادي-اليومي» «يسمى في ميدان بحوث الإبداع بالـ الصغيرة-C small، عملاً بأول حرف من كلمة أبداع بالإنكليزية: Creativity» مع الوعي «الإبداعي الخاص» «والذي تسمى بالـ الكبيرة-C Big». إذاً، الفرق بين شكلي الإبداع اليومي «العقل في عمله المعتاد» والخاص «فن، علم» هو في الدرجة فقط.

التناقض كقاعدة للإبداع

«التجريد والتعميم» وتوسعه

النقطة الضرورية لتتبع تطور الوجود الفني «كموضوع لهذه المادة» يجب أن تأخذ بعين الاعتبار قاعدة الإبداع العامة، أي قاعدة تشكل الوعي وانعكاس الواقع المتمثلة بالتناقض. فالتناقض الموضوعي في الظواهر الاجتماعية وفي الفكر على حد سواء، وتحديد و القبض عليه، هو المادة التي تشكل التجريد، ومن ثم التعميم. وهنا نقطة أساسية، ففي هذه المرحلة التاريخية فإن التناقضات الموضوعية وصلت حداً من العمق والانتقاء «الترابط» لسبب أساس هو أن تطور البنية الرأسمالية رابط الظواهر وعلاقتها على مستوى العالم، وبالتالي ماسك العالم ممارساً، مما يعني أنه فرض قاعدة ولادة وعي عالمي للأفراد، هذا أولاً. وعمق التناقضات، أي وضع البشرية على حافة الانقراض يفرض تركز التناقضات في تناقض مركزي هو من حيث الجوهر الأكثر عمومية ويفرض طرح الأسئلة التاريخية على البشرية في وجودها اليومي. هذا الاندماج للتناقضات وحدتها في أن على مستوى الوجود اليومي للأفراد، يضع القاعدة المادية لولادة وعي شامل بالضرورة، الذي هو إطار مختلف أشكال العلاقة بالواقع. فالمجتمع وبعد أن توسع فيه حضور الجانب الذهني

خلال العقود الماضية، جاهز لكي يعكس هذا الوجود الشامل. فهناك فئات واسعة من الناس توسع لديها حضور الجانب الذهني والفكري على ضوء التنازل الذي قامت به الرأسمالية في منتصف القرن الماضي واتجهت نحو النمط الليبرالي للثقافة وتوسع مشاركة الفرد. إذاً، كل فرد اليوم يعيش علاقة شاملة مع الواقع إلى هذا الحد أو ذاك، وهو قادر بالتالي على أن تتشكل لديه أشكال الوعي الإبداعي التي تسمى وعياً فنياً أو علمياً بمعزل عن شكل ظهورها اليوم والمادة التي تعبر فيها عن نفسها، أي الاتجاه الفني الذي تسلكه واللبوس الذي تظهر فيه للعلن.

بعض أمثلة توسع ال وعي الإبداعي «الخاص»

يمكن تلمس هذا التوسع في الوعي الإبداعي من خلال منصات «التواصل». فكل منصة تسمح بالتعبير عن شكل ما من الفن «والعلم أيضاً، والذي يجب أن تتم معالجته في مواد مستقلة»، تصويراً، شعراً، تمثيلاً، إخراجاً، طبخاً... هذه المنصات هي الدليل المباشر على توسع قاعدة العقل الإبداعي الخاص. ولكن على الرغم من هذه الحقيقة الجلية، هناك تطور نوعي يجب الالتفات إليه، والذي يجب البحث عنه خارج هذه المنصات بالضرورة، مع أنه يتسرب إليها ويظهر عليها، ألا وهو «نمط الحياة الفني». فتتبع ممارسة الأفراد اليوم في حياتهم اليومية يرفع نسبة الجانب الفني من الممارسة إلى الحد الذي تصبح معه هذه الممارسة لها الشكل الفني. وتختلف هذه النسب من مجتمع إلى آخر ومن فئة اجتماعية إلى أخرى، ولكنها ملمح عام لم يعد يمكن نكران حصوله. بل تكمن المهمة في تتبع تطوره ومستقبل هذا التطور، وتحويله إلى مادة برنامجية يجب على أساسها بناء المجتمع والسماح لهذا الكامن بالتطور وليس كبحه. أي تفجير الطاقة الاجتماعية إلى مداها المتاح تاريخياً. وهذا التوسع تعالجه الأكاديميا النفسية-الصحية بعكس ما هو في حقيقته «الثورية». فيعتبر بعض ممثلي التيار النفسي المهيمن أن الهستيريا أخذة في التوسع اليوم، ومعروف «عارض» الهستيريا في التحليل النفسي بشكل أساس كتعبير عن

أزمة ما إلى الحد الذي اعتبر معه غالب العلماء والفنانين تاريخياً بأنهم «هستيريون». وهذا المظهر «المسرحي» يمكن تلمسه اليوم في كل بقعة من المجتمع، وهو ما نلاحظه في الملبس وطريقة السير «حد الرقص» والكلام والتعبير والتزيّن... في هذا الصدد يمكن مراجعة رواية ألبرتو مورافيا «رسائل من الصحراء» والتي يطلّ في قسم منها على الطبيعة الفنية للمجتمعات الإفريقية التي ما زالت تحافظ إلى هذا الحد أو ذات على «أحافير» فنية من المجتمع المشاعي السابق.

عدم تلاؤم الفن

المهيمن مع الوظيفة التاريخية

وهكذا تنغلق الدائرة التي انطلقنا منها، ونعتذر عن هذا المسار المركب «والمركب ربما حتى لنا!» هذا المضمون «الفني» يعاني أزمة «شكله». أي الشكل المهيمن الذي تفرضه تيارات النظام الأسود الإمبريالي في عصر أزمته كالعدمية وغيرها. أي يعاني من التوتر بين البنية الفوقية والتحتية، بين الشكل الفني وبين الجوهر التناقضي الاجتماعي. ولهذا فإن هناك مهام كبيرة تقع على هذا المستوى ولكنها لن تتم بشكل إرادي أو أوامري، بل ستجد لها القوى الاجتماعية حلاً في سياق ممارستها، ولكن لن يتم حلها دون مشروع اجتماعي سياسي عام ترفعه قوى سياسية تشكل بوصلة ولادة الشكل الفني الملائم مع الحاجات التاريخية لتحقيق الذات، التي هي اكتمال حلقة جمال ماركس عن الوجود الشامل الجمالي للإنسان في سعيه إلى تحقيق ذاته. نحن فعلاً أمام عصر تحقيق الذات بعد موت فردية الليبرالية. هذه الجرعة الفنية هي تأكيد كبير على دور البنية الفوقية التي حددتها الكلاسيكيات القادرة على دفع تطور البنية التحتية والسير أمامها. وهذه المادة تمثل الشيء القليل مما يمكن قوله عن هذا الواقع الفني. وفي المواد اللاحقة سنحاول قدر المستطاع تلمس وتنبؤ ليس فقط ظروف هذا التوسع للوجود الفني، بل التنبؤ بولادة وعي شامل، بعيد الوجود الشامل، ولكن على مستوى أرقى وبنفس أعلى، عاشته البشرية في العصور التاريخية الماضية لمشاعيتها.

كيف كانت سورية عشية الوحدة؟ «1»

نتحدث في بضع حلقات عن جزء منسي نسبياً من تاريخنا المعاصر، وهو الأجواء السياسية التي سادت عشية الوحدة بين سورية ومصر، تذكيراً بحقبة هامة من حياة السوريين.

■ تايه الجمعة

سقطت ديكتاتورية أديب الشيشكلي في العام 1954، بانتفاضة شعبية وعسكرية، وبدأت مرحلة جديدة من حياة سورية استمرت حتى الوحدة عام 1958، وهو عهد النظام البرلماني الديمقراطي الذي تميز بذهوض كبير في الحركة الجماهيرية والحركة الوطنية. وفي أيلول 1954 جرت انتخابات نيابية كانت الأولى في تاريخ سورية: الأكثر حرية.

انتخب إلى البرلمان عدد كبير من النواب الديمقراطيين وكان بينهم - خالد بكداش - الأمين العام للحزب الشيوعي في دمشق. والذي كان أول نائب شيوعي في

العالم العربي. وكان نصراً كبيراً للحزب الشيوعي وسياسته، سياسة الجبهة الوطنية، كما وصل إلى البرلمان 16 نائباً يمثلون حزب البعث العربي الاشتراكي وعدد آخر من الشخصيات التقدمية والمستقلين الذين دعمهم الحزب الشيوعي مثل فؤاد قري.

وبالرغم من بقاء أكثرية المقاعد بأيدي الحزب الوطني وحزب الشعب وحصول الفئات اليمينية المتطرفة على بعض المقاعد، تشكل في البرلمان ولأول مرة في تاريخ سورية تجمع يساري متين وهو التجمع القومي البرلماني المؤلف من النائب الشيوعي والنواب البعثيين ومجموعة «المستقلين». ولعبت هذه الجبهة دوراً مهماً خلال فترة

1955-1957.

وصوت الحزب الشيوعي في انتخاب الرئاسة لخالد العظم الذي كان يمثل فئات البرجوازية الوطنية غير المرتبطة بالرأسمال الأجنبي والمكافحة من أجل استقلال البلاد الاقتصادي ومن أجل السلم وضد الحرب. «بسبب تعاطفه مع الاتحاد السوفييتي سمي خالد العظم المليونير الأحمر».

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



أهالي في الجولان السوري المحتل يعلنون تمسكهم بوطنتهم الأم سورية ويرفضون الاحتلال في بلدة مجدل شمس عام 1997. ويبدو خلف اعتصام الأهالي تمثال سلطان باشا الأطرش القائد العام للثورة السورية الكبرى. عن جريدة نضال الشعب العدد 615 الخميس 20 شباط 1997.



مملكة سبأ في قائمة التراث العالمي

أعلنت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة «اليونسكو» في الخامس عشر من كانون الثاني الحالي، إدراج معالم مملكة سبأ اليمنية في قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر.

وأوضح بيان للمنظمة الأممية على حسابها في «تويتر» أنها أدرجت اليوم معالم مملكة سبأ في محافظة مأرب باليمن في قائمة اليونسكو للتراث العالمي.

وأكد البيان، أن المنظمة أدرجت أيضاً معالم مملكة سبأ اليمنية «في قائمة التراث العالمي المعرض للخطر».

ومملكة سبأ في اليمن واحدة من الممالك والحضارات العربية القديمة، وتعود إلى القرن الحادي عشر قبل الميلاد.

ولا تزال معالم هذه المملكة التي أنشأها السبئيون موجودة حتى اليوم في محافظة مأرب «170 كم شرق صنعاء»، تضم مبعداً ونقوشاً ومواقع تراثية متعددة.

وتعرضت المنطقة التاريخية التي تضم معالم مملكة سبأ للإهمال خلال سنوات الحرب في اليمن كباقي المدن التاريخية والتراثية في هذا البلد.



«أيام تشيخوف» في بطرسبورغ

افتتح في 26 كانون الثاني في بطرسبورغ مهرجان «أيام تشيخوف» السنوي السادس. وتولت تنظيمه مكتبة «تشيخوف» في بطرسبورغ.

وقالت مديرة المهرجان، مارينا ياكوفليفا، إن المهرجان يكرّس العام الجاري لمسرحية تشيخوف «الأخوات الثلاث».

وقالت «هو مهرجان «أيام تشيخوف» السادس يقام في بطرسبورغ، وقررنا أن نكرّسه العام الجاري لمسرحية «الأخوات الثلاث» وليس للمسرحية نفسها فحسب بل لنسختيها اللتين قدم إحداهما عام 1901 المخرج المسرحي الروسي نيميروفيتش - دانتشنكو والنسخة الأخرى التي قدمها في القرن الـ21 مسرح الشباب بحي فونتانكا.

ويتضمن برنامج المهرجان كذلك إقامة أمسية موسيقية تحت عنوان «تشيخوف، الباليه، الجاز» بمشاركة الثالوث الموسيقي وبقيادة المؤلف الموسيقي بافل كانتوروف.

سقط السُّتارُ عن السُّتار... وانتهت المسرحية



احتراماً وتقديراً، لن نسكت قليلاً على إدراكنا لوفائع كانت في الماضي عصيةً بعض الشيء على رؤيتنا المشوّشة. فنحن كجيل انتقالي بأعمارهِ كافّة، خُبر تجارب الحياة المريرة في عيشه داخل الأطراف الهسّة ببنيتها؛ والتابعة بسلطانها لمركز احتكاريّ ألقى بقسوة علينا بالجرعة الأولى المكثّفة من تبعيات انفجار أعمق أزمة استعصت عليهم في تاريخهم.

■ حسين خُضور

شدة درجة الأزمة الرأسمالية الاحتكارية دفعت لهجرة قسم كبير منا إلى دول المركز، وبالتالي نشأت ظاهرة تاريخية تعبر عن أنّ دول الأطراف بعناصر مجتمعاتها من طبقة البرجوازية، والفئة الوسطى بأشكالها كافّة، مع البروليتاريا والقوى الثورية، تواجدوا كمجتمع كامل في الوقت ذاته داخل دول «الأطراف، والمركز» للنظام الرأسمالي. وهذا بالضرورة جعل حقائق طبيعة المنظومة الرأسمالية تتكشف بتسارع، بسبب دخول طبقة البروليتاريا بزخم كبير من دول الأطراف على خطّ هجرة العقول السابق. وعلى أثر ذلك حصلنا على أجوبة لأغلب المسائل عبر تفاعل العمال، وممارسة المثقّفين لثقافة الاشتباك، وليس عبر وجودهم في صالونات الثقافة، كما عبّر «المثقف المشتبك» باسل الأعرج.

مفصل زمني ونقطة

تحول في مسار الإمبريالية

يمكننا هنا الاقتضاب بالتعبير عن مسار تطور الإمبريالية خلال مئة عام تقريباً، والتوسع خارجاً بالناقشات حوله:

– انتهت الحرب العالمية الأولى «1914 – 1918» وأصبح واقعاً على الساحة العالمية وقائع عدة منها: «وعد بلفور»، فرنسا، وبريطانيا تستعد لخوض حروب في مناطق عدة لم تحتلها من قبل سوى بسلاحتها الأول «البضائع». وبالفعل احتلوا خلال فترة قصيرة قسماً كبير من الكوكب، لكنهم لم يستطيعوا الوصول إلى روسيا؛ كون البلاشفة بقيادة فلاديمير لينين، استلموا السلطة ورفرف العلم الأحمر لأكثر من 71 يوماً، وبعدها أكثر من 7 عقود، بالمقارنة مع تجربة كومونة باريس أو الثورة الفرنسية الرابعة في عام 1871.

– انتهت الحرب العالمية الثانية «1939 – 1945» وأصبح وعد بلفور واقعاً مؤلماً بعدما وقعت نكبة فلسطين. ووضع علم الكيان الصهيوني تحت اسم «إسرائيل»، وفي الوقت ذاته ظهر الدولار إلى العلن بوصفه عملة عالمية للتداول ليست مهمته السيطرة على الحيز الاقتصادي العالمي فحسب، إنما الثقافي أيضاً. وبالتالي الاقتراب من تحقيق رغبتهم بجعل الكوكب عبارة عن قرية صغيرة مستطيلة الشكل بحجم ورقة الدولار. لكن ذلك

لم يتحقق وربما أهم الأسباب التي سدّت الأفق في وجه طموحهم يمكن أن نقدمها عند العودة إلى ما جاء من مشاركة «الإرادة الشعبية» في «المؤتمر الشيوعي» الذي دعت إليه «المنظمة الشيوعية» الألمانية في برلين، بين 23 و25 أيلول 2022: «لا يمكن فهم إمبريالية اليوم دون فهم دور الدولار، هل تعلمون أن ستالين رفض توقيع اتفاقية بريتن وودز 1944؟ فقد كان واضحاً بالنسبة له أن موضوع العملة العالمية ممثلة بالدولار هي وسيلة لنهب العالم. إن موضوع دور الدولار يرتبط بعمق بالآليات الاستعمار الحديث، الديون تمر عبر الدولار، مقص الأسعار يمر عبر الدولار، الدولار يربح من كل عملية اقتصادية تمر عبره. انكسار الدولار عن الارتباط بالذهب والإنتاج حوّلته إلى أداة نهب استثنائية».

سَيِّدَةُ الْأَرْضِ، أَمَ الْيَدَايَاتِ، أَمَ الْيَهَايَاتِ
صحيح أننا ما نزال نعيش مرحلة انتقالية اشتمت فيها حالة ضبابية تعبر عن تكثف زمننا الحاضر بين معاناتنا الحالية للتخلص جذرياً من مصادر الماضي المسببة لآلامنا، وبين كفاحنا للدخول في مستقبل يؤمّن حياة كريمة هائلة لأطفالنا. لكن على الرغم من شدة هذه العقدة الزمنية، تحولت المعرفة إلى كشف ضوئي فتح أفق التغيير الجذري الشامل ضمن

عصر الرأسمالية
الاحتكارية الضيف
دفع إلى تناسب
بعبارة النَّفْري «كلّما
اتّسعت الرؤيا ضاقت
العبارة»

هذا الحد من تلك المرحلة دخلت الإمبريالية مفصلاً تاريخياً جديداً نهائياً «2008–2018»، شديد القسوة على البشرية، وقد يصحّ القول بعد «التصرف الموضوعي» عما جاء في رواية رجال في الشمس «1963» من الأدب الفلسطيني الثوري لغسان كنفاني الذي عبّر عن تلك الرواية بصدق عميق عن نكبة الشعب الفلسطيني في عام 1948، «لقد احتاج الوعي الجمعي لشعوب دول الأطراف إلى عشر سنوات كبيرة جائعة كي يصدقوا أنهم فقدوا شجراتهم وبيوتهم وشبابهم وبلدانهم كلها». وكان شعوب دول الأطراف بأكملها كانت تُسمّى فلسطين. صارت تُسمّى فلسطين. عصر الرأسمالية الاحتكارية الضيق دفع إلى تناسب بعبارة النَّفْري «كلّما اتّسعت الرؤيا ضاقت العبارة». تناسب بمفردات اخترقت الصدى واتسعت بالمدى بعدما عبرت أزقة المدن، وحقول الريف، لتتجه على قصور قلّة قليلة طفيلية نهشت الكوكب ونكبته؛ لأجل هدفها الوحيد الضيق «أقصى درجات الربح». وما زالت أركان صالوناتهم تهتز من جراء توسع موجات صوتية لفنان ضريبر يعزف الشيخ إمام ربط المعاني بصوته عندما غنى: عمال وفلاحين وطلبة... دقت ساعتنا وابتدينا... نسلك طريق ما لهش راجع... والنصر قرب من عينا.

عملية تفاعل دياكتيكية لعناصر المجتمع البشري كافّة، وربما أكثر الأشكال المعبرة عن الاضطراب المزمّن لرأس المال ضمن هذه المرحلة هو تحول الصورة المخفية لثقافة الرأسمالية عندما كانت في ذروة سطوتها، إلى صورة مرئية. فمثلاً منطقة أوروبا الغربية شهدت استقراراً لم يسبق له مثيل في تاريخ الاستعمار الحديث، ضمن فترة الستينات، السبعينات، والثمانينات، لتدخل من بعدها إلى عقد العسل «1998–2008» بعدما تفكّك الاتحاد السوفييتي، ومحاولات الحراك الشعبي العالمي للصعود من أدنى درجاته، وفي الوقت ذاته وصول الاستعمار الحديث إلى أقصى درجاته. عند تلك اللحظة بالذات تكثفت الرؤية حول كيفية استخدام قوى المال العالمية لوسائل سلطتها الثقافية في تثبيت قوالب تصوّر منطقة أوروبا الغربية على أنها منطقة فاضلة لا يمسّها أي سوء في شتى مجالات الحياة، وبالأخص الجانب الديمقراطي منها. انتهى عقد العسل الأوروبي بتشنّج داخلي عبّرت عنه دول كثيرة مثل إيطاليا، اليونان، البرتغال، ومعظم دول أوروبا الشرقية، وتشظّي أراضي كوسوفو، أما في خارج منطقتهم فقد اشتركوا مع حليفهم المضارب عليهم في تدمير العراق، وأفغانستان بحجة الدفاع عن أنفسهم من الإرهاب، وعند



حزب الإرادة الشعبية

عودة قاسيون الورقية من جديد

قيمة الاشتراك
السنوي للأفراد

30000

قاسيون

2023

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

إطلاق حملة الاشتراكات السنوية